جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم الإقتصادية التخصص: إقتصاد نقدي ومالي

الموضـــوع:

دور الهندسة المالية الإسلامية في تفعيل الشمول المالي في الجزائر

دراسة حالة بنك البركة الجزائر

مقدمة من طرف الطالب: عثمان طويل تحت إشراف الأستاذ(ة): أ.د رمضاني محمد

لجنـــة المنـــاقشة

الصفة	الإسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	أ. قوار الحبيب سعيد	أستاذ مساعد أ	جامعة مستغانم
مقرر الأول	أ.د رمضاني محمد	أستاذ	جامعة مستغانم
مناقشا	أ. قوار الحبيب سعيد	أستاذ مساعد أ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم
إنه من سليمان وإنه

قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

".... محبة العلم دين يُدان به ، يُكسب الإنسان الطاعة في حياته وجميل

الأحدوثة بعد وفاته ... والعلم حاكم والمال محكوم عليه .... مات خزّان

المال وهم أحياء ، والعلماء باقون ما بقي الدهر ، أعيانهم مفقودة وأمثالهم

في القلوب موجودة .... "

من وصية الإمام علي بن أبي طالب لكميل بن زياد النخعي

شكر و تقدير

باسم الله والصلاة و السلام على رسول الله وعلى آله و صحبه أجمعين،

أما بعد، و انطلاقا من قوله تعالى: "وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ" [سورة إبراهيم الآية: 7]، فإني أحمد الله تعالى و أشكره على توفيقي لإتمام هذا العمل.

و انطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس"، فإني أتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور **رمضاني محمد** ، لإشرافه على هذا البحث، و على إسداء نصائحه، و إبداء ملاحظاته و بذل عنايته، و لم يبخل علي بالمساعدة و التوجيه.

أود أن أنور بدايتي بشكر خالص لأعز وأغلى ما في القلب أمي نور عيني أطال الله في عمرها و إلى روح الفقيد الوالد رحمه الله و أسكنه أوسع جناته وكل لكل إخوتي و أختي نوال أدام الله عليهم بالصحة و العافية

كما لا يفوتني أن أشكر الزوجة قرة العين و أم بناتي التي سهرت على راحتي، و تحملت انشغالاتي و فوضى أوراقي في سبيل إنهاء هذا العمل

كما يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للسادة الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على ما سوف يقدمونه من توجيهات وتصويبات بعد قبولهم قراءة و مناقشة هذا العمل

شكر خالص لأستاذي و أخي العزيز السيد حيدر ناصر المدير العام لمصرف السلام الجزائري الدي له منا أصدق عبارات الشكر و الامتنان على نصائحه القيمة و مساندته لي في حياتي الشخصية و المهنية .

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل زملائي أعزاء ببنك البركة الجزائري وكالة مستغانم وعلى رأسهم مدير الوكالة، الذين ساندوني بكل اخلاص و قدموا لي يد العون و المساعدة وعلى تحفيزهم لي لإتمام دراساتي العليا .

وكل أصدقائي من البعيد والقريب وشكر خاص لأخي عابي عبد النور ونتمى له كل الخير والتوفيق.

كما أتقدم بجزيل الشكر لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد داعيا لهم المولى عز وجل بالتوفيق النجاح•

فهرس البحث

العنوان	الصفحة
تشكرات	
إهداء	
الفهرس	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
مقدمة عامة	
الفصل الأول : الإطار النظري للهندسة المالية الإسلامية	
تمهيد	01
المبحث الأول: خصائص الهندسة المالية الإسلامية	03
المطلب الأول: الهندسة المالية الإسلامية و تاريخها :	03
المطلب الثاني : خصائص الهندسة المالية الإسلامية.	06
المطلب الثالث : أهمية الهندسة المالية الإسلامية ، وأهدافها.	07
المبحث الثاني: مبادئ و أسس الهندسة المالية الإسلامية	10
المطلب الأول : مبادئ الهندسة المالية الإسلامية	11
المطلب الثاني : أسس و ضوابط الشرعية للهندسة المالية الإسلامية	12
المطلب الثالث : : الفروق بين الهندسة المالية الإسلامية و الهندسة المالية التقليدية	15
المبحث الثالث: منتجات الهندسة المالية الإسلامية	17
المطلب الأول : الصكوك الإسلامية.	17
المطلب الثاني: المنتجات المالية التمويلية	24
المطلب الثالث: المنتجات المالية المشتقة و المركبة	26
خلاصة الفصل	33
الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي للشمول المالي	
تمهيد	35
المبحث الأول: ماهية الشمول المالي	36

المطلب الأول : تعريف الشمول المالي و نشأته.	37
المطلب الثاني :أهمية الشمول المالي و أهدافه	41
المبحث الثاني: مبادئ وأبعاد الشمول المالي	46
المطلب الأول: مبادئ الشمول المالي	46
المطلب الثاني :أبعاد و مؤشرات الشمول المالي	47
المطلب الثالث : معوقات و تحديات الشمول المالي	53
المبحث الثالث: الصناعة المالية الإسلامية كألية لتعزيز الشمول المالي	56
المطلب الأول : أهمية الصناعة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي	56
المطلب الثاني: تطور الصناعة المصرفية الإسلامية في العالم و الدول العربية	59
خلاصة الفصل	60
الفصل الثالث : دور الهندسة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر دراسة حالة بنك البركة الجزائري	
تمهيد	63
المبحث الأول : واقع و تحديات الشمول المالي في الجزائر	64
المطلب الأول : الإطار القانوني و التنظيمي لتعزيز الشمول المالي في الجزائر	64
المطلب الثاني : واقع الشمول المالي في الجزائر	66
المبحث الثاني : واقع و أفاق الهندسة المالية الاسلامية في الجزائر	80
المطلب الأول : نشأة و تطور الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر	81
المطلب الثاني : الاطار القانوني و التشريعي المنظم للصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر	83
المطلب الثالث : واقع و أفاق الهندسة المالية الاسلامية في الجزائر	90
المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية حول صيغة اجارة منتهية بالتمليك كما تطبقها بنك البركة الجزائري (وكالة مستغانم 206)	95
المطلب الأول: لمحة عن بنك البركة الجزائري	96
المطلب الثاني: الخدمات المصرفية و التمويلية التي يقدمها بنك البركة الجزائري	99

المطلب الثالث : النظام الهيكلي لبنك البركة الجزائري و فروعه عبر التراب الوطني	101
المطلب الرابع : دراسة تحليلية لصيغة التمويل عن طريق اجارة منتهية بالتمليك للأفراد وكالة مستغانم	103
خلاصة	113
خاتمة عامة	
قائمة المراجع	
الملاحق	

قائمة المختصرات
والجداول
والأشكال
والملاحق

قائمة الإختصارات والرموز

Financial Action Task Force	مجموعة العمل المالي	FATF
Alliance for Financial Inclusion	التحالف العالمي للشمول المالي	AFI
Consultative Group to Assist the Poor	المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء	CGAP
Micro, small, and medium enterprises	المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	MSMEs
Global Partnership for Financial Inclusion	الشراكة العالمية للشمول المالي	GPFI
The Group of Twenty	مجموعة العشرين	G20
International Network on Financial Education	الشبكة الدولية للتثقيف المالي	INFE
The Organisation For Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية	OECD

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الأشكال	رقم الصفحة
01	مخطط بياني الهندسة المالية الإسلامية	05
02	خصائص الهندسة المالية الإسلامية	07
03	مخطط بياني يوضح أنواع الصكوك الاستثمارية الإسلامية	23
04	أنواع الإجارة	25
05	مخطط بياني يوضح عقد المرابحة للآمر بالشراء من خلال عقد المشاركة	26
06	تركيبة الإجارة المنتهية بالتمليك	28
07	مخطط بياني يوضح مختلف منتجات الهندسة المالية الاسلامية	32
08	مدخل الى الشمول المالي	35
09	أهمية الشمول المالي	42
10	يوضح الأهداف الاستراتيجية للشمول المالي	44
11	أهمية الشمول المالي بالنسبة لأفراد	45
12	أهداف الشمول المالي حسب مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية	45
13	الأبعاد الرئيسية للشمول المالي	48
14	مؤشرات الشمول المال على المستوى العالمي	51
15	خريطة تبين الشمول المالي في العالم سنة 2021 حسب مؤشر عدد البالغين المالكين لحساب.	52
16	معوقات الشمول المالي	55
17	تطور أصول التمويل الإسلامي خلال الفترة (2016-2024) الوحدة: مليار دولار أمريكي	59
18	التوزيع الجغرافي لأصول التمويل الإسلامي خلال عام 2020	59

19	مؤشرات الشمول المالي الرئيسية التي يعتمد عليها بنك الجزائر	68
20	عدد الفروع البنكية وأجهزة الصراف الالي لكل 100 ألف نسمة خلال الفترة 2015-2023	71
21	تطور نسبة ملكية واستخدام الائتمان للأفراد البالغين فوق 15 سنة في الجزائر خلال الفترة 2011 -2021	72
22	تطور نسبة امتلاك االأفراد فوق 15 سنة للحسابات مصرفية في الجزائر خلال الفترة 2015-2021	73
23	نسب الاقتراض من المؤسسات المالية للأفراد البالغين في الجزائر فوق 15 سنة في الجزائر، خلال الفترة 2011-2021.	73
24	أهم المؤشرات المالية لبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2019-2023	100
25	الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري	101
26	فروع بنك البركة الجزائري عبر التراب الوطني	102
27	صيغة التمويل بالإجارة	105
28	الخطوات العملية للإجارة المنتهية بالتمليك	110
29	تطور نسبة التمويلات بصيغة اجارة منتهية بالتمليك خلال الفترة : 2015-2025	111
30	عدد المستفيدين من التمويلات بصيغة اجارة منتهية بالتمليك خلال الفترة : 2015-2025	112

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	الفروق بين الهندسة المالية الإسلامية و الهندسة المالية التقليدية	16
02	أوجه الاتفاق و الاختلاف بين بيع العربون الاسلامي و بين خيار الشراء	31
04	مؤشرات الشمول المالي حسب المعايير الدولية	50
05	بيانات الشمول المالي في بعض الدول العربية سنة 2021	53
06	توزيع الأصول الإسلامية العالمية خلال عام 2020	59
07	المصارف و المؤسسات المالية الناشطة في الجزائر	69
08	تطور عدد الوكالات البنكية والمراكز الصكوك البريدية في الجزائر خلال الفترة 2019-2023	70
09	عدد الفروع البنكية حسب المنطقة الجغرافية فى الجزائر خلال الفترة 2015-2023	71
10	عدد أجهزة الصراف الالي تابعة للبنوك خلال الفترة 2015-2023	71
11	تطور المعاملات باستخدام البطاقات خلال الفترة 2022 و 2023	72
12	نشاط الدفع على الأنترنيت خلال الفترة 2016-2025	76
13	نشاط الدفع عبر الهاتف خلال الفترة 2016-2025	77
14	مراحل تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر	82
15	تطور القطاع المصرفي الإسلامي (وكالات) خلال الفترة 2019-2023	90
16	تطور ودائع التمويل الإسلامي في الجزائر	91
17	أهم المراحل التاريخية لبنك البركة الجزائر	97
18	الخدمات المصرفية المقدمة من طرف بنك البركة الجزائر	99
19	صيغ التمويل المعتمدة من طرف مصرف البركة للمؤسسات ، المهنيين و الأفراد	100
20	طور نسبة تمويلات بصيغة اجارة منتهية بالتمليك الممنوحة للأفراد لشراء العقار خلال الفترة 2015-2025	111

مقدمة عامة

تمهيد

تشكل قضية الشمول المالي إحدى التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الجزائر إلى معالجتها من خلال سياسات تهدف إلى دمج مختلف فئات المجتمع ضمن المنظومة المالية الرسمية. غير أن عدداً كبيراً من الأفراد لا يزالون خارج هذا النظام المصرفي و المالي الرسمي ،خصوصًا لأسباب دينية تتعلق بطبيعة المنتجات المصرفية التقليدية قائم على الفائدة. في هذا السياق، تبرز الهندسة المالية الإسلامية كآلية فاعلة لتطوير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة، تستجيب لخصوصية المجتمع الجزائري. وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور هذه الهندسة في تفعيل الشمول المالي، من خلال تحليل تجربة بنك البركة الجزائري كنموذج رائد في الصيرفة الإسلامية. كما يتم التطرق إلى دراسة ميدانية لصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك ومدى فعاليتها في وتُختتم الدراسة بجملة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تطوير الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

1. إشكالية البحث :

رغم الجهود المبذولة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، إلا أن نسبة كبيرة من فئات الأفرادلا تزال خارج النظام المصرفي الرسمي، لأسباب متعددة منها الطابع الديني والثقافي. وفي هذا السياق، تبرز الهندسة المالية الإسلامية كأداة مالية يمكن أن تسهم في تفعيل الشمول المالي من خلال تطوير منتجات مبتكرة متوافقة مع الشريعة. لذا، تطرح هذه الدراسة الإشكالية التالية:

ما هو الدور الذي يمكن أن تقوم به الهندسة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر؟

2. الأسئلة الفرعية:

1. ما المقصود بالمنتجات الهندسة المالية الإسلامية ؟
2. هل يكمن للهندسة المالية الإسلامية تساهم في تعزيز الشمول المالي في الجزائر ؟
3. ما هو واقع الشمول المالي في الجزائر؟ وما أبرز التحديات التي تواجه تعميمه؟
4. إلى أي مدى نجح بنك البركة الجزائري، من خلال صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك، في تعزيز الشمول المالي في الجزائر ؟

3. فرضيات الدراسة:

تسهم الهندسة المالية الإسلامية، من خلال تطوير أدوات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة، في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، خاصة عبر التجربة التطبيقية لبنك البركة الجزائري.

تتحقق مستويات مرضية للشمول المالي بالإعتماد على منتجات الهندسة المالية الإسلامية .

يعاني الشمول المالي في الجزائر من عدة تحديات تنظيمية وشرعية، وهو ما يفتح المجال أمام البدائل الإسلامية كخيار استراتيجي لتعزيزه.

ساهمت صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك المعتمدة من طرف بنك البركة الجزائري في توسيع قاعدة العملاء وتعزيز إدماج الأفراد ضمن النظام المالي الرسمي.

4. أهداف الدراسة:

1. التعرف على أسس الهندسة المالية الإسلامية ومختلف منتجاتها .
2. تحليل أهمبة االهندسة المالية الإسلامية في تحقيق الشمول المالي.
3. تقييم مساهمة بنك البركة الجزائري في تقديم منتجات مالية تخدم الشمول المالي.
4. تقديم توصيات لتفعيل الهندسة المالية الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري.

5. أهمية الدراسة:

يستمد البحث أهميته من أهمية الهندسة المالية الإسلامية فهي تساهم في إبتكار منتجات مالية جديدة متوافقة مع الشرائع الإسلامية و التي يتم إستخدامها كألية لتحقيق الشمول المالي .

6. منهج الدراسة:

إعتمدنا في هده الدراسة التي تناول منتجات الهندسة المالية الاسلامية و مفهوم الشمول المالي كما تطرقنا إلى إستعمال المنهج التحليلي في الفصل التطبيقي حيث إتمدنا في التحليل على دراسة حالة اللبنك البركة الجزائري و على أهم المنتجات التي يتعامل بها في مجال الهندسة المالية الإسلامية و كيف أثرت على مستوياتى الشمول المالي في الجزائر

7. صعوبات الدراسة

- صعوبة الحصول على التقارير و البيانات المتعلقة بالمؤشرات حول الشمول المالي بالجزائر لانعدام الشفافية و الإفصاح
- عدم وجود دراسات سابقة تتمحور حول الهندسة المالية الاسلامية و الشمول المالي في الجزائر .

8. هيكل الدراسة

الفصل الأول : الإطار النظري للهندسة المالية الإسلامية

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي للشمول المالي

الفصل الثالث:دورالهندسة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائردراسة حالة بنك البركة الجزائري

9. الدراسات السابقة

لقد أولت عدة دراسات وأبحاث أكاديمية أهمية بالغة لموضوعي الهندسة المالية الإسلامية والشمول المالي، خاصة في السياق الجزائري والعربي، ومن أبرز هذه الدراسات ما **يلي:**

- **بوشلاغم نور الدين (2018-2019):**

في أطروحته للدكتوراه المعنونة بـ "الهندسة المالية الإسلامية كآلية لتطوير صناعة المنتجات المالية – دراسة لنماذج مالية إسلامية مبتكرة"، بجامعة وهران 2، تطرّق الباحث إلى تحليل نماذج مبتكرة من المنتجات الإسلامية، مبرزًا دور الهندسة المالية في تجديد الصناعة المصرفية من خلال صيغ مثل الصكوك المركبة والمنتجات البديلة عن الأدوات التقليدية. وقد شدد على أهمية تطوير هذه الأدوات بما يخدم حاجات السوق الجزائرية، وهو ما يتقاطع بشكل مباشر مع موضوع هذه المذكرة من حيث البحث في فعالية المنتجات الإسلامية في تحقيق الشمول المالي.

- **آمنة خلج (2022-2023):**

تناولت في أطروحتها بعنوان "دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية – بالإشارة إلى حالة الجزائر"، المقدمة بجامعة الشلف، العلاقة بين انتشار الصيرفة الإسلامية وإمكانية إدماج الفئات غير المتعاملة مع البنوك. وقد توصلت إلى أن الصيغ الإسلامية تلعب دوراً مهمًا في كسب

ثقة شريحة واسعة من المواطنين، خصوصًا في المجتمعات المحافظة. وتُعد هذه الدراسة مرجعًا هامًا في تأكيد الرابط بين التمويل الإسلامي والشمول المالي، وهو جوهر إشكالية هذه المذكرة.

- **بن جباس ياسمين (2021):**

في أطروحتها حول "واقع ومتطلبات تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر – دراسة حالة البنكين البركة والسلام خلال الفترة 2008–2021"، تطرقت إلى تطور التجربة المصرفية الإسلامية في الجزائر من منظور مؤسساتي ومنتجي. ركزت الدراسة على التحديات القانونية والتنظيمية، إضافة إلى تقييم أداء البنوك الإسلامية. وتخدم هذه الأطروحة الجانب التطبيقي في مذكرة البحث الحالية، خاصة في ما يتعلق بتحليل دور بنك البركة.

- **عيوش رتيبة وبن لكحل محمد أمين (2025):**

في دراستهما المنشورة بمجلة مجلس المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية بعنوان "تحليل واقع الشمول المالي في الجزائر من خلال مؤشرات الشمول المالي للفترة 2015–2023", قاما بتحليل كمّي لمؤشرات الشمول المالي كالولوج إلى الحسابات البنكية وخدمات التمويل. وأبرزت الدراسة ضعف المؤشرات مقارنة بالدول جالمشابهة، مما يُظهر الحاجة إلى حلول بديلة، مثل تلك التي تقدمها الهندسة المالية الإسلامية، وهو ما تسعى المذكرة الحالية إلى استكشافه.

- **حدباوي أسماء (2023):**

في مقالها المنشور بمجلة دراسات اقتصادية تحت عنوان "دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر (2011–2021)"، درست الباحثة تطور أداء البنوك الإسلامية ومدى مساهمتها في إدماج الأفراد ضمن النظام المصرفي. وقد أظهرت النتائج أن المنتجات الإسلامية – رغم محدوديتها – تساهم تدريجيًا في تحسين المؤشرات الوطنية للشمول المالي، وهو ما يدعم الفرضيات الأساسية لهذه الدراسة.

الفصل الاول

الإطار المفاهيمي العام للهندسة المالية الإسلامية

تمهيد :

في ظل التطورات المتسارعة للنظام المالي العالمي، برزت الحاجة إلى نموذج مالي بديل يحقق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والقيم الأخلاقية والشرعية. ومن هنا، ظهرت الهندسة المالية الإسلامية كإطار نظري وتطبيقي يهدف إلى تقديم حلول مالية مبتكرة تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية، مع تلبية متطلبات السوق الحديثة.

ومن هذا المنطلق، تأتي أهمية دراسة الإطار المفاهيمي العام للهندسة المالية الإسلامية، الذي يجمع بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الحديث والهندسة المالية، لضمان أن تكون المنتجات المالية الإسلامية ليست مجرد بدائل شكلية، بل حلولاً حقيقية قادرة على تعزيز الشمول المالي والاستقرار الاقتصادي، وتجنب الأزمات الناتجة عن الممارسات المالية غير المسؤولة.

سنتاول في هذا الفصل الأول الإطار النظري للهندسة المالية الإسلامية عبر توضيح مفهوم الهندسة المالية الإسلامية و تاريخها ،خصائصها و أهدافها , إلى جانب ذلك النظرة الشاملة حول أسسها و مبادءها و كذلك منتجاتها شاملة الصكوك الاسلامية ، المشتقات المالية الاسلامية و التوريق الاسلامي و هذا بتقسيم الفصل إلى:

- المبحث الأول: خصائص الهندسة المالية الإسلامية
- المبحث الثاني: مبادئ و أسس الهندسة المالية الإسلامية
- المبحث الثالث: منتجات الهندسة المالية الإسلامية

المبحث الأول: خصائص الهندسة المالية الإسلامية :

يعتبر مصطلح الهندسة المالية الإسلامية من المفاهيم الحديثة التي دخلت عالم المال والإستثمار، حيث تعد الهندسة المالية الإسلامية أداة مناسبة لإيجاد حلول مبتكرة وأدوات مالية جديدة تجمع بين الشريعة الإسلامية والكفاءة الإقتصادية، وسنحاول في هذا المبحث التعرف على ماهية الهندسة المالية الإسلامية وتاريخها، ومن ثم خصائصها وتميزها عن الهندسة المالية التقليدية هذا بالإضافة إلى أهميتها في الاقتصاد والمالية.

المطلب الأول: الهندسة المالية الإسلامية و تاريخها :

قبل الخوض في تقديم مفهوم واضح و شامل للهندسة المالية الاسلامية يجب التطرق أولا إلى تعريف الهندسة المالية التقليدية بشكل عام ، حيث تعددت المفاهيم و التعاريف حول الهندسة المالية يمكن أن نوجزها فيما يلي:

لقد عرف **فينرتي** الهندسة المالية على أنها" تصميم وتطوير وتطبيق عمليات وأدوات مالية مستحدثة وتقديم حلول خلاقة ومبدعة للمشكلات المالية"[1].

كما عرفت الجمعية الدولية للمهندسين **الماليين**[2] الهندسة المالية على أنها " التطوير والتطبيق المبتكر للنظرية المالية و الأدوات المالية لإيجاد حلول للمشاكل المالية المعقدة و لاستغلال الفرص المالية".

تعريف الهندسة المالية على أنها مجموعة من النظريات التي تعتمد على تطبيق نماذج مالية والتي تساهم في متابعة الوضع المالي للمؤسسة، أو الشركة في السوق المالي، وتقديم كافة الاقتراحات والوسائل التي تساهم في المحافظة على استقرارها المالي، وضمن تطورها بشكل مستمر[3].

و عرفت أيضا الهندسة المالية على انها منهج لفهم طبيعة المؤسسات المالية وبيئتها ثم تطويرها لخدمة راس المال[4].

---

[1] Finnerty (1988), **financial engineering in corporate finance an overview, financial management**, vol17, no4, p14.

[2] الاتحاد الدولي للمهندسين الماليين أو (International Association of Financial Engineers) هي هيئة متخصصة أنشئت خصيصاً للمهندسين الماليين لرعايتهم والارتقاء بصناعة الهندسة المالية عام 1992، و أصبحت تضم نحو 2000 عضواً من شتى أنحاء العالم يمثلون الممارسين، و الأكاديميين و المهنيين للمحاسبة و القانون و النظم و المجتمعات رفيعة المستوى في التقنيات العلمية،

[3] الدكتور فايز حسن الأشقر **ادارة الهندسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية (دولة مجلس التعاون الخليجي نموذجا)** ديسمبر 2001 ص8

[4] Kamel Eddine Bouatouata 2006, **l'ingénierie financière ou l'application de l'art l'ingénieur a l'univers de la finance**,Alger, Edition Grand – Alger Livres, p 02

يشير مفهوم الهندسة المالية الى جميع العمليات على رأس المال الاجتماعي المتعلقة بإنشائه احتجازه و توزيعه وتنظيمه و تحويله[1].

انطلاقاً مما سبق يمكن تعريف الهندسة المالية بأنها "التصميم و التطوير، و التنفيذ، لأدوات و آليات مالية مبتكرة و الصياغة لحلول إبداعية لمشاكل التمويل"[2]

أولا:تعريف الهندسة المالية الإسلامية :

يقصد بالهندسة المالية الإسلامية : ''مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار موجهات الشرع الحنيف,''[3] ، وتمتاز منتجاتها بأنها تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية حيث تكون موافقة للشرع بأكبر قدر، وهو ما يستدعي الخروج من الخلاف الفقهي[4]

ويلاحظ أن هذا التعريف مطابق لتعريف الهندسة المالية المشار إليه سابقا غير أنه أضاف عنصراً جديداً وهو أنه يأخذ بعين الاعتبار ضرورة أن يكون متوافقاً ومبادئ الشريعة الإسلامي

وهذا التعريف يشير أن الهندسة المالية الإسلامية تتضمن العناصر التالية[5]:

- ابتكار أدوات مالية جديدة؛
- ابتكار آليات تمويلية جديدة؛ ؛
- إبتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية مثل إدارة السيولة أو الديون أو إعداد صيغ تمويلية لمشاريع معينة تلائم الظروف المحيطة بالمشروع؛

أن تكون الإبتكارات المشار إليها سابقا، سواء في الأدوات أو العمليات التمويلية موافقة للشرع مع الإبتعاد بأكبر قدر ممكن عن الإختلافات الفقهية أي تتميز بالمصداقية الشرعية.

---

[1] Kamel Eddine Bouatouata, source précédent p21.

[2] السويلم سامي بن ابراهيم **التحوط في التمويل الإسلامي**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة الأولى، 2007، ص 105

[3] عبد الكريم قندوز مرجع سابق ص 161

[4] سعاد يوسفاوي عبد السلام مخلوفي **دور الهندسة المالية الاسلامية في ابتكار منتجات مالية إسلامية"**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 01 مارس 2017، ص 120.

[5] د سامي إبراهيم السويلم ، "**صناعة الهندسة المالية: نظرات في المنهج الإسلامي** "، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للاستثمارنسخة منقحة أفريل 2004 . ص5

وعلى هذا التعريف للهندسة المالية الإسلامية يشترط في الأنشطة التي تتضمنها الهندسة المالية والتي سبق ذكرها من ابتكار وتطوير الأدوات والآليات والحلول التمويلية أن تكون في إطار الضوابط الشرعية.[1]

الشكل رقم 01 : مخطط بياني الهندسة المالية الإسلامية

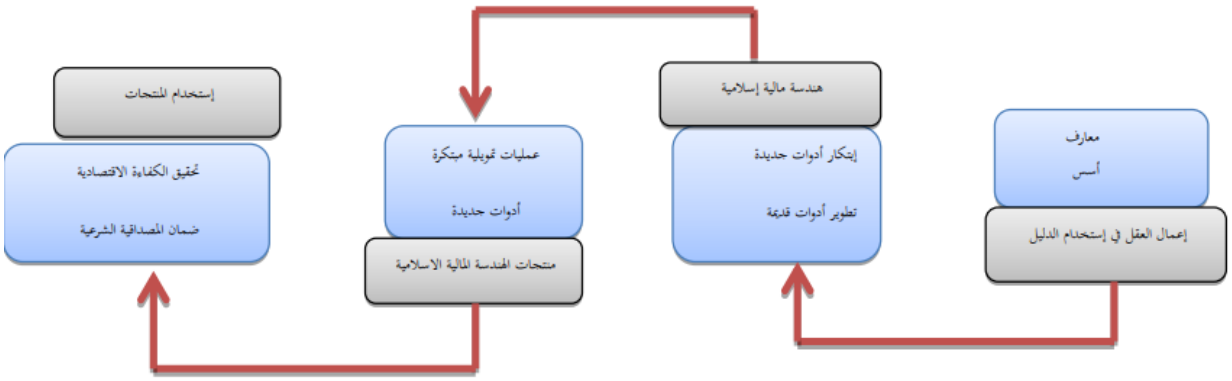

المصدر: الكريم قندوز (2008)، الهندسة المالية الاسلامية بين النظرية والتطبيق مرجع سابق ص 166

ثانيا :تاريخ الهندسة المالية في الإسلام

من حيث الواقع الهندسة المالية الإسلامية وُجدت منذ أن جاءت الشريعة الإسلامية بأحكامها المطهرة حيث دعت هذه الأخير إلى الإبداع والابتكار لحل المشاكل وإشباع الحاجيات الاقتصادية للمسلمين، لكن في إطار القواعد و الضوابط الشرعية، ودليل ذلك توجيه رسول الله صلى الله عليه و سلم للبلال المازني له رضي الله عنه الذي استعمله على "خيبر" عندما جاءه بتمر رديء، قال له رسول الله صلى الله عليه و سلم: " أكل تمر خيبر هكذا؟"، فقال الرجل: "لا و الله يا رسول الله ! إنا لنأخذ الصاع من هذا بالصاعين و الصاعين بالثلاث"، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "**لا تفعل، بع الجمع بالدراهم، ثم ابتع بالدراهم جنيبا**". في هذا الحديث نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم الرجل عن أكل الربا، ثم أرشده إلى الحلال.ويمكننا من خلال تتبع التاريخ الإسلامي الوصول إلى أنه تم استخدام الهندسة المالية في كثير من المعاملات المالية الإسلامية.

1 مرضي بن مشوح العنزي، **" فقه الهندسة المالية الإسلامية « دراسة تأصيلية تطبيقية"** ، الطبعة الأولى،2015 ، ص30

المطلب الثاني : خصائص الهندسة المالية الإسلامية.

صناعة الهندسة المالية الإسلامية تهدف إلى إيجاد منتجات وأدوات مالية تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية .فالمصداقية الشرعية هي الأساس في كونها إسلامية، والكفاءة الاقتصادية هي الأساس في قدرتها على تلبية الاحتياجات الاقتصادية ومنافسة الأدوات التقليدية.

أولاً : المصداقية الشرعية .تعني المصداقية الشرعية أن تكون المنتجات الإسلامية موافقة للشرع بأكبر قدر ممكن، وهذا يتضمن الخروج من الخلاف الفقهي قدر المستطاع .إذ ليس الهدف الأساس من الصناعة المالية الإسلامية ترجيح رأي فقهي على آخر، وإنما التوصل إلى حلول مبتكرة تكون محل اتفاق قدر الإمكان بين الفقهاء ، وينبغي أن تكون نموذج للاقتصاد الإسلامي، فينبغي اختيار أفضل تلك النماذج وأحسنها تعبيراً عن الإسلام[1].

ثانياً: الكفاءة الاقتصادية والمقصود بالكفاءة الاقتصادية أن تحقق مقاصد المتعاملين بأقل قدر ممكن من التكاليف الإجرائية أو التعاقدية، فيتطلب مع تسارع وتيرة الحياة الاقتصادية المعاصرة، والتقدم التقني في عالم الاتصالات والمعلومات تطوير أساليب التعامل الاقتصادي إلى أقل قدر ممكن من الالتزامات والقيود[2].

ثالثاً : العلاقة بين الكفاءة الاقتصادية والمصداقية الشرعية .إن الخاصيتين المشار إليهما المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية ليستا منعزلتين عن بعضهما، بل في غالب الحالات نجد أن البحث عن الكفاءة الاقتصادية يؤدي إلى حلول أكثر مصداقية والعكس صحيح .

وحتى يحقق المنتج الإسلامي جانب الكفاءة الإقتصادية يتوجب على المهندس المالي دراسة الإحتياجات التمويلية والاستثمارية بدقة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يربط بين الإحتياج الحقيقي والتمويل النقدي.[3] و يمكن لمنتجات صناعة الهندسة المالية الإسلامية زيادة الكفاءة الاقتصادية عن طريقة توسيع

---

[1] عبد الكريم قندوز مرجع سابق ص 164

[2] مرضي بن مشوح العنزي مرجع سابق ص39

[3] آمال لعمش **دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية** دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية، مذكرة ماجيستر في الدراسات المالية والمحاسبية المعمقة، جامعة سطيف، 2012، ص 105

الفرص الاستثمارية في مشاركة المخاطر وتخفيض تكاليف المعاملات وتخفيض تكاليف الحصول على المعلومات وعمولات الوساطة والسمسرة[1] .

رابعا : الإبتكار الحقيقي بدل التقليد .حيث أن التنوع في منتجات الهندسة المالية الإسلامية تنوع حقيقي وليس صوري؛ إذ لكل أداة من أدواتها طبيعة تعاقدية وخصائص تميزها عن غيرها من الأدوات الأخرى وهذا من منطلق أن المقصود بالهندسة المالية هو ما يلبي مصلحة حقيقية للمتعاملين الإقتصاديين وليس مجرد عقد صوري من العقود الوهمية ".[2]

الشكل رقم 02 :خصائص الهندسة المالية الإسلامية

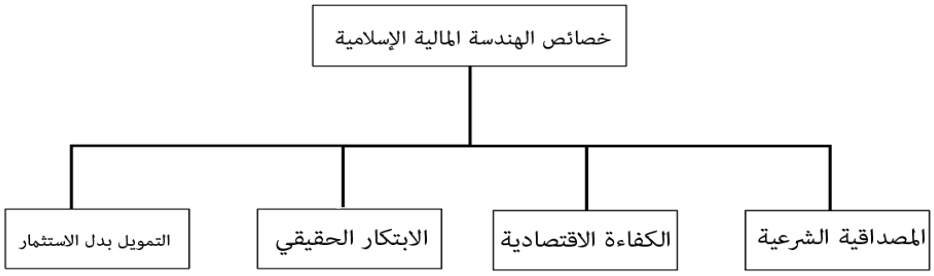

ا

المصدر : عبد الكريم قندوز مرجع سابق ص 164

المطلب الثالث : أهمية الهندسة المالية الإسلامية ، وأهدافها.

تكتسب الهندسة المالية الإسلامية أهميتها من قدرتها على تقديم حلول تمويلية متوافقة مع الشريعة، مع تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متكاملة. حيث تهدف إلى تعزيز العدالة المالية من خلال تقاسم المخاطر، ودعم التنمية الاقتصادية عبر ربط التمويل بالنشاط الحقيقي. كما تسعى إلى تحقيق الاستقرار المالي بتجنب المضاربات المحرمة، وتعزيز الشمول المالي بابتكار منتجات تلبي احتياجات مختلف الفئات، مما يجعلها نظاماً متكاملاً يجمع بين الكفاءة الاقتصادية والضوابط الشرعية.

إن هذا التصور لأهمية الهندسة المالية لهو أحوج للبنوك الإسلامية من البنوك الربوية ، لأن البنوك

[1] عبد الحميد عبد الرحيم الساعاتي ، "**نحو مشتقات مالية إسلامية لإدارة المخاطر التجارية**"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية،1999 المجلد 11، ص55.

2 بلعور سليمات، مداخلة بعنوان "**خصائص الهندسة المالية الإسلامية**" الملتقى الوطني الثاني حول واقع الهندسة المالية و افاق تطبيقها في الجزئر ، جامعة أدرار 28 -29 أكتوبر 2014

الإسلامية تتعامل بالعديد من العقود الحساسة في إجراءاتها ، وتتعامل أيضًا في ظل نظام مصرفي غير ملائم لطبيعتها وهو ما يجعلها أشد حاجه للهندسة المالية ، ويزيد في أهمية الهندسة المالية بالنسبة للبنوك الإسلامية في أنها تتعامل ضمن الضوابط والقيود الشرعية التي تنظم آلية أعمالها التمويلية والاستثمارية ، ولهذا يتوجب على المهندسين الماليين في البنوك الاسلامية مراعاة هذه الضوابط و عدم اللجوء الى الحيل لأن الاحكام والضوابط الشرعية جاءت لتحقق مصلحة الفرد و المجتمع معا [1].

أولا : الأهمية العملية الهندسة المالية الإسلامية[2] : يمكن إيجاز الأهمية العلمية للهندسة المالية الإسلامية فيما يلي:

-يؤدي البحث والتطوير اللذان هما موضوع الهندسة المالية إلى – استكمال المنظومة المعرفية للاقتصاد الإسلامي ومواكبته للتطورات الحاصلة في العلوم المالية.

-يساعد وجود علم للهندسة المالية الإسلامية في إيجاد الكوادر الإدارية التي يتطلبها العمل المصرفي الإسلامي والتي تجمع بين المعرفة الشرعية والخبرة المصرفية الإسلامية.

-أن الأصل في المعاملات الإباحة ، فلا يجوز المسارعة إلى تحريم – صورة من صور المعاملات المستحدثة حتى يتبين أن الشريعة قد حرمتها.

-أن العبرة في المعاملات المالية للعلل والمقاصد حيث أن أحكام فقه . المعاملات معللة وعللها مرتبطة بالحكم الشرعي وجودها وعدمها بعكس فقه العبادات التي يجب التوقف فيها عند حدود النص ، لذلك فعملية إلحاق العقود المالية المستجدة بأصول لها في الفقه الإسلامي مسترشدين بالعلة.

-أن الإسلام لم ينشئ العقود المالية ، وإنما وجهها الوجهة الصحيحة عن طريق تنقيتها من المحرمات و تشريع الأحكام العامة وتقرير القواعد الكلية المنظمة لها.

---

[1] أحمد محمد محمود نصار ، 2005 ، "**التكييف الفقهي للعقود المالية المستجدة و تطبيقاتها على نماذج التمويل الإسلامية المعاصرة**"، البنك الإسلامي الأردني ، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي ، ص 3 متوفرة على الرابط http://iefpedia.com/arab/?p2614

[2] بوشلاغم نور الدين "**الهندسة المالية الإسلامية كآلية لتطوير صناعة المنتجات المالية " دراسة لنماذج مالية إسلامية مبتكرة**،"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم في العلوم الاقتصادية جامعة وهران 2، السنة الدراسية 2018-2019 ، ص131-132

ثانيا : الأهمية العملية الهندسة المالية الإسلامية[1] :

-معظم الأدوات التمويلية الموجودة هي تلك التي تم تطويرها منذ قرون مضت ، وقد كانت تفي بحاجات المجتمعات آنذاك ، لكن الحاجات التمويلية للأفراد والمؤسسات في الوقت الحاضر تتزايد بشكل مستمر، وهو ما يتطلب إيجاد ما يلبي تلك الحاجات التمويلية و ذلك في إطار الالتزام بالحلال ، وهنا تبرز أهمية الهندسة الماليةالإسلامية في تحقيق ذلك.

-الاستفادة من التطورات التي تشهدها الأسواق العالمية ومحاولة الاستفادة منها بدلاً من اتخاذ مواقف حيادية تجاهها.

-ضمان استمرارية النظام المالي الإسلامي ككل مع استفادة كل أجزائه مع الحفاظ في ذات الوقت على أصالته ا من خلال الالتزام بالضوابط الشرعية التي تقوم مسيرته.

-رفع الحرج والمشقة عن جمهور المتعاملين من المسلمين الذين يتعاملون بالعقود المالية بمستجداتها الحديثة ، و لكي يكون للفقه الإسلامي حضور قوى على الساحة الاقتصادية بدلاً من تعطيله.

-إذا اعتبرنا التكييف الفقهي جزءا من الهندسة المالية ، فإنه قد يكون أساسا لتطوير كثير من العقود المالية ، فتكيف الأموال التي يودعها آلاف المودعين في حسابات استثمارية لهم في المصارف الإسلامية ، والتعامل مع هذه الأموال كوحدة واحدة في عمليات المضاربة ، مع العلم أنه لا يجوز خلط مال المضاربة بعد بدء عمليات المضاربة ، أدى إلى استحداث ما يسمى بالمضاربة المشتركة وتطوير عقد المضاربة الثنائية التقليدي المعروف في الفقه ، وذلك للابتعاد عن ما لا يجوز في عقد المضاربة[2].

ثالثا: أهداف الهندسة المالية الإسلامية[3] :

للهندسة المالية الإسلامية أهداف كثيرة، يمكن حصرها فيما يلي:

1- توفير منتجات مالية إسلامية ذات جودة عالية، ، تعتبر كبديل شرعي للمنتجات المالية التقليدية تمتاز بالمصدقية الشرعية.

2- المساعدة في تطوير الأسواق المالية المحلية والعالمية؛ من خلال الأدوات المالية الإسلامية المبتكرة .

---

[1] بوشلاغم نور الدين ، مرجع سابق ص132-133

2 أحمد محمد محمود نصار ، مرجع سابق ص4

[3] . هناء محمد هلال الحنيطي **"دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمات المالية"**، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي من منظور اقتصادي إسلامي" عمان – الأردن ديسمبر

3- تحقيق الكفاءة الاقتصادية؛ عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية، وتخفيض تكاليف المعاملات، وتخفيض تكاليف الحصول على معلومات وعمولات الوساطة والسمسرة وتتميز هذه الكفاءة الاقتصادية بموافقتها للشريعة الإسلامية.

4- توفير حلول شرعية مبتكرة للإشكالات التمويلية.

5- تقليل مخاطر الاستثمار، بتنويع صيغه

6- إيجاد المؤسسات المصرفية الخالية من المخالفات الشرعية، والتي تمكن من تنفيذ معاملات المسلمين وفقًا لمعتقداتهم الدينية[1]

7- تحقيق عوائد مجزية لطالبي التمويل، وتنويع المصادر الربحية الإسلامية[2]

8- منافسة المصارف الإسلامية للمصارف التقليدية، عن طريق تقديم أدوات وآليات وحلول متوافقة مع الشريعة الإسلامية[3]

9- المساعدة في المواءمة بين العوائد والمخاطر والسيولة لدى الشركات والمؤسسات المالية [4]

10- توفير تمويل مستقر وحقيقي، ومن موارد موجودة أصلًا مما يقلل من آثار التضخم [5].

المبحث الثاني: مبادئ و أسس الهندسة المالية الإسلامية

تعد الهندسة المالية الإسلامية أحد أهم الابتكارات المعاصرة في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي، حيث تجمع بين الأصول الشرعية للشريعة الإسلامية ومتطلبات الأسواق المالية الحديثة. تهدف هذه الهندسة إلى تصميم أدوات وهياكل مالية تتوافق مع أحكام الشريعة، وتلبي حاجات المستثمرين والمؤسسات مع تجنب المحظورات الشرعية مثل "الربا (الفائدة)" و"الغرر (الغموض المفرط)" و"الميسر (المقامرة)".

[1] مرضي بن مشوح العنزي مرجع سابق ذكره ص39

[2] نفس المرجع

[3] نفس المرجع

[4] ردنف مصطفى مرجع سابق ، ص145

[5] نفس المرجع

يعتمد هذا التخصص على فهم عميق لكل من "الفقه الإسلامي" وأحكام المعاملات المالية و أيضا "الاقتصاد والتمويل الحديث" وآليات السوق من أجل 'الإبداع والابتكار" في صياغة حلول مرنة تلبي الضرورات التنموية دون مخالفة الضوابط الشرعية.

من خلال هذا المبحث، سنستعرض الى المبادئ والأسس العامة و الخاصة للهندسة المالية الإسلامية، و كذلك الفروق بين الهندسة المالية الإسلامية و الهندسة المالية التقليدية.

المطلب الأول : مبادئ الهندسة المالية الإسلامية[1]

تستند الهندسة المالية الإسلامية إلى مجموعة من المبادئ الشرعية والاقتصادية التي تميزها عن النظم المالية التقليدية. حيث تقوم على أساس تحريم الربا وتقاسم المخاطر، وربط التمويل بالاقتصاد الحقيقي. وتتميز بخصائص فريدة تجمع بين الالتزام الشرعي والكفاءة الاقتصادية، مع التركيز على العدالة المالية والمسؤولية الاجتماعية. مما يجعلها نظاماً متكاملاً قادراً على تلبية الاحتياجات التمويلية المعاصرة، مع الحفاظ على القيم والمبادئ الإسلامية

يمكن تحديد أربعة مبادئ للهندسة المالية من منظور إسلامي اثنان يتعلقان بالأهداف التوازن والتكامل. واثنان يختصان بالمنهجية : الحل والمناسبة.

- **مبدأ التكامل بين الاقتصاد الحقيقي و المالي** : إن الأساس الذي يقوم عليه التمويل الإسلامي هو ارتباطه بالإنتاج الحقيقي، حيث أن النقود يجب أن تنقلب إلى سلعة أو منفعة ، ثم تنقلب هاتين الأخيرتين إلى نقود وهكذا ، وبالتالي فإن هذا المبدأ يقوم على ضرورة وجود تكامل بين الاقتصادين النقدي والعيني .
- **مبدأ الحل و المشروعية في المعاملات المالية** : ينص هذا المبدأ على أن الأصل في المعاملات الاباحة والمشروعية ، إلا إذا خالفت نصا شرعيًا ، ويقتضي بأن دراسة أصول المحرمات في المعاملات المالية هو الأهم، بما أن دائرة الحرام تتميز بضيقها على عكس دائرة الحلال . وتعد هذه القاعدة الأساس في فهم وتطوير منتجات الهندسة المالية الإسلامية .
- **مبدأ التوازن بين الأطراف المشاركة في العملية الاستثمارية** : يقتضي هذا المبدأ تحقيق التوازن بين مختلف الأطراف المشاركة في العملية التمويلية والاستثمارية ، و تعتبر الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد

[1] بوشلاغم نور الدين مرجع سابق ص 133-134

الإسلامي للوصول بالأداء الاقتصادي إلى الوضع الأمثل، باعتبار أنه اقتصاد يحقق التوافق بين النشاط الربحي الذي تعتمده الفلسفة الرأسمالية ، والنشاط غير الربحي الذي تقوم عليه الفلسفة الاشتراكية.

- **مبدأ التناسب بين العقد والهدف المقصود منه :** يقتضي هذا المبدأ تناسب العقد مع الهدف المقصود منه ، بحيث يكون العقد مناسبًا وملائما للنتيجة المطلوبة من المعاملة ؛ وهذا يعني أنه لابد من ملائمة الشكل مع المضمون ، وتوافق الوسائل مع المقاصد و بناءا على ذلك فان تقويم المنتج المالي الإسلامي يجب ان يمر بمرحلتين أساسيتين[1].

1. النظر الى الغاية و الهدف من المنتج ، فان كانت مقبولة فيتم النظر الى الاجراءات و إن كان الهدف والغاية غير مقبولين فالمنتج غير مقبول أصلا
2. النظر الى الاجراءات التعاقدية فان كانت صحيحة فالمنتج مقبول شرعا و الا فلا.

فإذا كان الهدف مشروعاً، وجب النظر في الوسائل المستخدمة للوصول إليه. فإن كانت مشروعة تحقق حينئذ مشروعية الغاية والوسيلة معاً، فيكون العقد صحيحاً شكلاً ومضموناً. أما إن كان الهدف مشروعاً لكن الوسيلة غير مشروعة، فالغاية لا تبرر الوسيلة، بل يجب تصحيح الإجراءات والبحث عن الأسلوب المناسب للوصول للغاية المشروعة. أما إذا كانت الغاية غير مشروعة ابتداء، فمهما كانت الوسيلة فلن تجدي في تصحيح هدف غير مشروع[2].

المطلب الثاني : أسس و ضوابط الشرعية للهندسة المالية الإسلامية

الأسلام دين شامل لكل مناحي الحياة ومنها الناحية الاقتصادية، وفي إطار الجانب الاقتصادي يهتم الإسلام بالنظام المالي والنقدي. وقد جاء الإسلام بنظام مالي ونقدي متكامل في نطاقه وأهدافه ومؤسساته، وقواعد العمل فيه وأسلوب تطوره. لذلك كان لا بد لهذه الهندسة المالية الإسلامية ان يكون لها الأسس و الضوابط الشرعية تميزها عن الهندسة المالية التقليدية .

[1] سامي بن إبراهيم السويلم ، مرجع سابق ، ص 124

[2] المرجع السابق ، ص 124

1. الأسس العامة للهندسة المالية الإسلامية: تتمثل في:[1]

1.1. تحريم الربا والغرر:

-**تحريم الربا بأنواعه :** المقصود بالربا الزيادة على رأس المال قلت أو كثرت وهو محرم شرعا وقد جاءت نصوص كثيرة في الشريعة تنهى عن الربا، وتحذر من التعامل به؛قال الله تعالى: "وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبوا "[2].وقال تعالى: " يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبوا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ" [3] . وقوله – جل وعلا " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ۝ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ "[4]. وقال رسول الله " اجتنبوا السبع الموبقات"، وذكر منها "الربا"[5] وعن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما قال: "لعَن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله، وكاتبه وشاهديه"، وقال: "هم سواءٌ"؛ رواه مسلم[6] وهو محرم في جميع الأديان السماوية.

ومن أمثلة التعامل بالربا في البنوك الفوائد على القرض سواء في بداية العقد، أو عند حلول الأجل،

-**تحريم الغرر** : وهو لغة : الخطر والخديعة والتعرضُ للتهلكة، ومن الألفاظ ذات الصلة به الجَهَالَةُ والْغَبْنُ و التدليس ، و الْغَرَرُ أَعَمُ منهم جميعاً أما اصطلاحا فهو ": الجهل بحصول المعقود عليه، والجهل بصفته ومقداره، وعدم القدرة على تسليمه[7]"، وهومحرم شرعا.

وقد وردت نصوص من السنة تنهى عن الغرر؛ إما نهيًا عاما ؛ كما جاء عن أبي هريرة، قال: «نَهَى رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ، وَعَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ» رواه مسلم[8] . أو نهيًا عن معاملات خاصة لما فيها من الغرر؛ كما جاء عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما : « أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبَلِ الحَبَلَةِ».

---

[1] عبد الكريم قندوز مرجع سابق ص 168-173

[2] سورة البقرة، الآية 285

[3] سورة البقرة، الآية 286

[4] سورة البقرة، الآية278-279

[5] صحيح البخاري ،2650

[6] ر واه مسلم في كتاب المساقاة، باب لعن آكل الربا ومؤكله 3/ 1219 (1598)

[7] حافظ عبد الرحمان ، 2005 ، نظرية الغرر في البيوع – دار السلام – القاهرة – مصر الطبعة 1 ، ص 10

[8] – الامام الدارمي ، سنن الدارمي ، كتاب البيوع ، باب النهي عن بيع الحصاة و البيع الذي فيه غرر : 1513

أ – الغرر في صيغة العقد ويشمل: بيع بيعتين في بيعة، وبيع العربان، وبيع الحصاة، وبيع المنابذة ، بيع الملامسة والعقد المعلق والعقد المضاف.

ب – الغرر في محل العقد، ولا شك أن هذه القاعدة مهمة جداً وينبغي أن تكون أساساً يرتكز عليه المهندسون الماليون بالمؤسسات المالية الإسلامية عند تطويرهم لأدوات ومنتجات التمويل الإسلامي .

2.1 **حرية التعاقد:**يقصد بها إطلاق الحرية للأعوان الاقتصاديين في أن يعقدوا في العقود ما يرون وبالشروط التي يشترطون غير مقيدين إلا بقيد واحد وهو ألا تشتمل عقودهم على أمور قد نهى عنها الشارع كأن يشتمل العقد على الربا ، أو نحوه مما حرمه في الشرع الإسلامي .

3.1 **التيسير ورفع الحرج** :أي أن تكون الهندسة المالية من غير عسر أو حرج أي بدون مشقة ، وفي مجال المعاملات نجد القاعدة مطردة حيث جعل الله سبحانه باب التعاقد مفتوحا أمام العباد وجعل الأصل فيها من الاباحة و لم يضع من القيود الا تلك التي تمنع الظلم أوتحرم أكل أموال الناس بالباطل[1].

4.1 **الاستحسان والاستصلاح (المصالح المرسلة)**: الاستحسان هو باب لحرية التعاقد. ويُروى عن الإمام مالك أنه قال: «الاستحسان تسعة أعشار العلم» .والاستحسان هو ما يستحسنه المجتهد بعقله من غير أن يوجد نص يعارضه أو يثبته، وهو جريان المصالح التي يقرها الشرع،

5.1 **التحذير من بيعتين في بيعة واحدة:** النهي هنا ينصب على ما كان بين الطرفين، ومما ورد النهي عنه ما جاء عند الترمذي وغيره عن أبي هريرة ، قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ[2]». وقد أجمع العلماء على النهي عن بيعتين في بيعة[3]. والبيعة إنما تكون بين طرفين، فإذا تضمنت بيعتين عُلم أنها بين طرفين. فإذا كانت إحدى البيعتين مع طرف والأخرى مع طرف آخر لم تدخل في النهي . وباختصار فإن أي بيعتين بين طرفين تكون محصلتهما بيعة من نوع ثالث، ينبغي النظر إليها بمقياس البيعة الثالثة. وهذه القاعدة أي النهي عن بيعتين في بيعة واحدة هي أهم أسس الهندسة المالية وفق المنهج الإسلامي. وترجع أهميتها إلى أنها هي التي تضمن بالإضافة إلى السلامة الشرعية، الكفاءة الاقتصادية للمعاملات المالية[4].

---

[1] د. محمد البلتاجي، "**الضوابط الشرعية للعمل المصرفي الإسلامي**"،http://www.bltagi.com/dawabet eltamweel.htm

[2] رواه الترمذي كتاب البيوع، باب ما جاء في النهي عن بيعتين في بيعة برقم باب بيعتين في بيعة، رقم 4632 ، وأحمد ،مسند أبي هريرة ،رقم 9584 . والحديث صححه الترمذي، وابن عبد البر.

[3] مرضي بن مشوح العنزي مرجع سابق ص 219

[4] عبد الكريم قندوز مرجع سابق ص 173

2.الأسس الخاصة للهندسة المالية الإسلامية[1] وتتمثل في:

1.2الوعي بالسوق والإفصاح: يقصد الوعي بالسوق به أن تكون الحاجات التي يتطلبها السوق معروفة لمن يقوم بالابتكار والتطوير للأدوات والأوراق المالية، بالإضافة إلى تحقيق الرضا بين جميع الأطراف.

والإفصاح يقصد به بيان المعاملات وشفافيتها التي قد تؤديها الأدوات المالية التي تم ابتكار أو تطويرها وذلك لسد الثغرات التي يمكن أن ينفذ منها المتلاعبون أو المضاربون لاستخدام تلك الأدوات لتحقيق غايات لم تكن تهدف إليها أو التحايل على لربا أو القمار .

2.2 المقدرة والالتزام : ونقصد بالمقدرة أو القدرة وجود مقدرة رأسمالية تمكن من الشراء والتعامل، وبالالتزام : لالتزام بالشريعة الإسلامية.

إذا كان من الممكن للهندسة المالية الإسلامية أن تشترك مع الهندسة المالية التقليدية في الوعي والإفصاح والمقدرة، فإن الالتزام بالشريعة الإسلامية يعتبر أساساً خاصاً بالأولى، كمأنه ميزة لها .

المطلب الثالث: الفروق بين الهندسة المالية الإسلامية و الهندسة المالية التقليدية

على الرغم من اتّفاق المدرستين الهندسة المالية التقليدية و الإسلامية، في الهدف وهو إيجاد الحلول المبتكرة ضمن أطر تنظيمية، إلّا أنّ الابتكار في الصناعة المالية الإسلامية لا يؤدّي إلى مخالفة أي من الأحكام الشرعية وتجاوزها على النحو الذي يجري في الصناعة المالية التقليدية ، ويمكن توضيح الفروق الرئيسة في الجدول التالي :

[1] عبد الكريم قندوز مرجع سابق ص 184-185

الجدول رقم(01) : الفروق بين الهندسة المالية الإسلامية و الهندسة المالية التقليدية

وجه المقارنة	الهندسة المالية الإسلامية	الهندسة المالية التقليدية
الانضباط بالنظم	تلتزم بالضوابط الإسلامية بدافع ديني قوي، يمنع مخالفة الأحكام أو الالتفاف عليها.	لا تملك حوافز دينية أو أخلاقية قوية للانضباط، مما يؤدي لمحاولات الالتفاف لتحقيق أرباح أكبر.
المرجعية القانونية	تعتمد على الأحكام الشرعية المتناسقة والمنضبطة والبعيدة عن التناقض.	تعتمد على القوانين الوضعية التي تعاني من التناقض والخلل وتُستغل لتحقيق مصالح فردية.
الغاية من الالتزام	تحقيق المصلحة العامة لجميع المتعاملين بإرضائهم بشكل جماعي ومنصف.	تُركّز على المصالح الفردية، وتسمح لجهات السلطة بالتحكم على حساب المصالح العامة.
الإطار الأخلاقي والديني	الأخلاق الإسلامية تمثل جزءاً جوهريًا من البناء المالي، وتضبط الابتكار ضمن الشريعة.	لا يُوجد إطار أخلاقي أو ديني يحكم الابتكار المالي، مما يفتح الباب للمضاربات والمخالفات.
التعامل مع الابتكار المالي	الابتكار مرحّب به ما دام لا يُخالف الشريعة الإسلامية.	الابتكار قد يتجاوز القوانين أو يتلاعب بها لتحقيق الأرباح دون اعتبار للقيود الأخلاقية أو الشرعية.
أهداف النظام المالي	يسعى لتحقيق المنفعة العامة وتلبية احتياجات المجتمع ضمن ضوابط شرعية.	يسعى لتحقيق الربحية والمكاسب الفردية حتى على حساب الاستقرار أو العدالة.

المصدر :من إعداد الطالب باعتماد على المرجع (عبد الكريم قندوز مرجع سابق ص 185-186)

المبحث الثالث: منتجات الهندسة المالية الإسلامية

تشهد الهندسة المالية الإسلامية تطوراً كبيراً في العصر الحديث، حيث تعمل على تصميم أدوات وهياكل مالية مبتكرة تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية، وتلبي احتياجات السوق دون الوقوع في المحظورات الشرعية.

تتميز هذه المنتجات بأنها:

- تقوم على أصول حقيقية أي لا توجد معاملات ورقية دون وجود أصل مادي أو خدمي
- تجنب الفائدة (الربا) و الغرر و والميسر
- تساهم في التنمية الاقتصادية من خلال تمويل المشاريع الإنتاجية والتجارية.

يتطرق هذا المبحث إلى أهم منتجات المالية الاسلامية وهذا بذكر الصكوك الإسلامية و المنتجات التمويلية و كذلك المشتقات المالية الإسلامية.

المطلب الأول : الصكوك الإسلامية.

تعد الصكوك الإسلامية من أبرز منتجات الهندسة المالية الإسلامية والتي استطاعت أن تجد لها مكانة هامة ومميزة في الأسواق المالية، حيث أن الصكوك الإسلامية تعتبر من أفضل وسائل جذب المدخرات لتمويل مختلف المشروعات التنموية والحيوية ذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية وبطرق شرعية.

ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى بعض الجوانب المتعلقة بالصكوك الإسلامية.

قبل التطرق لمفهوم الصكوك الإسلامية لا بد من التعرف على العملية التي تقوم عليها أساسها، والمعروفة بالتصكيك ويطلق عليها البعض كذلك مصطلح التوريق الإسلامي.

أولا : تعريف التصكيك[1]: تسمى عملية إصدار الصكوك الإسلامية بالتصكيك، وكان يطلق عليها في البداية أيضاً مصطلحي التوريق والتسنيد، وهو ما تم تصنيفه في المعيار الشرعي رقم (17) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، حيث ورد فيه أن التوريق يطلق عليه التصكيك

[1] د سليمان ناصر، **الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر** ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، يومي 5 و 6 ماي 2014م ، ص3

والتسنيد، غير أن البيان الختامي لندوة البركة الثانية والعشرون 1423ه/ 2002م، أوصى باختيار تسمية التصكيك بديلاً عن مصطلح التوريق،

ثانيا : تعريف الصكوك الإسلامية :

عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية* الصكوك الإسلامية التي أطلقت عليها اسم (صكوك الاستثمار) تمييزاً لها عن الأسهم والسندات التقليدية، بأنها: " وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات بأنها: "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله".[1]

كما تم تعريفها أيضا بأنها: "أوراق مالية متساوية القيمة محددة المدة، تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية، تعطي لحاملها حق الاشتراك مع الغير بنسبة مئوية في ملكية وصافي إيرادات أو أرباح وخسائر موجودات مشروع استثماري قائم ،فعلا وهي قابلة للتداول والإطفاء والاسترداد عند الحاجة بضوابط وقيود معينة". [2]

و تعرف أيضا الصكوك الإسلامية على انها أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال إلى حصص متساوية، وذلك بإصدار صكوك مالية برأس المال على أساس وحدات متساوية القيمة، ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصا شائعة في رأس المال وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم فيه". [3]

*هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هي منظمة دولية غير هادفة للربح تضطلع بإعداد وإصدار معايير المحاسبة المالية والمراجعةالضبط وأخلاقيات العمل والمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية خاصة والصناعة المصرفية والمالية الإسلامية على وجه العموم

[1] للمزيد من التفاصيل انظر: **المعايير الشرعية هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**، المعيار الشرعي رقم (17) صكوك الإستثمار المنامة ، البحرين 1431هـ/ 2010م، ص 238

[2] بن عطية سفيان الشارف ومكاوي الحبيب، "**دور منتجات الهندسة المالية الإسلامية في تنشيط فعالية أسواق المال الإسلامية**"، المؤتمر الدولي الأول حول الأسواق المالية الناشئة بين رؤى تقليدية ومستقبل إسلامي، جامعة سكيكدة، الجزائر، 7-8 أفريل 2015، ص: 09

[3] حنان عبدلي "**دور الهندسة المالية في تحقيق كفاءة الأسواق المالية في ظل التوجه العالمي نحو الصناعة المالية الإسلامية**" دراسة عينة من الأسواق المالية الناشئة أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: تحليل اقتصادي كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03 2017-2018، ص: 77

كما تعرّف بأنها عملية تقسيم ملكية الأصول والموجودات المالية إلى أجزاء تمثل كل منها صكّا قابل للتداول لأغراض الاستثمار في سوق المال وفق الضوابط والمعايير الشرعية.[1]

وانطلاقا مما سبق يمكن تعريف الصكوك الإسلامية على أنها وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين ،مباحا، تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية مع الالتزام بالضوابط الشرعية.

ثالثا: خصائص الصكوك الإسلامية :

هناك خصائص تميز الصكوك الإسلامية عن غيرها من أدوات الاستثمار الأخرى، ساهمت في انتشارها، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي[2] :

أ. **تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة** : إن مقتضى المشاركات التي يقوم عليها مبدأ إصدار الصكوك من حيث العلاقة بين المشتركين فيها هو الاشتراك في الربح والخسارة بصرف النظر عن صيغة الاستثمار المعمول بها، حيث تعطي لمالكها حصة من الربح، وليس نسبة محددة مسبقاً من قيمتها الاسمية، وحصة حملة الصكوك من أرباح المشروع أو النشاط الذي تموّله تحدد بنسبة مئوية عند التعاقد .

ب. **وثائق تصدر باسم مالكها بفئات متساوية القيمة** تصدر الصكوك بفئات متساوية القيمة لأنها تمثل حصصاً شائعة في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك لتيسير شراء وتداول هذه الصكوك، وبذلك يشبه الصك الإسلامي السهم الذي يصدر بفئات متساوية ويمثل حصة شائعة في صافي أصول شركة المساهمة، كما أنه يلتقي في ذلك مع السندات التقليدية والتي تصدر بفئات متساوية.

ج. **تصدر وتتداول وفقا للشروط والضوابط الشرعية** : تخصص حصيلة الصكوك للاستثمار في مشاريع تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما أنها تقوم على أساس عقود شرعية وفقا لصيغ التمويل الإسلامية كالمشاركات والمضاربات وغيرها، وتأخذ أحكامها، أي بضوابط تنظم إصدارها وتداولها.

[1] بوشلاغم نور الدين مرجع سابق ص 151

[2] سليمان ناصر، مرجع سابق ص 9-10

- الصك أداة ملكية محددة لجمع الأموال من المستثمرين، ويمثل ملكية صاحبه الموثقة والشائعة في موجودات المشروع[1].
- ترتكز عملية التصكيك الإسلامي على موجودات حقيقية تكون متوافقة تماما مع أحكام المعاملات الإسلامية[2].

رابعا : أنواع الصكوك الإسلامية:

لقد ساهمت عمليات التصكيك الإسلامي في توفير كم هائل من الصكوك الإسلامية على الساحة المالية ، وتختلف هذه المنتجات وتتنوع باختلاف طبيعة العقد الشرع و باختلاف صور وأساليب التمويل والاستثمار التي تمارسها مختلف المؤسسات المالية الإسلامية.

و بحسب هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، فإنه يوجد نحو أربعة عشر نوعا من إصدارات الصكوك الإسلامية[3].

وتتمثل هذه الصكوك في :

1- الصكوك القائمة على عقود البيع :

1.1-صكوك السلم : تمثل ملكية شائعة في رأس مال السلم لتمويل شراء سلع يتم استلامها في المستقبل ثم تسوق على العملاء، ويكون العائد على الصكوك هو الربح الناتج عن البيع، ولا يتم تداول صكوك السلم إلا بعد أن يتحول رأس المال إلى سلع، وذلك بعد استلامها وقبل بيعها ، وتمثل الصكوك حينها ملكية شائعة في هذه السلع ".

و تعرف صكوك السلم على أنها صكوك تمثل بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل، و السلعة المعجلة التسليم هي من قبيل الديون العينية، لأنها موصوفة تثبت في الذمة، لا تزال في ذمة البائع، لذلك تعتبر هذه الصكوك غير قابلة للبيع أو للتداول في حالة إصدار الصك من قبل أحد الطرفين: البائع أو المشتري، فهي من قبيل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق".[4]

---

[1] عبد الكريم مرجع سابق ص 180

2 حنان عبدلي مرجع سابق ، ص 77.

[3] بوشلاغم نور الدين مرجع سابق ص157

[4] عبد الكريم قندوز، "**صناعة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية**" ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات تحضير شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 2007 ص : 127

2.1- **صكوك الاستصناع** : تعتبر وثائق تمثل حصة معينة في رأس المال المكتتب فيه، والذي يستعمل في تصنيع السلعة المطلوبة ، والتي تصبح ملكًا لحامل الصك كما يمكن اعتبارها شهادات أو وثائق أو عقود يتم إصدارها باسم المكتتب مقابل المبلغ الذي اكتتب فيه في شركة معينة وفقا لقواعد وشروط معينة، وهي تمثل بذلك حصصا شائعة في شركات متخصصة لممارسة نشاط الصناعة حيث تقوم الجهات المصدرة لصكوك الاستصناع بتكوين شركات ذات قدرة وخبرة في تصنيع السلع بمختلف أنواعها من الصناعات.

3.1- **صكوك المرابحة**[1] : تعتبر وثائق تمثل حصة معينة في رأس المال المكتتب فيه ، و الذي يستعمل في شراء سلعة معينة ، و التي تصبح ملكا لحامل الصك . يتم اصدار صكوك المرابحة في حالة السوق الاولي ، و بالذات في حالة كبر قيمة الاصل أو المشروع محل المرابحة ، بينما يعتبر تداولها في السوق الثانوي مخالفا للشريعة ، لان بيع المرابحة قد يكون مؤجلا ، بالتالي فانه يعتبر دينا ، وبيع الدين لا يجيزه الفقهاء.

أما بالنسبة لصكوك المرابحة فيمكن أن تسهل للبنوك الإسلامية والدول تمويل شراء السلع والمستلزمات و المعدات عن طريق طرح الصكوك للمستثمرين للاكتتاب فيها ، و المشاركة في التمويل عن طريق هذه الصيغة، بحيث يحصل كل طرف ومستثمر على نسب معينة من الربح وفق ما يمتلك من صكوك. كما يمكن تحويل المرابحات إلى صكوك ذات استحقاقات متتالية ، بحيث تخدم هدف السيولة البنوك الإسلامية

2 – الصكوك القائمة على عقود الاجارة[2] :

1.2- **تعريف صكوك الاجارة:** تعرف على أنها "صكوك متساوية القيمة تمثل أجزاء متماثلة مشاعة في ملكية أعيان معمرة مرتبطة بعقود إجارة ، أو تمثل عددًا متماثلا من وحدات خدمة موصوفة تقدم من ملتزمها لحامل الصك في وقت مستقبلي ، فهذه الصكوك تمثل أعيان معمرة أو ملكية خدمات مستقبلية" ." كما تعرف على أنها "هي" عبارة عن أوراق مالية متساوية القيمة ، تصدر من اجل إستثمار حصيلتها في شراء أصول انتاجية على أن يعاد تأجيرها الى مستخدميها ومعنى ذلك أنها تقع على أعيان تصلح لاستغلال منفعتها ، مع استمرار بقائها لفترة طويلة نسبيا ، وتصلح هذه الصيغة للأنشطة الاستثمارية المتوقع لها توليد تدفقات نقدية في المستقبل ، و تتمثل الأنواع المختلفة لصكوك الإجارة في : صكوك ملكية المنافع صكوك ملكية منافع الأعيان الموجودة أو الموصوفة في الذمة

[1] بوشلاغم نور الدين ، مرجع سابق ص159

[2] المرجع السابق ص : 160-162

3-الصكوك القائمة على عقود الشراكة[1] :

1.3صكوك المقارضة (المضاربة) : و تعرف بأنها : " الوثائق المحددة و الموحدة القيمة و التي تصدر بأسماء مالكيها مقابل الأموال التي قدموها لصاحب مشروع بعينه، بقصد تنفيذ المشروع و استغلاله و تحقيق الربح، و يحصل مالكوها على نسبة محددة من أرباح المشروع، و لا تنتج هذه السندات (الصكوك) أية فوائد" .

و تعتمد هذه السندات أو الصكوك في أساسها الفقهي على المضاربة، لأنها تمثل حصصاً شائعة في رأسمال المضاربة متساوية القيمة و تتوافر فيها شروط عقد المضاربة من الإيجاب والقبول، و معلومية رأس المال و نسبة الربح.

2.3صكوك المشاركة : تمثل وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع ، أو تمويل نشاط على أساس المشاركة ، ويصبح المشروع ملكًا لحامل الصكوك ، حيث تدار على أساس المشاركة أو المضاربة.

وهي عبارة عن صكوك استثمارية تمثل ملكية رأسمال المشاركة"، و لا تختلف عن صكوك المقارضة إلا في تنظيم العلاقة بين جهة الإصدار الراعية للصكوك و حملة الصكوك، و من بين تطبيقات صكوك المشاركة أن تشترك فيها الدولة أو شركة مساهمة من طرف و مالكي الصكوك من طرف آخر لتمويل شراء عقارات مثلا تديرها جهة متخصصة و ذلك بهدف تحقيق عائد يتم توزيعه على المالكين بنسبة ما يملكه كل منهم.

3.3 صكوك المزارعة : هي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع للمزارعة ، ويصبح الحملة الصكوك حصة في المحصول.

[1] عبد الكريم قندوز ، مرجع سابق ص : 126-127

الشكل رقم:(03) مخطط بياني يوضح أنواع الصكوك الاستثمارية الإسلامية

المصدر : عبد الله، أ. ا.، & ارحيمة، ع. ا. (2024). مدى إمكانية تطبيق الصكوك الإسلامية في تمويل البنية التحتية في ليبيا. مجلة قبس للدراسات الاقتصادية، المعهد العالي للمهن الهندسية والعلوم الإدارية والمالية – مصراتة، ليبيا. تاريخ التقديم: 14 يوليو 2024، تاريخ القبول: 10 نوفمبر 2024، تاريخ النشر: 29 ديسمبر 20

خامسا : أهداف الصكوك الإسلامية :

ان الهدف من عملية إصدار الصكوك الإسلامية يتمثل في اثنين رئيسين هما[1]:

أ- الحصول على السيولة اللازمة لتوسيع قاعدة المشروع وتطويره، وذلك من خلال تحويل (تصكيك) موجودات الحكومات أو الشركات إلى وحدات تتمثل في صكوك، وعرضها في السوق لجذب مدخرات لتمويل المشروعات خاصة منها طويلة الأجل.

ب- جمع رأس مال لتمويل إنشاء مشروع استثماري من خلال تعبئة موارده من المستثمرين، وذلك بطرح صكوك وفق مختلف صيغ التمويل الإسلامية في أسواق المال لتكون حصيلة الاكتتاب فيها رأس مال المشروع.

[1] أشرف محمد دوابه "**الصكوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق**،" ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، 1430م، ص 27-28.

المطلب الثاني: المنتجات المالية التمويلية [1]

أولا : التوريق المصرفي يعرف التوريق المصرفي على أنه " : تملك أصول بثمن مؤجل ثم بيعها بثمن حال لغير من اشتريت منه ، والتوريق نسبة إلى الورق، و يسمى بذلك لأن المشتري الذي يشتري السلعة لا يقصد السلعة و إنما يقصد الورق والورق هو الفضة ، أي أنه يريد النقود لا السلعة .

تُعد عملية التوريق من الحلول العملية لتفعيل وتنشيط سوق رأس المال وتبرز أهمية هذه الأداة التمويلية الحديثة في إمكانية توظيفها لتطوير السوق المالية الإسلامية، لما توفره من وسائل مرنة لجمع السيولة وتوزيع المخاطر .

وتمثل عمليات التوريق للأصول التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية إحدى الأدوات المالية قصيرة الأجل الهامة التي يمكن الاستفادة بها في سوق النقد لتوفير متطلبات السيولة إلى جانب إدارة المخاطر بالصورة التي تحقق أهداف هذه المؤسسات.[2]

ثانيا :الاجارة الموصوفة في الذمة [3]:تعتبر الإجارة الموصوفة في الذمة من بين المنتجات المالية التي تبنتها المؤسسات المالية الإسلامية لتلبية احتياجات معينة ، وقد عرفت على أنها من العقود " : التي يلتزم فيها المؤجر بتقديم منفعة يتم وصفها التام بصفات السلم ، سواء كان محلها منفعة عين كإيجار سيارة موصوفة أو منفعة شخص كالخياطة والتعليم و ليس شرطًا فيها أن يكون المؤجر مالكا للمنفعة عند العقد بل تضاف للمستقبل ليكون على تملكها للتنفيذ ."

و يمكن تعريف عقد الإجارة الموصوفة بالذمة بأنه « بيع منافع مستقبلية بثمن حال» أو هي: « سلم في المنافع » سواء كانت منافع أعيان أو منافع أعمال . أو هي « إجارة الذمة» لأن المنفعة المستوفاة متعلقة بذمة المؤجر وليست متعينة ، أو الإجارة الواردة على منفعة مضمونة ، لأن المنفعة فيها يضمن المؤجر تقديمها في كل الحالات، وهي متعلقة بذمته.

[1] بوشلاغم نور الدين ، مرجع سابق ص 188 – 189

[2] عبد الكريم قندوز ، مرجع سابق ص 198

[3] بوشلاغم نور الدين ، مرجع سابق ص 189

الشكل رقم (04): أنواع الإجارة

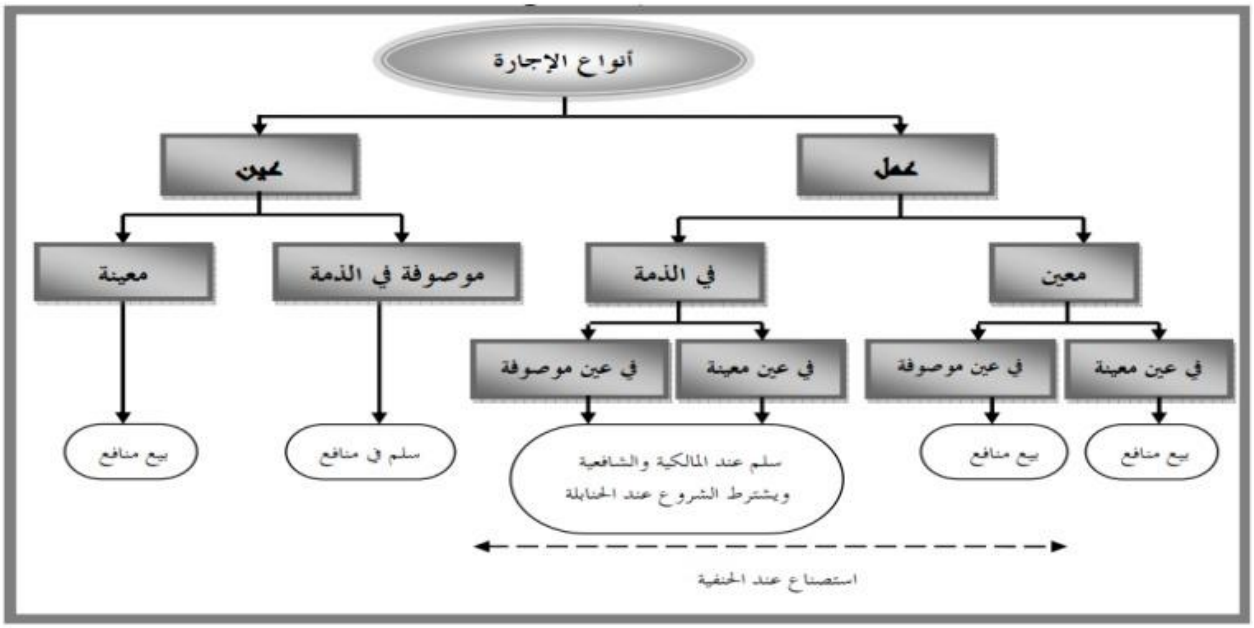

المصدر : عبو هودة، عبو ربيعة استراتيجيات وَمَنَاهِجَ تَطوِيرِ منتَجَاتِ الهَندَسَةِ المَالِيَّةِ الإِسْلامِيَّةِ وَأَهَمِ التَّحَدِيَاتِ الَّتِي تَوَاجِهَهَا فِي إِدَارَةِ مَخَاطِرَ الْمُؤسسات المالية ، مرجع سابق ص 34

ثالثا :شهادات الإيداع القابلة للتداول: تعتبر شهادات الإيداع القابلة للتداول أوراقا مالية تصدر من قبل المصارف في مقابل الودائع الاستثمارية المودعة لديها، حيث تقوم على أساس المضاربة باعتبار حملها رب المال والمصرف مضاربا بها، وتعطي الحق لحاملها في الحصول على الربح قبل تاريخ استحقاق الورقة المالية وبالنسب المتفق عليها، كما تعطيه الحق في بيعها من أجل الحصول على السيولة التي يحتاجها خلال مدة استحقاقها.

المطلب الثالث: المنتجات المالية المشتقة و المركبة

أولا : المنتجات المالية المركبة

1. بيع المرابحة للآمر بالشراء من خلال عقد المشاركة [1] :

يقوم هذا النموذج على إعادة هندسة بيع المرابحة للآمر بالشراء من خلال عقد المشاركة كما يلي :

- يقوم التاجر الذي ينوي تخصيص جزء من مبيعاته لتكون بالتقسيط بفتح حساب لدى المصرف الإسلامي كحصته في حساب المشاركة ، ويقوم المصرف كذلك بإيداع مبلغ مماثل أو يزيد كحصة المصرف في حساب المشارك يقوم التاجر بعملية البيع بالتقسيط ونقل الملكية وكل ما يتعلق بالأمور الفنية لبضاعته، ويتولى المصرف متابعة الأقساط والتسديد وكافه الأمور المالية ؛
- الأرباح التي يجنيها هذا الحساب المشترك توزع بين التاجر والمصرف بالاتفاق .

وبهذه الطريقة يحقق المصرف عدة أهداف ، فهو أولا يقلل التكاليف الإجرائية التي تتسم بها عمليات المرابحة بالمقارنة مع البنوك التقليدية ، ومن ثم يبتعد عن الشبهات الشرعية المتعلقة بالقبض والحيازة.

الشكل رقم (05) : مخطط بياني يوضح عقد المرابحة للآمر بالشراء من خلال عقد المشاركة .

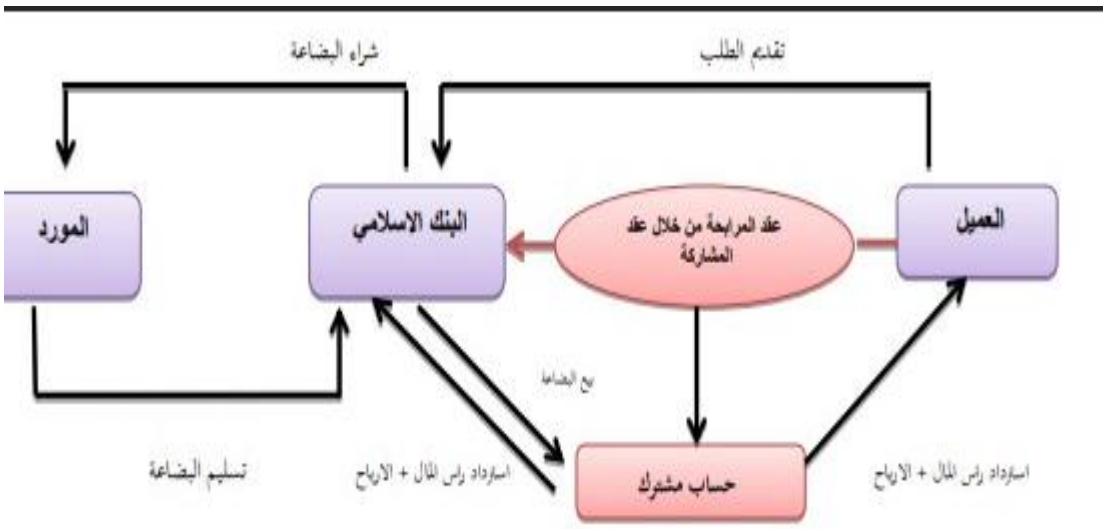

المصدر: بوشلاغم نور الدين "الهندسة المالية الإسلامية كآلية لتطوير صناعة المنتجات المالية "، مرجع سابق ص 196

[1] بوشلاغم نور الدين ، مرجع سابق ص 195- 196

3. نموذج الوكالة بأجر: ويقوم هذا النموذج على إعادة هندسة علاقة المودعين مع المصرف الإسلامي من علاقة المضاربة المشتركة التي تثير مشكلة تطبيقية مسألة وهي التداخل الزمني، وهي اختلاف مواعيد السحب والإيداع بين المودعين ومواعيد بدء وتصفية الاستثمارات التي استخدمت فيها أموال المودعين وهو يحول دون تحديد الربح أو الخسارة الفعلية العائدة لأي وديعة بعينها

4. صكوك الاجارة الموصوفة في الذمة : صكوك الاجارة الموصوفة هي نوع مبتكر من الصكوك الإسلامية ، وهي جمع بين الصك كأداة مالية وعقد الإجارة وعقد السلم ذ

4. الإجارة المنتهية بالتمليك : عدة أسماء تطلق عليها منها البيع الإيجاري ، الإيجار الساتر للبيع ، الإيجار الذي ينقلب بيعا أو الإيجار المقترن بوعد بالبيع . ومهما تعددت الأسماء ، فإنّ حقيقة منتوج الاجارة المنتهية بالتمليك تكمن فيما يلي" : عقد بين طرفين يؤجر فيه أحدهما لآخر سلعة معينة مقابل أجرة معينة يدفعها المستأجر على أقساط خلال مدة محددة ، تنتقل بعدها ملكية السلعة للمستأجر عند سداده لآخر قسط بعقد جديد[1]

تُعدّ الإجارة المنتهية بالتمليك إحدى الصيغ الحديثة للتمويل الإسلامي، والتي استُنبطت استنادًا إلى ضوابط عقد الإجارة ، ولا يوجد حتى الآن تعريف موحد وشامل لها. ولهذا، وقع اختيارنا على التعريف الذي اعتمدته هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية باعتباره مرجعًا معتمدًا في هذا المجال و هو :" إجارة يقترن بها الوعد بتمليك العين المؤجرة إلى المستأجر في نهاية مدة الإجارة أو في أثنائها، ويتم التمليك بأحد الطرق المبينة في المعيار".[2]
إن الإجارة المنتهية بالتمليك تعتبر من المنتجات المالية المركبة المطبقة في غالب البنوك الإسلامية إذ أنه مركب من منتوجين إثنين نوضحهما في الشكل الأتي :

[1] بوشلاغم نور الدين ، مرجع سابق ص 199

[2] المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية المعاصرة المعيار الشرعي رقم (9) الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك، ص. 164.

الشكل رقم (06) : تركيبة الإجارة المنتهية بالتمليك

المصدر: بوشلاغم نور الدين "الهندسة المالية الإسلامية كآلية لتطوير صناعة المنتجات المالية " مرجع سابق ص 200

ثانيا : المشتقات المالية الاسلامية.

تُوظَّف المشتقات المالية لتحقيق عدد من أهداف الهندسة المالية، من أبرزها التحوط ضد المخاطر، وإدارتها، والمراجحة، والمضاربة، إلى جانب إدارة الأصول. وعلى الرغم من أن الغرض الأساسي من استخدامها يتمثل في الحد من المخاطر، إلا أن الواقع أثبت أن هذه الأدوات قد ساهمت، في كثير من الأحيان، في تعظيم حجم المخاطر بدلاً من تقليصها، مما استلزم السعي الدائم لإدارتها من خلال آليات الهندسة المالية التقليدية. غير أن هذه الأدوات، بصيغتها الحالية، تتنافى مع الضوابط الشرعية، وتُعد محرّمة في الفقه الإسلامي. ومن هذا المنطلق، برزت الحاجة إلى تبنّي الهندسة المالية الإسلامية كمنهج بديل يهدف إلى تطوير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، تُمكِّن من إدارة المخاطر بفعالية دون الإخلال بالمبادئ الأخلاقية والتشريعية الإسلامية.

1. **العقود الآجلة في اطار عقد السلم** : لقد كيفت العقود الآجلة على أساس عقد السلم الذي يتفق فيه الطرفان على التعاقد على بيع بثمن معلوم يتأجل فيه تسليم السلعة الموصوفة بالذمة وصفًا مضبوطا إلى أجل معلوم ، ومع ذلك فإنها تختلف عن عقد السلم في عدة أمور[1] :

- المُسلم فيه (السلعة) يباع قبل قبضه .
- أن رأس المال في العقود الآجلة والمستقبليات لا يُدفع معجلاً بل يقتصر على دفع نسبة منه فكأن البدلين فيه مؤجلان
- أنه لا غرض للبائع والمشتري في العقود الآجلة والمستقبليات بالسلعة وإنما غرضهما تحقيق الربح.

[1] الكريم قندوز . مرجع سابق ذكره ص : 196

2. **المستقبليات في اطار عقد الاستصناع**[1] : تعتبر المستقبليات من بين العقود التي يتم فيها تسليم البدلين في وقت لاحق ، ولقد اتفق الفقهاء على عدم جواز التعامل بالمستقبليات وذلك للأسباب التالية:

- يعتبر تأجيل تسليم الثمن والمثمن من بيع الدين بالدين الجامع على تحريمه ؛
- تشتمل العقود المستقبلية على الربا المتفق على تحريمه ، وهذا في حالة العقود على الذهب والفضة التي يشترط فيها التقابض وإلا وقع المتعاقدان في ربا النسيئة.
- تنتهي هذه العقود بالتسويات النقدية

3. **عقود الخيارات :**

لقد تم تكييف عقود الخيارات في الشريعة الإسلامية وفق مايلي:

1.3 **عقد خيار الشرط:** حيث يدخل الشخص في العقد اللازم البيع أو الإجارة أو الاستصناع ويشترط لنفسه حق الفسخ بإرادته المنفردة خلال مدة معلومة؛ وهو ما يتيح الفرصة للتحوط في الحصول على سلعة يؤمل الربح منها، وله الحق في عرض محل الخيار لطرف آخر خلال مدة العقد دون أن يكون هناك اقتران بالربح لأن ذلك يسقط الخيار[2] .

يرى الدكتور محمد القُرَي أن "خيار الشراء "يُشبه إلى حدٍّ كبير بيع العَرَبون، وهو بيع جائز عند الحنابلة، خلافًا لرأي جمهور الفقهاء.

1.1.3 **خيار البيع هو التزام أو ضمان أو كفالة** :هل الالتزام أو الضمان يصلح لأن يكون مادة لعقود المعاوضات ! الأرجح من آراء الفقهاء جواز أخذ الأجرة على الالتزام أو الضمان أو الكفالة، لقوة الأدلة خاصة مع وجود معاملات مالية تبتعد بالكفالة عن عقود التبرعات، ويتحقق من خلالها مصالح ومكاسب لطرفي المعاملة، وبما لا يخالف المقاصد الشرعية وقياسا على هذا الحكم يمكن القول بجواز خيار العرض أو الدفع إذا خلا من المخالفات الشرعية الأخرى .

---

[1] بوشلاغم نور الدين مرجع سبق ذكره ص 209

[2] عبد الستار أبو غدة **ضوابط وتطوير المشتقات المالية في العمل المالي (العربون – السلم – تداول الديون)** ورقة مقدمة للمؤتمر الثامن للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية يومي 18/19 ماي 2009م ، ص 7 على الموقع https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009.pdf اطلع عليه يوم 2025/06/12

2.1.3عقد **الاختيار و خيار الشرط:** هو أن يشترط العاقدان أو أحدهما أن له الخيار في فسخ البيع أو إمضائه مدة معلومة، و مثل ذلك أن يقول المشتري ابتعت هذه السلعة على أن يكون لي الخيار مدة أسبوع ، فيكون له الخيار خلال هذه المدة في إمضاء البيع أو فسخه و لو لم يظهر في السلعة عيب . و يشترط لصحة خيار الشرط شرطان هما : تراضي الطرفين سواء حصل اتفاق في نفس العقد أو قبله ، و تحديد المدة ولو طالت . و قد وضع خيار الشرط للتروي و التدبر والتراضي المحض و التحوط تجنبا للمنازعة .

يتبين من تعريف خيار الشرط أنه حق يثبت لأحد المتعاقدين أو لكليهما في صورة شرط يخول صاحبه ان يمضي بالعقد أو أن يعدل عنه دون مقابل و إنما محض التزام بارادة تعاقدية حرة إذن هو حق لأحدهما مقابل التزام من الآخر دون عوض.

حكمه أنه اتفق العلماء على جوازه ، إلا ابن حزم حيث إعتبره من الشروط الفاسدة عليه فإن خيار الشرط مشروع مع كونه مخالفا لمقتضى العقد

2.3 **بيع العربون:** يعتبر العربون جزءاً من ثمن السلعة، يدفعه المشتري للبائع تعويضا عن حبسه لسلعته، حيث يدخل ضمن الثمن المتفق عليه في العقد في حالة التنفيذ، ويكون حقا للبائع إذا تنازل المشتري عن حقه في التنفيذ.

وتجدر الإشارة إلى أن بيع العربون والخيار يقومان على دفع المشتري لمبلغ من المال مقابل الحق في شراء أصل مالي معين بثمن محدد خلال فترة معينة، على أن يتم تملك الأصل في حالة إتمام العقد، أو خسارة المبلغ المدفوع مقدما في حالة العكس، إلا أن بيع العربون يختلف عن الخيار في أنه لا يستخدم من أجل الاستفادة من فروق أسعار الأصل المالي، بل من أجل شراء الأصل في حد ذاته والانتفاع به ، لأنه إذا ثبت له أن الأصل مناسب أمضى الشراء، وإلا فإنه يخسر العربون.[1]

[1] السويلم سامي بن إبراهيم، "**مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي**"، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2011، ص: 92

الجدول رقم(02) : أوجه الاتفاق و الاختلاف بين بيع العربون الاسلامي و بين خيار الشراء

	بيع االعربون الاسلامي	خيار الشراء
اوجه التشابه	خيار شرط يثبت حقا بفسخ الصفقة	خيار شرط يثبت حقا بفسخ الصفقة
	خيار شرط مقابل التزام الطرف الثاني	خيار شرط مقابل التزام الطرف الثاني
	شراء خيار شرط (حق الفسخ) بثمن (دفعة العربون)	شراء خيار شرط (حق الفسخ) مقابل ثمن (العلاوة)
	فيه خسارة الدفعة (ثمن الحق) عند العدول عن الصفقة	فيه خسارة العلاوة (ثمن الحق) عند العدول عن التنفيذ
اوجه الاختلاف	وارد على اصل حقيقي مملوك لصاحبه وقت العقد	وارد على اصل مالي غير مملوك لصاحبه وقت العقد غالبا
	يحسب ثمن العربون ضمن الثمن الكلي عند تنفيذ الصفقة	لا يحسب ثمن الخيار ضمن الثمن الكلي عند تنفيذ الصفقة

المصدر : محمد وجيه حبيبي" 2010 ، تحويل بورصة الأوراق المالية للعمل وفق أحكام الشريعة " دار النفائس للنشر، الأردن ، ص 105

الشكل رقم(07): مخطط بياني يوضح مختلف منتجات الهندسة المالية الإسلامية

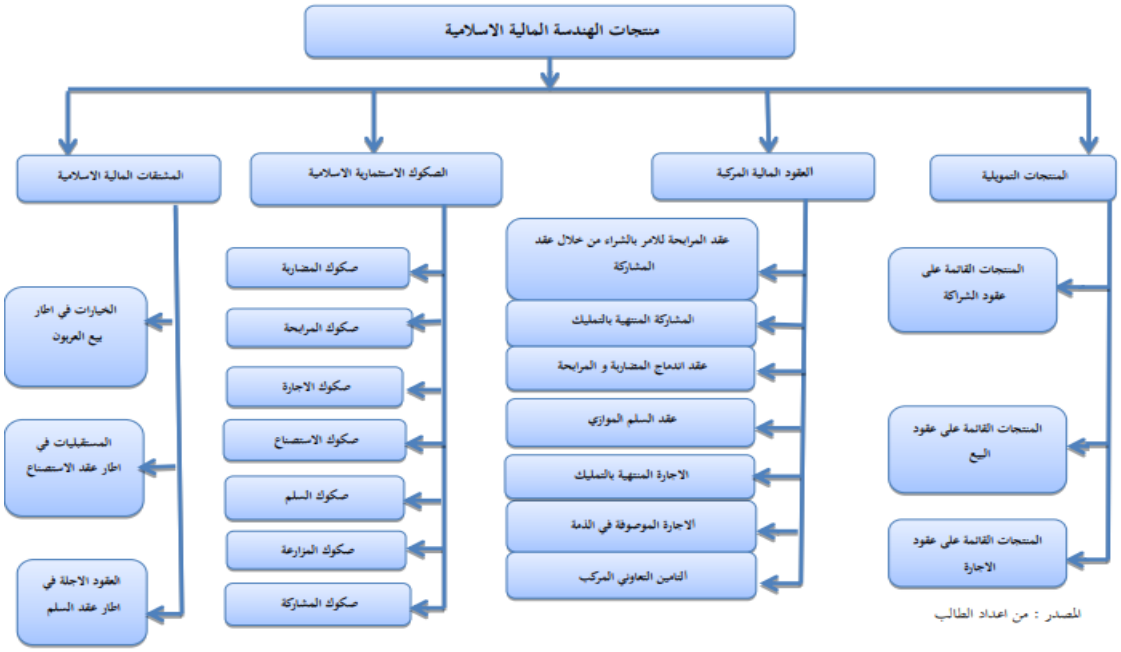

المصدر: بوشلاغم نور الدين "الهندسة المالية الإسلامية كآلية لتطوير صناعة المنتجات المالية " مرجع سابق ص 222

خلاصة :

يشكل الإطار النظري للهندسة المالية الإسلامية نظاماً متكاملاً يجمع بين الضوابط الشرعية والمتطلبات الاقتصادية المعاصرة. يقوم هذا الإطار على أسس فقهية راسخة مستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية، مع مراعاة مقاصد الشريعة الإسلامية في تحقيق العدل والإنصاف في المعاملات المالية.

تتميز الهندسة المالية الإسلامية بخصائص فريدة، أهمها ربط المعاملات المالية بالاقتصاد الحقيقي، وتجنب العناصر المحرمة مثل الربا والغرر والميسر. كما تعتمد على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، مما يضمن توزيعاً عادلاً للمخاطر بين أطراف العملية المالية.

يهدف هذا الإطار إلى تقديم حلول تمويلية مبتكرة تلبي احتياجات المستثمرين والمؤسسات، مع الحفاظ على الثوابت الشرعية. ومن أهم تطبيقاته صكوك الاستثمار الإسلامية التي تمثل ملكية في أصول حقيقية، وعقود التمويل الشرعية مثل المرابحة والمشاركة والمضاربة.

تكتسب الهندسة المالية الإسلامية أهمية متزايدة في ظل النظام المالي العالمي، حيث توفر بديلاً أخلاقياً يحقق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والقيم الشرعية، ويسهم في تعزيز الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية المستدامة.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي للشمول المالي

تمهيد :

يعتبر الشمول المالي من أهم الأهداف التي تطمح الدول لتحقيقها لاسيما تلك التي تسعى لزيادة نموها الاقتصادي، حيث الشمول المالي يهدف بالدرجة الاولى الى تدعيم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ، فضلا عن قدرته على دعم الفئات الاجتماعية لاسيما المهمشة منهاو المقصية ماليا كالفقراء والشباب والنساء وسكان الارياف وأصحاب الدخول المنخفضة من الوصول إلى الخدمات المالية مثل الحسابات البنكية، الإدخار والقروض، وخدمات الدفع، وغيرها من خدمات مالية رقمية والكترونية وذلك بتكلفة مناسبة و وجودة مرتفعة، وفي الوقت المناسب.

ونظر لأهمية الشمول المالي االدول والموسسات المصرفية و المالية على تثمين جهودها ونشاطها في الخدمات المالية المقدمة للأفراد هذا من جهة، ومن جهة اخرى تضافرت جهود العديد من الهيئات الدولية التي وضعت المعايير الخاصة بتحقيق الشمول المالي في جميع انحاء العالم قصد مواجهة التحديات والمعوقات التي تعترض توسع الشمول المالي والبحث عن سبل عالة لتعزيزه ، ومن بين هذه الهيئات الدولية التي ثمن جهود الشمول المالي نجد العشرين G20 ، والتحالف العالمي للشمول المالي AFI البنك الدولي ،منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD ، والشبكة الدولية للتثقيف المالي INFE مجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP.

بهدف دراسة الاطار النظري للشمول المالي، تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث المباحث الرئيسية :

- المبحث الأول: مفهوم و أهداف الشمول المالي
- المبحث الثاني: مبادئ وأبعاد الشمول المالي
- المبحث الثالث: الصناعة المالية الإسلامية كألية لتعزيز الشمول المالي

المبحث الأول: ماهية الشمول المالي

يُعرّف الشمول المالي بأنه إتاحة الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية بأسعار معقولة لجميع فئات المجتمع، بما في ذلك الأفراد ذوي الدخل المحدود والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، دون تمييز جغرافي أو اجتماعي أو اقتصادي. ويهدف إلى تمكين هذه الفئات من استخدام الخدمات المصرفية الأساسية مثل فتح الحسابات، الحصول على القروض، التحويلات المالية، والتأمين، مما يسهم في دمجهم ضمن النظام المالي الرسمي. كما يشمل الشمول المالي توفير منتجات مالية مبتكرة تلائم احتياجات الفئات المستبعدة، مع ضمان حمايتها من المخاطر عبر أنظمة رقابية فعالة. يُعتبر هذا المفهوم أحد الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية، حيث يساعد على تقليل الفقر، تعزيز العدالة الاجتماعية، وتحفيز النمو الاقتصادي الشامل.

و يمكن توضيح ماهية الشمول المالي وأبعاده و كذا أهدافه من خلال الشكل الأتي.

الشكل رقم (08) : مدخل الى الشمول المالي

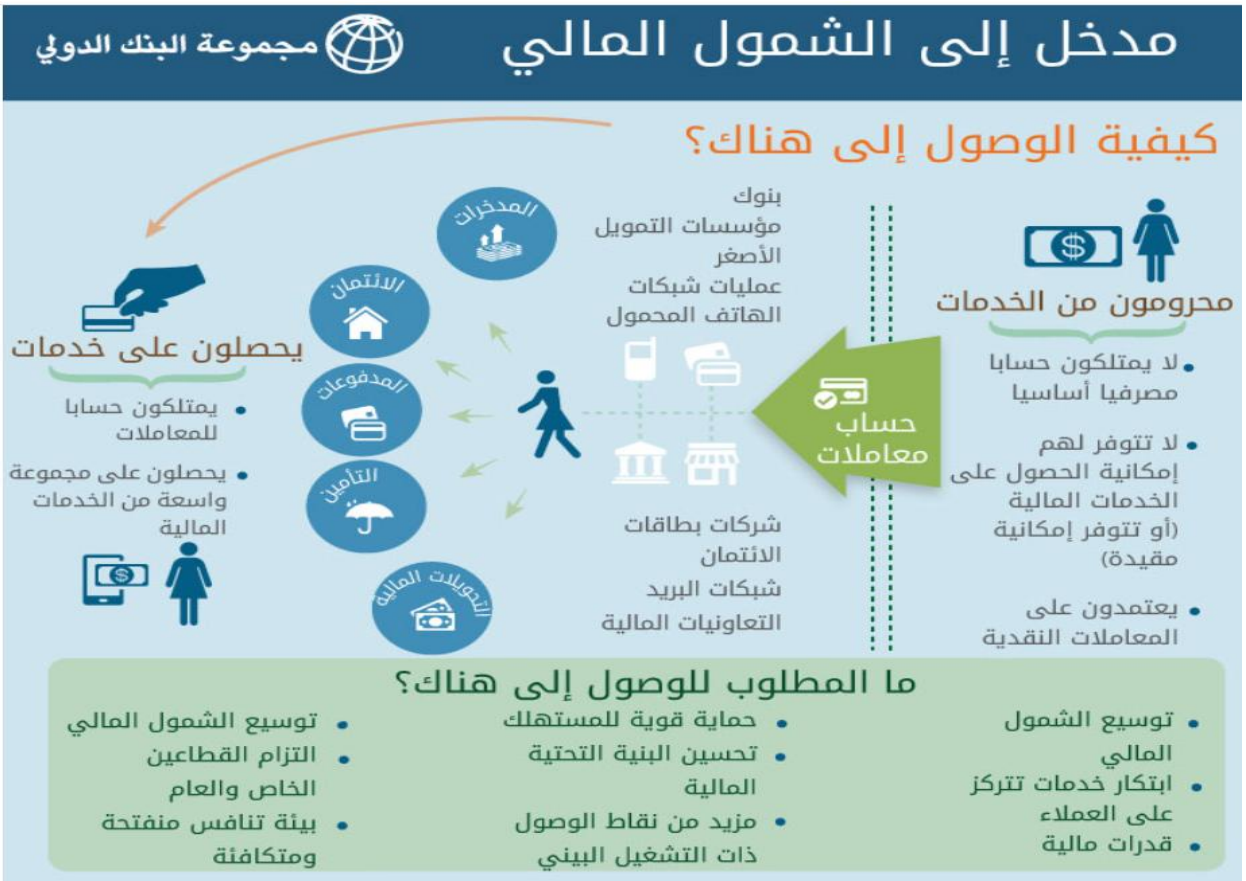

المصدر : مجموعة البنك الدولي ، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 17/06-2025، على الموقع

:https://www.albankaldawli.org/ar/news/infographic/2016/10/04/gateway-to-financial-inclusion

المطلب الأول : تعريف الشمول المالي و نشأته.

من أجل التعرف على مفهوم الشمول المالي سنتطرق في هذا المطلب إلى نشأته وتطوره، ثم إلى مختلف التعاريف والمفاهيم التي أعطيت له الهيئات المالية الدولية والإقليمية والبنوك المركزية العالمية والعربية المختصة في هذا المجال.

الفرع الأول : نشأة و تطور الشمول المالي[1].

على مدى العقود العديدة الماضية نما الشمول المالي من جذوره المتمثلة في القروض الصغيرة البسيطة ليشمل الخدمات المالية الأساسية التي توفر مستقبلا سليما للملايين حول العالم. ففي منتصف السبعينات وبالتحديد عام 1976 برز الائتمان الأصغر "Microcrédit[2] عندما قدم محمد يونس أول قرض بمبلغ 27 دولار من جيبه لمجموعة من النساء العاملات في النسيج في بنغلادش، فامتدت منهجية الائتمان الأصغر إلى خارج آسيا لتشمل مناطق أخرى كأمريكا اللاتينية. وبمرور الزمن تطور مفهوم الائتمان الأصغر إلى التمويل الأصغر "Microfinance[3] والذي عكس حاجة الأفراد منخفضي الدخل إلى ما هو أكثر من الائتمان، فهم بحاجة إلى خدمات مالية تتضمن المدخرات والتأمين وتأجير الأصول والمعاشات التقاعدية وما إلى ذلك. وفي عام 1993 تطرق Leyson & Thrift إلى مفهوم الاستبعاد المالي وذلك في دراستهم التي تناولت وصول سكان جنوب شرق انجلترا المحدود إلى الخدمات المصرفية إثر إغلاق فرع أحد البنوك في المنطقة، ليستخدم مصطلح الشمول المالي في عام 1999 لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة.

ازداد الاهتمام الدولي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008 بالسعي نحو تحقيق الشمول المالي، حيث التزمت كثير من الجهات الرسمية (الحكومية) بتحقيقه من خلال تنفيذ سياسات لتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى

---

[1] ولد عوالي أمنة **دور الشمول المالي في تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة الجزائر–** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية الموسة جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، السنة الجامعية : 2023/2022 ص 3-4

[2] الائتمان الأصغر: يشير الائتمان الأصغر إلى منح الائتمان بمبالغ صغيرة إلى الفقراء الذين يستبعدون ماليا، نظرا لافتقارهم إلى الضمانات أو الوظائف. التمويل الأصغر: يعني مصطلح التمويل الأصغر تقديم الخدمات المالية كالائتمان والادخار والتحويلات والخدمات والمنتجات المالية الأخرى إلى العملاء الفقراء النشطين اقتصاديا غير القادرين على الحصول على الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية.

[3] عن الموقع https://indiacsr.in/a-brief-history-of-financial-inclusion/ تاريخ الاطلاع: 13/06-2025

الخدمات المالية الرسمية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، كما تم تصميم خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكاليف منخفضة وبادرت حوالي 60 دولة باتخاذ خطوات لإنشاء استراتيجيات وطنية للشمول المالي وتعزيزا له تم إنشاء التحالف العالمي للشمول المالي سنة 2008، والذي ضم أكثر من 122 مؤسسة عالمية، وقد كان أول انعقاد للمؤتمر السنوي له في 2009 في نيروبي، من قبل البنك المركزي لكينيا، ثم عقد بعد ذلك في كل من اندونيسيا ، المكسيك، جنوب إفريقيا، ماليزيا، ترينداد وتوبا جو، موزنبيق وفيجي، ومصر عام 2017 كما تم إنشاء الشراكة العالمية للشمول المالي من قبل مجموعة العشرين في عام 2009 بالإضافة إلى إطلاق العديد من المبادرات الرامية إلى تحقيق الشمول المالي على المستويين المحلي والدولي[1].

وفي عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي "البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال الخدمات المالية" مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة.

الفرع الثاني :تعريف الشمول المالي.

اشير إلى الشمول المالي بانه: "عملية تعزيز الوصول المناسب وبشكل مناسب إلى مجموعة واسعة منوالخدمات المالية الخاضعة للتنظيم وتوسيع نطاق استخدامها من قبل جميع شرائح المجتمع من خلال تنفيذ مناهج حالية ومبتكرة مصممة بما في ذلك الوعي المالي والتعليم بهدف تعزيز الرفاه المالي وكذلك الإدماج الاجتماعي والاقتصادي" .

ويعرف بأنه :" عملية تقديم الخدمات المصرفية للفقراء بتكلفة معقولة، مما يحسن حياتهم ".لإضافة إلى انه " سهولة توفر جميع الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة ، وفي وقت معقول ، وبكمية كافية وأشكال مناسبة لجميع طالبها حيث يكون أهم مؤشر لهذا هو سهولة وصول المحتاجين إلى هذه الخدمات المصرفية المتاحة بالشكل المناسب.[2]

وقد خصت الهيئات المالية الدولية والإقليمية والبنوك المركزية العالمية والعربية عدة تعاريف للشمول المالي نذكرها أهمها:

- عرف البنك الدولي في تقريره الصادر عام 2014 تحت عنوان "تقرير التنمية المالية العالمي" الشمول المالي على أنه: "نسبة الأفراد والمؤسسات التي تستخدم الخدمات المالية".[3]

---

[1] ولد عوالي أمنة مرجع سابق ص 4

[2] عطيل هارون ،مصطفاوي محمد أمين «**الشمول المالي و مؤشرات قياسيه العالمية و المحلية**"، مجلة الاقتصاد و التنمية، المجلد:08 العدد01: (2020)، ص 47-48

[3] The World Bank, Global Financial Development: Financial Inclusion, Washington DC, 2014, p 5.

كما عرفه كذلك أنه يعني الشمول المالي أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم – معاملات ومدفوعات ومنتجات ادخار وتسهيلات ائتمانية وقروض وخدمات تأمين)، ويتم تقديمها على نحو مسؤول و مستدام.[1]

- عرف صندوق النقد الدولي الشمول المالي انه:" الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات، بما فيهم ذوي الدخول مخفضة وصغار السن في الوصول إلى الإستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية(المدفوعات التحويلات المدخرات الائتمان والتأمين) المقدمة من قبل مجموعة متنوعة من الخدمات بطريقة سهلة ومستدامة، في ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة".[2]
- وعرف الأمم المتحدة الشمول المالي هو: "التوفير المستدام للخدمات المالية ميسورة التكلفة .تساهم في دمج الفقراء ضمن الإقتصاد الرسمي".[3]
- كما عرفت كل من مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي انه: "تلك الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المحرومة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة".
- الصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الشمول المالي(CGAP) وفق تقريرهما الصادر في عام 2017 تحت عنوان" قياس الشمول المالي في العالم العربي" يعرف الشمول المالي على انه :"تمتع الأفراد، بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض والشركات بما في ذلك أصغرها، بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية من مدفوعات تحويلات ادخار، ائتمان وتأمين.. بجودة عالية وأسعار معقولة مع وجوب توفيرها بمسؤولية وبشكل مستدام من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية ومنظمة تنظيما جيدا."
- من جانبه عرفه بنك الجزائر:"إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع، بمؤسساته وأفراده، وبالأخص تلك المهمشة منها ، وذلك من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك

---

[1] موقع مجموعة البنك الدولي مرجع سابق

[2] CGA PandMonetary Fund, financial inclusion measurementin the arab world)) workingworking, p1, January 2017

[3] أمنة خلج "دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالإشارة إلى حالة الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية ،تخصص مالية وتأمينات، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، السنة الجامعية :2023/2022،ص113

الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل وخدمات التأمين وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملاءمة، وبأسعار منافسة وعادلة بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي من جهات الرقابة والإشراف، التي تفرض أسعارا مرتفعة نسبيا، مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المالية والمصرفية".[1]

من خلال التعريفات السابقة يمكن استخلاص اهم المحاور التي يرتكز عليها الشمول المالي وهي كالاتي [2]:

- توفير خدمات مالية رسمية ومنظمة وقرب المسافة والقدرة على تحمل التكاليف يحسن ويسهل من عملية الحصول على المنتجات والخدمات المالية؛
- ادارة الاموال والتخطيط للمتنقل والتعامل مع الضائقة المالية ؛
- استخدام المنتجات والخدمات المالية وذلك من حيث الانتظام والتكرار ومدة الاستخدام ؛ الخدمات وفق احتياجات العملاء وتطويرها لتشمل كافة فئات المجتمع يسمح للخدمات والمنتجات المالية بامتلاك جودة ؛
- ضمان تقديم منتجات وخدمات مالية في بيئة يسودها الاستقرار المالي يعتمد على فعالية التنظيم والرقابة بدرجة أكبر ؛
- الاهتمام الاكبر بالفقراء ومحدودي الدخل وسكان المناطق النائية والنساء .

[1] **ورقة العمل حول الشمول المالي، بنك الجزائر** 2015 متاحة على الموقع https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/.

[2] مفيدة الأحسن " ، كريم بيشاري، رفيق الأحسن **واقع الشمول المالي في الجزائر (واقع وتحديات) دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر من 2011 الى 2021** مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 12 / العدد 02 ديسمبر (2023)، ص 40

المطلب الثاني :أهمية الشمول المالي و أهدافه

الفرع الأول : أهمية الشمول المالي[1]

لقد حضي الشمول المالي باهتمام العديد من الحكومات والجهات الرقابية هذا لما له من أهمية على النمو والاستقرار الاقتصادي والتنمية الاجتماعية من جهة، وعلى درجة تطور القطاع المالي والمصرفي من جهة أخرى، ويمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية:

1. **المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية:** حيث يساهم الشمول المالي في دفع معدل النمو الاقتصادي، وتمكين الأفراد من تنفيذ استثماراتهم المنتجة، فترتفع الإنتاجية والدخول التي بدورها تؤدي إلى توسيع الاستهلاك وتحريك العجلة الاقتصادية، كما يساهم في الجانب الاجتماعي من خلال الاهتمام بالفقراء ومحدودي الدخل والتعليم ، وصولا الى الأفراد والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ، ودمجهم بالقطاع الرسمي عن طريق الخدمات المالية و جعلها في متناول الشرائح الفقيرة و المهمشة ،

2. **تعزيز استقرار النظام المالي :**حيث يعمل الشمول المالي على تعميق القطاع المالي والمصرفي وتعزيز استقراره وسلامته، وذلك من خلال تنوع محافظ الأصول والالتزامات لدى المصارف والمؤسسات المالية مما يؤدي إلى توزيع المخاطر وتفادي تركزها، ، اتساع قاعدة عملاء البنك يؤدي إلى زيادة درجة التفاؤل في مؤشرات ميزانيته مما يدفع التوجه نحو أنشطة استثمارية جديدة، كما أنه يساعد القطاع المصرفي في بناء قواعد بيانات تؤثر في إمكانيات طرح منتجات جديدة تتناسب واحتياجات مختلف شرائح المجتمع.

3. **تعزيز فعالية الوساطة المالية** : تتجلى هذه الاهمية من خلال تجميع مدخرات الافراد المستبعدين من التعامل مع النظام الرسمي الامر الذي يعمل على زيادة المدخرات وتحسين اداء البنوك فتوفير البنية التحتية والتنظيمية والتشريعية اللازمة وتوسع الشمول المالي بشكل مدروس يهدف الى تحقيق النمو الشامل والمستدام وتحسين تنويع الخدمات المالية لدى المؤسسات المالية والعمل على تقليل المخاطرة.[2]

4. **تعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية:** يساهم الشمول في تعزيز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لتعزيز قدرتها على الاحتفاظ بعملائها، واستقطاب فئات جديدة من ا الامر الذي يساعد في الحد من التسرب للتعامل مع القنوات الرسمية.

5. **الدفع نحو الرقمنة و الخدمات المالية:**إن استخدام الخدمات المالية الرقمية بما فيها الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة، وبطاقات الدفع وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية، ستفيد كلا من العملاء والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات،بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر، وبتكلفة أقل

---

[1] ولد عوالي أمنة ، مرجع سابق ص 21-23

[2] مفيدة الأحسن كريم بيشاري، رفيق الأحسن مرجع السابق ذكره ص 40

وتتجلى أهمية الشمول المالي في جملة من المحاور والممثلة في ثلاث محاور رئيسية (المحور الاجتماعي، المحور الاقتصادي والمحور الاستراتيجي)، ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (09) : أهمية الشمول المالي

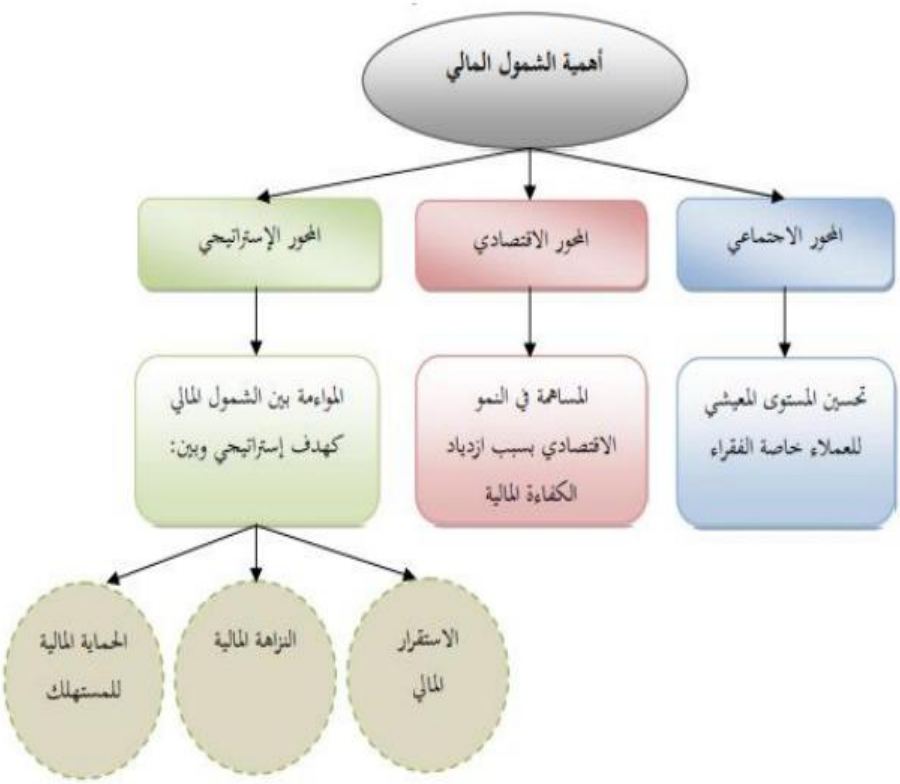

المصدر: فاطمة الزهراء مغدور، عيماد معوشي، الشمول المالي كآلية استراتيجية لتعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية،مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2022، ص 170.

الفرع الثاني : أهداف الشمول المالي.

تتمحور أهداف الشمول المالي حول الجانب الاجتماعي والاقتصادي، و تتمثل كالأتي :[1]

- **أهداف اجتماعية:**

- يهدف إلى إعادة توزيع الدخل، ورفع مستوى المعيشة والاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.
- تحقيق المصلحة العامة التي تتعلق بخلق فرص عمل ما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي خفض معدلات الفقر، وتحسين توزيع الدخل، ورفع مستوى المعيشة.

- **أهداف اقتصادية :**

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم
- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.
- تمكين الشركات الصغيرة من الاستثمار والتوسع.
- حماية حقوق عملاء البنوك وتعزيز الثقة في القطاع المصرفي.

كما أن هناك مجموعة من الاهداف تسعى الجهات الرقابية والبنوك المركزية لتحقيقها خلال تطبيقها للشمول المالي منها[2]:

- الاستقرار المالي: مشاركة السكان في النظام المالي الرسمي يسمح بوجود قاعدة ودائع متنوعة ومستقرة، يكون من خلالها النظام المالي قادرا على التغلب على الصدمات الاقتصادية؛
- النزاهة والسلامة المالية : من خلال كبح جماح إساءة استخدام النظام المالي في غسل الأموال، او تمويل الإرهاب، او الجرائم المالية الاخرى؛

---

[1] حدباوي أسماء، " **دور الصيرفة الاسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر 2011-2021"** ، مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد17 العدد 1 (2023)، ص 809-810

[2] بن زاوي هاجر، طلال زغبة ، **"أثر تطور الشمول المالي على النمو الاقتصادي** " ، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 18 العدد 03 (2024) ، ص 266

-حماية المستهلك ماليا لتحقيق الاشتمال المالي على نحو مسؤول يتعين ضمان تدابير فعالة لحماية المستهلك تأخذ في الحسبان التثقيف المالي للعملاء الأكثر فقرا، وكذلك الأساليب التي من خلالها يصل هؤلاء العملاء إلى المعلومات.

ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء / البنك الدولي أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء و محدودي الدخل، و ذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي.[1]

الشكل رقم (10) يوضح الأهداف الاستراتيجية للشمول المالي

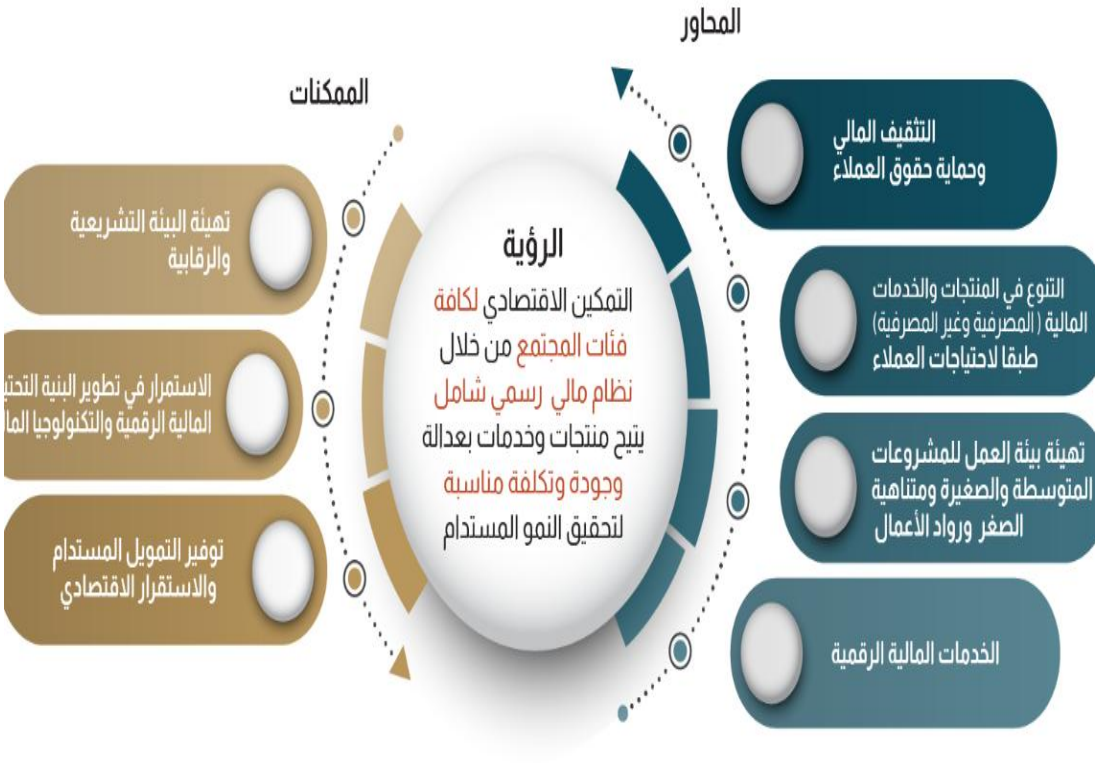

المصدر:البنك المركزي المصري، استراتيجية الشمول المالي، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/06/21 على الموقع: https://www.cbe.org.eg/ar/financial-inclusion/financial-inclusion-strategy

[1] د. كركار مليكة، مرجع سابق، ص 364

الشكل رقم (11) :أهمية الشمول المالي بالنسبة لأفراد

المصدر : الشمول المالي: تمكين الأفراد من التغلب على الفجوة الديناميكية ، متاح على الموقع : https://fastercapital.com/arabpreneur/ht، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/06/21.

الشكل رقم (12) : أهداف الشمول المالي حسب مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية

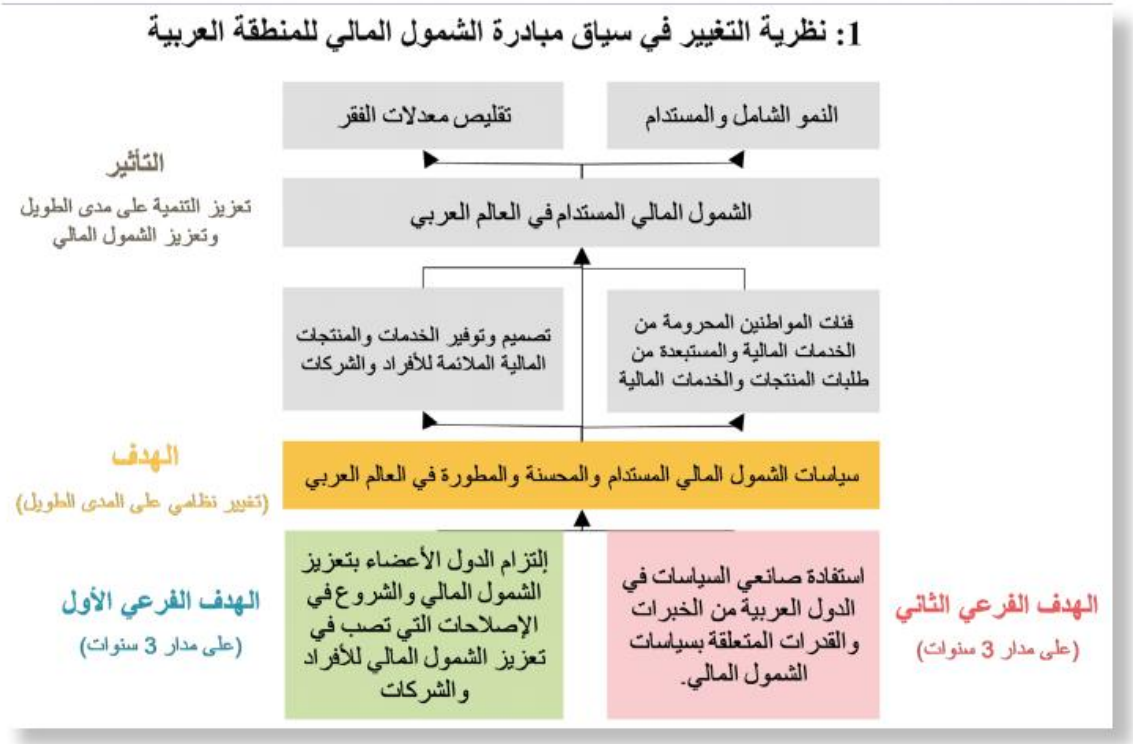

المصدر : صندوق النقد العربي، التقرير السنوي لمبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية 2022 ، ص 03

المبحث الثاني: مبادئ وأبعاد الشمول المالي

المطلب الأول: مبادئ الشمول المالي

جددت مجموعة العشرين G20 التزامها بتعزيز الشمول المالي خلال مبادئها رفيعة المستوى المصممة خصيصا لتوجيه واضعي السياسات في عملية صنع القرار. وقد تبنت العديد من الدول هذه المبادئ في إعداد إستراتيجيتها الوطنية للشمول المالي ، ويرجع ذلك لإتصافها بدرجة عالية من المرونة بحيث يمكن تعديلها لتتوافق مع ظروف وطبيعة الدولة، ومن بين المبادئ التي أصدرتها مجموعة العشرين بهدف تعزيز الشمول المالي – نذكرها استنادا إلى تاريخ إصدارها – ما يلي:

الفرع الأول: مبادئ لتعزيز الشمول المالي المبتكر[1]

صادق قادة مجموعة العشرين G20في قمة تورتو المنعقدة في جوان 2010 على مبادئ للشمول المالي القائم على الإبداع والإبتكار هذه المبادئ التسعة مشتقة من الخبرات والدروس المستفادة من صانعي السياسات أنحاء العالم." " وتستهدف تعزيز فرص النفاذ لنحو 2 مليار من سكان العالم بما فيها الفئات في جميع الفقيرة والمحرومة للخدمات المالية. وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي :

- **القيادة:** بمعنى وجود التزام حكومي واسع النطاق يعمل على تشجيع النفاذ الشامل من المساعدة على التخفيف من حدة الفقر.
- **التنوع:** أي تطبيق السياسات التي تشجع على المنافسة وتقديم الحوافز المناسبة لتوفير الخدمات المالية المتنوعة بأسعار معقولة مثل خدمات الإيداع والائتمان والدفع والتحويلات والتأمين، وفي ظل وجود عدد كبير ومتنوع من مقدمي تلك الخدمات.
- التطوير: استخدام التكنولوجيا والأدوات المؤسسية المتطورة اللازمة لتوسيع النفاذ للنظام المالي، مع الإشارة إلى مواطن الضعف المتواجدة في البنية التحتية.
- **الحماية** وجود مفهوم شامل لحماية المستهلك في إطار القواعد المتعارف عليها للحكومة ومقدمي الخدمة والمستهلكين. . التمكين العمل على محو الأمية المالية للأفراد للإستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع.

---

[1] أمنة خلج "**دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالإشارة إلى حالة الجزائر** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية ،تخصص مالية وتأمينات، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، السنة الجامعية :2023/2022،ص 122-123

- **التعاون:** خلق البيئة المؤسسية المواتية لنشر الخدمات المالية في إطار واضح من المسائلة والمحاسبة الحكومية، وايضا العمل على تشجيع الشراكة والتشاور والإستثمار بين الحكومة والقطاعات المالية.
- **المعرفة:** الإستفادة من قواعد البيانات المحسنة من أجل استخدام السياسة القائمة على الأدلة وتقييم مدى التقدم في الإنجاز وغيرها من الأدوات الأخرى.
- التناسب: بناء سياسة وإطار تنظيمي يقوم بتدنية المخاطر وتعظيم مزايا المنتجات المالية المتطورة على أساس استيعاب الثغرات والعوائق الموجودة في القواعد التنظيمية القائمة ومحاولة تجاوزها.
- **الإطار:** الأخذ في الإعتبار عند وضع إطار تنظيمي للنفاذ الشامل المعايير الدولية والظروف المحلية اللازمة لضمان بيئة تنافسية وإطار تنظيمي يتصف بالمرونة على أساس مواجهة المخاطر المتعلقة بغسيل الأموال ومكافحة تمويل **المطلب الثاني :أبعاد و مؤشرات الشمول المالي**

الفرع الأول : أبعاد الشمول المالي

يتضمن تعزيز جودة الخدمات المالية و تتمثل الأبعاد الثلاثة في ما يلي[1] :

- **الوصول للخدمات المالية** : يشير هذا البعد إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يستدعي تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل الحواجز المحتملة، لفتح واستخدام حساب مصرفي، هذا ويمكن الوصول إلى مختلف البيانات التي تتعلق بالخدمات المالية، انطلاقا من المعلومات التي توفرها المؤسسات المالية.
- **الاستخدام الفعال للخدمات المالية:** يشير هذا البعد إلى إمكانية استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة من طرف المؤسسات المالية التابعة للقطاع المصرفي، حيث أن تحديد هذه الخدمات والقدرة على استخدامها بشكل فعال، يتوقف على جمع البيانات اللازمة حول مدى انتظام وتواتر هذا الاستخدام خلال فترة زمنية محددة..
- **جودة الخدمات المالية:** يشكل هذا البعد أكبر تحدي بالنسبة للدول النامية، من اجل ترقية الوصول للخدمات المالية. ويمكن توضيح الأبعاد الرئيسية للشمول المالي في الشكل التالي

[1] حمدي شريف الجيلالي دلالي الحبيب **واقع و إستراتيجيات الشمول المالي بالدول العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة** مجملة بحوث الاقتصاد و المانجمنت المجلد 04 العدد 01 ، ص 664-665-

الشكل رقم (13) : الأبعاد الرئيسية للشمول المالي

المصدر: د.بوعوينة سليمة، ط.د قاسي يسمينة، فعالية تامصرف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة الابداع ، المجلد :12،العدد 02(2022)، صفحة202

الفرع الثاني: مؤشرات قياس الشمول المالي

أولا : أبعاد قياس الشمول المالي على مستوى البلدان :

اتفق أعضاء الرابطة العالمية من أجل الاشتمال المالي (GPFI) في مؤتمر لوس كابوس الذي تم انعقاده سنة 2012 على تقديم توصية تشمل مجموعة من المؤشرات المختلفة وفق الأبعاد الثلاث للشمول المالي التي تم ذكرها سابقا (سهولة الوصول إلى الخدمات المالية – الاستخدام الفعال للخدمات المالية – تعزيز جودة الخدمات المالية) والتي يمكن تلخيصها كما يلي[1]:

- **مؤشرات قياس الوصول إلى الخدمات المالية :** تتمثل في

– عدد نقاط الوصول لكل 10.000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية،

–عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كم مربع إلى جانب حسابات النقود الالكترونية ومدى الترابط بين نقاط تقديم،

–النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

[1] هارون عطيل .محمد أمين مصطفاي ، **الشمول المالي ومؤشرات قياسه العالمية والمحلية**، مجلة الاقتصاد و التمنية ص 50 51

- **مؤشرات قياس استخدام الخدمات المالية** :وتتحدد من خلال:

– نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم بالإضافة إلى حسابات الإئتمان المنتظم ويعتبر عدد حملة سياسة التامين لكل 1000 من البالغين،

– عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد، عدد معاملات الدفع عبر الهاتف ،

–نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر والمحتفظين بحساب بنكي ،

–نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية،

– نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات مالية كحسابات ودائع أو لاكتسابها لقروض قائمة،

- **مؤشرات قياس جودة الخدمات المالية** معظمها نوعية الا انها تمثل عناصر مهمة يمكن الاعتماد عليها في قياس الشمول المالي واهمها[1]:

– **الثقافة المالية** : تمثل درجة المعرفة المالية يمكن الحصول عليها عن طريق الاستجواب لمعرفة الإجابات الصحيحة المتعلقة بالمفاهيم المالية الأساسية؛

– **السلوك المالي** : تمثل معرفة السلوك المالي للأفراد في حالات معينة وتحسب كل ثلاث سنوات

– **الإفصاح و الشفافية** : يلعب الوصول إلى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي، حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية، ويجب التأكد من سالمة ووضوح هذه المعلومات حيث تكون سهلة وخالية من أخطاء اللغة.

– **حواجز الائتمان:** إمكانية الأفراد الوصول بالسهولة الى حصول على التسهيلات الائتمانية.

– **تكلفة الاستخدام:** مدى تكلفة الخدمات المالية مثل فتح حساب مصرفي خاصة لذوي الدخل منخفض.

ويمكن توضيح أهم مؤشرات قياس الشمول المالي في الجدول التالي.

[1] عيوش رتيبة ، بن لكحل محمد أمين ، "**تحليل واقع الشمول المالي في الجزائر من خلال مؤشرات الشمول المالي للفترة 2015-2023** ، مجلس المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية ، المجلد 09 ، العدد01 (2025)، ص 350

الجدول رقم (04) : مؤشرات الشمول المالي حسب المعايير الدولية

أبعاد الشمول المالي	المؤشرات
انتشار الوكالات البنكية	عدد الفروع لكل 100 ألف من السكان البلغين الذين يفوق سنهم 15 سنة (و ذلك لقياس ما مدى انتشار الوكالات في مختلف المناطق)
انتشار أجهزة الصراف الآلي	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف من السكان البلغين الذين يفوق سنهم 15 سنة
انتشار نقاط البيع	عدد نقاط البيع لكل 100 ألف من السكان البلغين الذين يفوق سنهم 15 سنة
استعمال الحسابات من طرف البالغين	النسبة المئوية للبالغين الذين لديهم حساب في مؤسسة مالية رسمية (قد يكون هذا المؤشر خاص بحسابات الإيداع كما يمكن استعمال هذا المؤشر بالنسبة لحسابات الائتمان)
استعمال الحسابات من طرف الشركات	- النسبة المئوية للشركات الصغيرة و المتوسطة التي لديها حساب بمؤسسة مالية رسمية (عدد الحسابات الجارية للشركات الصغيرة و المتوسطة /إجمالي عدد الشركات) - النسبة المئوية للشركات الصغيرة و المتوسطة المستفيدين من قرض واحد على الأقل قيد التسديد من مؤسسة مالية رسمية (عدد القروض للشركات الصغيرة و المتوسطة قيد التسديد / إجمالي عدد القروض القائمة)
المعاملات عبر الهاتف النقال MobileBanking	انتشار الخدمات البنكية و المالية عبر الهاتف النقال بين مختلف الأفراد (نسبة الأفراد الذين يستعملون الهاتف النقال في الخدمات المالية إلى عدد السكان البالغين)
المعاملات المالية الغير نقدية	التحويلات المالية : نسبة الزبائن المستفيدين من تحويلات مالية محلية أو دولية
	الشيكات : عدد الشيكات لكل 100 ألف من السكان البالغين
	بطاقات الائتمان Creditcard: عدد بطاقات الائتمان لكل 100 ألف من السكان البالغين
	بطاقات الخصم Debtcard : عدد بطاقات الخصم لكل 100 ألف من السكان البالغين
	بطاقات الخصم المباشر ATM : عدد ATM لكل 100 ألف من السكان البالغين

المصدر: عادل عبد العزيز السن، " دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار و النمو الاقتصادي"، مجلة الدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، ديسمبر 2019، ص 23 . 22، بتصرف

ثانيا :مؤشرات قياس الشمول المال على المستوى العالمي[1]:

أ. **المؤشر العالمي للشمول المالي(Global Findex)** : تعد قاعدة بيانات اشمل مجموعة بيانات في العالم حول حفظ البالغين، الاقتراض، الدفع وإدارة المخاطر.

ب. **مؤشر المعرفة العالمي (Global Knowledge Index)** :مؤشر المعرفة العالمي هو مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UND) ومؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم للمعرفة ، يهدف الى تقديم فهم أكثر انتظاما للمعرفة من ناحيتين. يسمح باستكشافات أكثر وضوحا لسياسات العرفة فيما يتعلق بالقطاعات المحتفلة.

ج **مؤشر محو الامية المالية (Financial Literacy)** :ان انخفاض مستويات معرفة القراءة والكتابة المالية بالتزامن مع انخفاض الدخل هي من بين العقبات الرئيسية التي تحول دون شمول مالي أكبر، والمواطن بحاجة الى حد أدنى من الثقافة المالية لإدارة اموره المالية ولنجاح الاندماج المالي يتطلب الاهتمام بالثقافة المالية من اجل تحسين جودة الخدمات والمنتجات المقدمة.

كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (14) :مؤشرات الشمول المال على المستوى العالمي

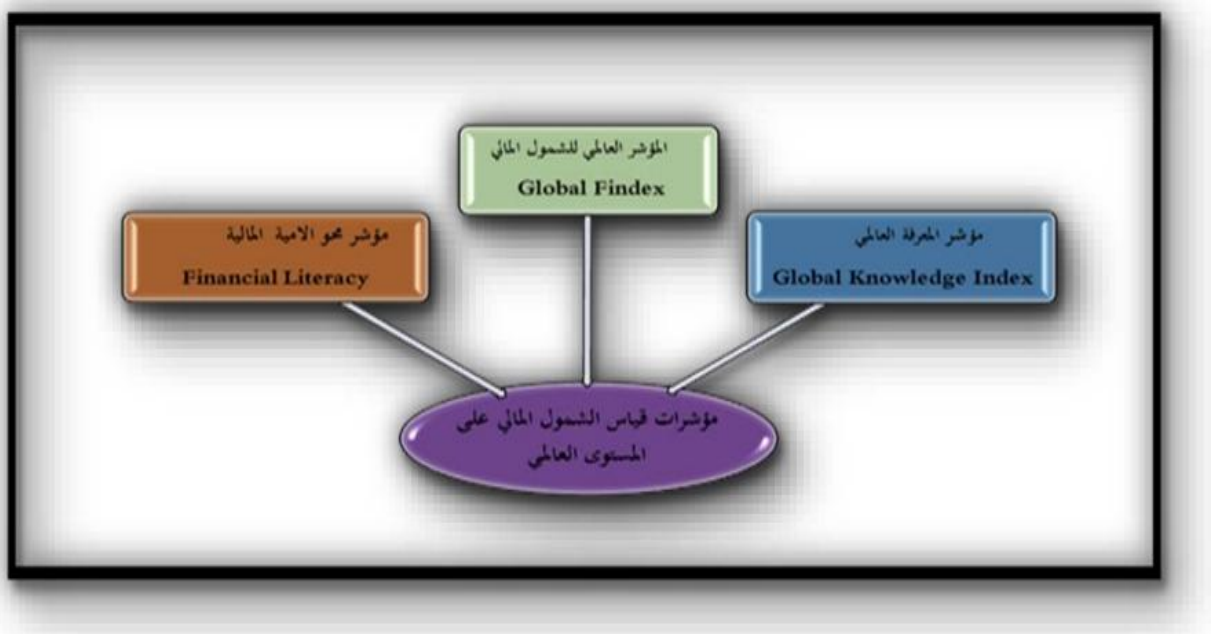

المصدر :عيوش رتيبة ، بن لكحل محمد أمين ، مرجع سابق ، صفحة 351

[1] عيوش رتيبة ، بن لكحل محمد أمين ، مرجع سابق ، ص 351

ثالثا: واقع الشمول المالي في العالم وفي الدول العربية

جاء في آخر إصدار لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لسنة 2021 ، أنه 76% من البالغين على مستوى العالم، يملكون حسابات مالية لدى مؤسسة مالية أو من خلال إحدى شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول ، وقد تطورت ملكية الحسابات حول العالم بنسبة 50% في السنوات العشرة الممتدة من 2011 إلى 2021 ، من 51 إلى 76 مرورا بنسبة 69 لسنة 2017. (The World Bank 2021) ، وترجع هذه الزيادة بشكل أساسي إلى أزمة الكوفيد 19 التي أدت إلى تزايد التعامل والدفع وتلقي الأموال عن بعد باستخدام حسابات مالية خاصة بالهواتف المحمولة[1].

و كذا تسريع وتيرة اعتماد أنظمة المدفوعات الرقمية. فعلى سبيل المثال، قام أكثر من 80 مليون بالغ في الهند وأكثر من 100 مليون بالغ في الصين بسداد أول دفعة رقمية للتجار، سواء عبر الإنترنت أو داخل المتجر، لأول مرة بعد بدء الجائحة. وفي البلدان النامية، وحتى باستثناء الصين، قام 20% من البالغين (720 مليونا) بمدفوعات رقمية للتجار في عام 2021 .[2]

الشكل البياني رقم (15): خريطة تبين الشمول المالي في العالم سنة 2021 حسب مؤشر عدد البالغين المالكين لحساب.

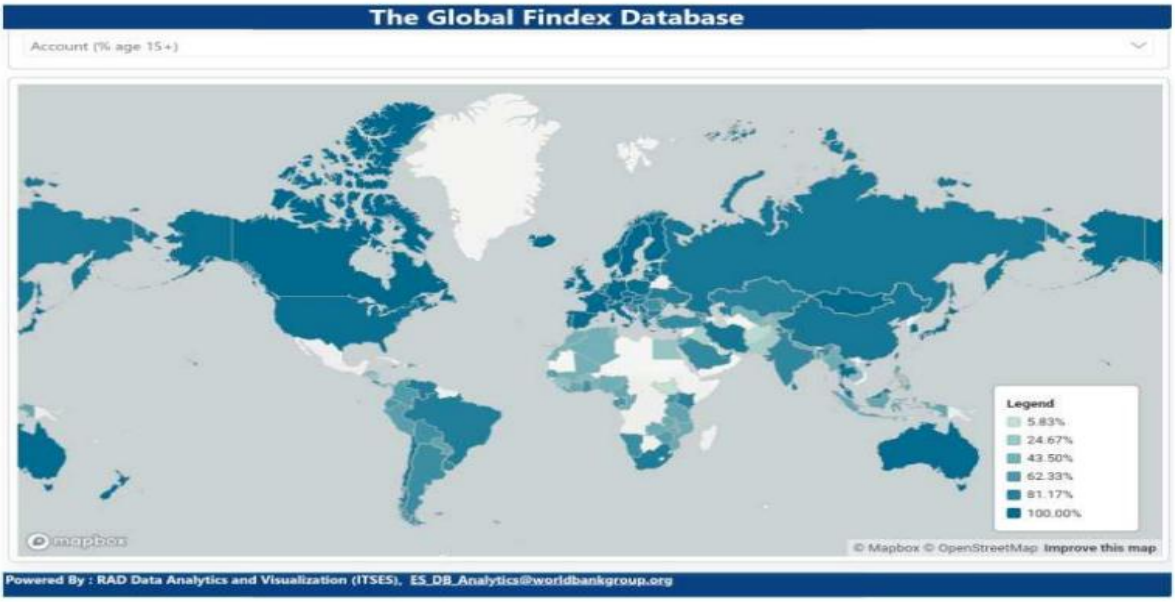

المصدر : د.عابد صونية، مرجع سابق ، ص 6

[1] د.عابد صونية، **الرقمنة والصيرفة الإسلامية آليتين لتعزيز الشمول المالي في الجزائر** ، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي: رقمنة الخدمات المصرفية وتسويقها دوليا ضمن متطلبات تحقيق الشمول المالي في دول شمال إفريقيا ، جامعة العربي التبسي ـــــ تبسة ـــــ يوم 1 جويلية 2024، ص 6.

[2] https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex

الجدول رقم (05) : بيانات الشمول المالي في بعض الدول العربية سنة 2021

البلد	الإمارات العربية	السعودية	الأردن	الجزائر	تونس	المغرب	فلسطين	اليمن	لبنان	مصر	العراق
النسبة	85,74	74,32	47,12	44,1	36,85	44,37	33,64	11,90	20,70	27,44	18,57

المصدر : د.عابد صونية، مرجع سابق ، ص 6

حيث جاء في التقرير السنوي لمبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية لسنة 2022 (FIARI)، أن من بين 457 مليون نسمة عدد سكان المنطقة العربية ، أن 60% من المواطنين الذين تفوق أعمارهم 15 سنة لا يمتلكون حسابات مصرفية رسمية[1]. وتتفاوت هذه النسبة بين الدول؛ ففي الإمارات العربية المتحدة وصلت سنة 2021 إلى 85,74 ، والمملكة العربية السعودية وهي الدول المصنفة ضمن الدول ذات الدخل المرتفع بـ 74,32، بينما بلغت في الأردن ،47,12 ، الجزائر 44,1 ، مصر 27,444 ، العراق 18,57[2].

المطلب الثالث : معوقات و تحديات الشمول المالي

الوصول إلى تطبيق الشمول المالي لا يخلو من المعوقات و التحديات متعددة تحول دون الوصل تجسيد نظام مالي ومصرفي شامل و مرن والتي سنسرد أبرزها كما يلي[3]:

- الاقتصاد الموازي : أحد أهم العوائق التي تحول دون انتشار الشمول المالي بما يستهدفه من توسيع قاعدة المتعاملين مع البنوك مفيد للطرفين: البنوك والعملاء، يمثل نسبة كبيرة غير معروف حجمها من الاقتصاد خاصة في الدول النامية و المتخلفة ، وهؤلاء لا يفضلون التعامل مع الجهات الحكومية بأي شكل، ويعتبرون البنك جزءا من النظام الرسمي ويمكن في اعتقادهم أن ينقل بيانات عن تعاملاتهم المالية للضرائب وغيرها من الأجهزة الحكومية
- العوامل الدينية : توجد فئات من الناس لا يفضل التعامل نهائيا مع البنوك باعتبارها في تصورهم تتعامل بالربا، ورغم وجود عدد من البنوك الإسلامية ونوافذ إسلامية للعديد من البنوك التقليدية إلا أن

[1] صندوق النقد العربي، مرجع سابق، ص 1

[2] : د.عابد صونية، مرجع سابق ، ص 6

[3] هارون عطيل .محمد أمين مصطفاي ، مرجع سابق، ص49-50

جانبا من هؤلاء يرى أن البنوك الإسلامية لا تتمتع بالمصداقية الشرعية ، وان لديها كثير من شبهات في منتجاتها تمويلية و كذا خدماتها وأنها غير موافقة للأحكام الشريعة الإسلامية (بتصرف).

بإضافة لما سبق ، توجد كذلك عوائق عديدة تحول دون تحقيق سياسات الشمول المالي ، التي نذكرها كمايلي[1]:

- الافتقار إلى البنية التحتية المالية و التكنولوجيا في البلدان النامية : يعتبر أحد أهم العوائق التي تحول دون الشمول المالي ، حيث يفتقر العديد من الأشخاص في البدان النامية الى إمكانية الى الوصول الى الخدمات المالية الأساسية مثل البنوك وأجهزة الصراف الآلي و التسهيلات الائتمانية[2] ، بالإضافة إلى البنية التحتية الرقمية مثل منصات الخدمات المصرفية عبر الهاتف ، حيث في العديد من المناطق الريفية، على سبيل المثال، قد لا تكون هناك بنوك أو أجهزة صراف آلي لأميال، مما يجعل من الصعب على الأفراد الوصول إلى الخدمات المالية.
- انخفاض المعرفة المالية: حيث يفتقر العديد من الأفراد إلى المعرفة والمهارات اللازمة لإدارة شؤونهم المالية بفعالية، مما يجعل من الصعب عليهم الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية. وينطبق هذا بشكل خاص على الفئات المهمشة، مثل الأسر ذات الدخل المنخفض والنساء. التكاليف المرتفعة وكثيراً ما تكون العديد من المنتجات والخدمات المالية، مثل القروض والتأمين، باهظة الثمن للغاية بالنسبة للأفراد والأسر ذات الدخل المنخفض فيصعب عليهم الوصول إلى الموارد المالية التي يحتاجونها لتحسين حياتهم.
- العوامل الثقافية يمكن تشكل المعايير الثقافية (العادات والتقاليد) عائقا كبيرا أمام الشمول المالي، فبعض المجتمعات والمناطق لا تشجع المشاركة المالية خاصة بالنسبة للنساء، حيث تنظر بعض المجتمعات إلى الاستقلال المالي للمرأة تهديدا للأدوار التقليدية للجنسين.
- عدم توفر المال الكافي: التفاوت في مستويات الدخل يعد من اهم العوامل التي ترتبط ارتباطا وثيقا بعدم التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية، حيث ان عدم وجود ما يكفي من المال يعد السبب الاكثر تأثير على الشمول المالي بنسبة 30% .

---

[1] د عابد صونية،" **الرقمنة والصيرفة الإسلامية: آليتين لتعزيز الشمول المالي في الجزائر}**، مداخلة في الملتقى الدولي: رقمنة الخدمات المصرفية وتسويقها دوليا ضمن متطلبات تحقيق الشمول المالي في دول شمال إفريقيا ، تنظيم جامعة العربي التبسي ــ تبسة ــ

2 عن الموقع : https://fastercapital.com/arabpreneur/% دور Valorennumber في تعزيز الشمول المالي والتمكين. html تم الاطلاع عليه بتاريخ : 2025/06/21.

■ امتلاك الاسرة لحساب رسمي: وجود حساب مالي لاحد افراد العائلة في أحد المؤسسات البنكية يشكل عائقا نسبته 25% امام باقي افراد الاسرة في فتح حسابات بنكية؛

ارتفاع تكاليف الخدمات: يشكل هذا العائق نسبة 23% حيث ان تكاليف فتح حساب بنكي ترتبط بمستوى دخول الافراد؛ ارتفاع قيمة العمولات والرسوم التي تحصل عليها البنوك.

■ بعد المسافة بين الاطراف المتعاقدة: المسافة الجغرافية بين العميل والبنك تعد عائقا تشكل نسبته 20%، فبعد المسافة بين العميل والبنك او المؤسسة المالية تحد من انتشار الشمول المالي بسبب عدم التثقيف المالي للسكان؛

■ عدم وجود الوثائق: عدم وجود الوثائق اللازمة من اجل الدخول في النظام المالي، حيث ان كثرة الوثائق اللازمة لفتح حساب مصرفي تحد الاشتمال المالي بنسبة 18% ؛ انعدام الثقة انعدام الثقة بين العملاء ومقدمي الخدمات المالية من البنوك او المؤسسات المالية يشكل عائقا امام الشمول المالي بنسبة 13% ، وهو ناتج عن الغموض الذي يكتنف عمل البنوك وعدم توفير البيانات المالية للجمهور في الوقت المناسب.[1]

كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (16): معوقات الشمول المالي

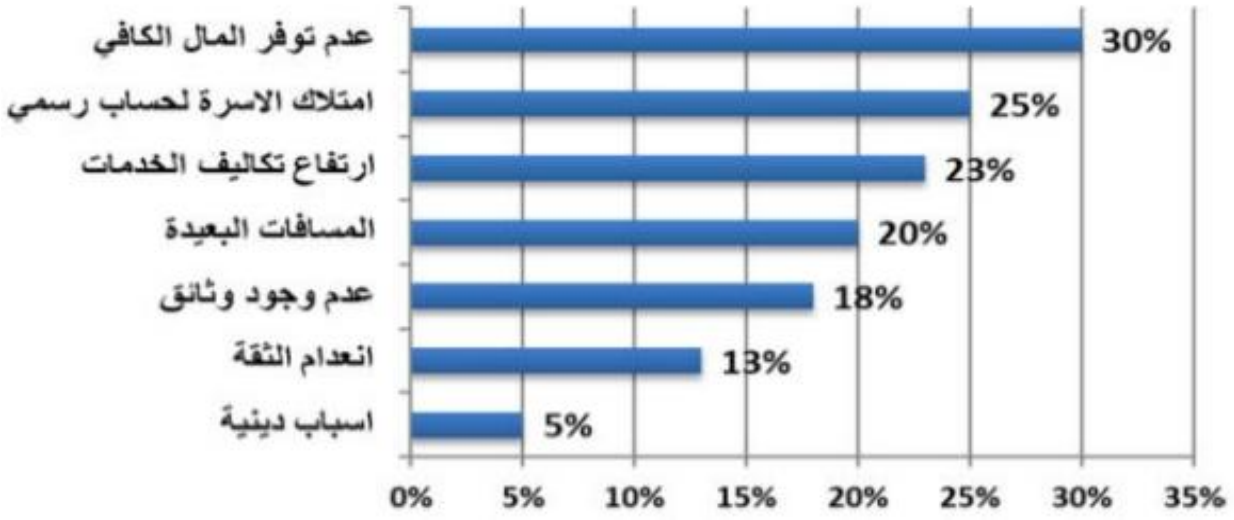

المصدر : بن زاوي هاجر، طلال زغبة ، مرجع سابق ، صفحة267

[1] بن زاوي هاجر، طلال زغبة ، مرجع سابق ، ص266-267

المبحث الثالث: الصناعة المالية الإسلامية كألية لتعزيز الشمول المالي

إدراكا للأهمية الكبيرة لتعزيز الشمول المالي في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة في ترسيخ الاستقرار المالي والتنمية المستدامة، وفي ظل بقاء شريحة واسعة من العملاء مستبعدة ماليا لعدم رغبتها في التعامل بالربا مع المصاريف التقليدية القائم على فائدة في جميع خدماتها مالية و عمليات الإقراض و الاقتراض ، حظيت الصناعة المالية الإسلامية باهتمام العديد من السلطات الرقابية في مختلف الدول العربية والإسلامية بل وتخطى ذلك ليصل إلى عديد من الدول الغربية في سياق سياسات تعزيز الشمول المالي، لما تمثله هذه الصناعة كنافذة مهمة يمكن من خلالها توسيع نطاق الادماج المالي ، من خلال توفير خدمات مالية و تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية تراعي مبادئ العدالة وتقاسم المخاطر.

المطلب الأول : أهمية الصناعة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي[1]: تساهم الصناعة المالية الإسلامية على نحو متزايد في تحسين الشمول المالي والمصرفي، حيث تسمح بتطبيق آليات فعالة لتعزيز الشمول المالي للأفراد والأسر التي تعاني من :

- الفقر المدقع (تحت خط الفقر): عن طريق الزكاة، الصدقات الوقف وتقاسم المخاطر الجماعية؛
- الفقر (فوق خط الفقر): عن طريق القرض الحسن الزكاة، الوقف والتمويل الأصغر والتكافل الأصغر؛
- الدخل المنخفض: عن طريق الحلول القائمة على السوق وتقديم الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

لقد برز دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي، كونه يقدم حلاً للفئات التي أحجمت عن التعامل مع القطاع المصرفي التقليدي لأسباب دينية ، فتصميم منتجات وخدمات مالية تلبي احتياجات الأفراد والشركات يعد عنصراً هاماً لتعزيز الشمول المالي في مختلف دول العالم، وبالتالي فإن تصميم منتجات وخدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية سيؤدي إلى جذب فئة من المجتمع ترغب بالحصول على هذه الخدمات.

[1] فلاق صليحة ،سوداني نادية ، حمدي معمر ، **تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر**، مجلة المعيار ، المجلد 12، العدد 1(2021)، ص 286-287

إضافة إلى ذلك فإن استخدام عقود المشاركة وتقاسم المخاطر يعد بديلاً عملياً وذا فاعلية للتمويل القائم على الديون التقليدية. يمكن لهذه الأدوات التمويلية التي يجري فيها مشاركة المخاطر، أن تقدم خدمات ومنتجات مصممة بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، فالتأمين التكافلي والتمويل متناهي الصغر وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز من فرص الحصول على التمويل. كما يحتوي النظام المالي الإسلامي على أدوات فريدة لإعادة توزيع الثروات كالزكاة والصدقة الوقف والقرض الحسن، ومن شأن هذه الأدوات تقاسم المخاطر لاستهداف أصحاب الدخل المنخفض من المجتمع. ومن هنا تتضح أهمية النظام المالي الإسلامي عموما في تعزيز الشمول المالي و الهندسة المالية الإسلامية خصوصا ، التي تعتبر جزءا منه.

تقوم المبادئ الأساسية للإسلام على العدالة الاجتماعية إدراج وتقاسم الموارد بين من يملكون ومن لا يملكون، كما يعالج التمويل الإسلامي قضية الشمول المالي في اتجاهين من خلال تشجيع صيغ التمويل بالمشاركة القائمة على تقاسم الأرباح والمخاطرة، والتي تقدم بديلا فعالا عن التمويل بالدين، بالإضافة إلى آليات المساهمة في المساواة في تقسيم الثروة أهمها الزكاة، الصدقة والوقف أين يُكمّل بعضهم البعض لتقديم منهج شامل للقضاء على الفقر.

ولتحقيق الهدف المنشود من المصارف الإسلامية ، عليها تقديم منتجات تنافسية طبعا للحفاظ على مكانتها أو تعزيزها في السوق، حيث يجب على المصارف الإسلامية اعتماد استراتيجية تنافسية بهدف تحقيق وضع تنافسي بتقديم أنواع مختلفة من الخدمات والمنتجات الاسلامية[1].

[1] نواري لعلاوي ، خليل عبد القادر ، مساهمة النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي بالجزائر ، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث و الدراسات، المجلد 10، العدد 02 ديسمبر (2021)، ص 34

المطلب الثاني: تطور الصناعة المصرفية الإسلامية في العالم و الدول العربية.[1]

شهدت الصناعة المصرفية الإسلامية في الدول العربية تطورا ملحوظا خلال الفترة الأخيرة، حيث وصل عدد البنوك إلى 101 بنك إسلامي في عام 2021 ، وتدير أكبر 50 بنكا إسلاميا من هذه البنوك موجودات بقيمة 695182 مليون دولار.

الفرع الأول: واقع الصناعة المصرفية الإسلامية عالميا.

وصل عدد البنوك الإسلامية بنهاية عام 2019 الى 520 بنكا إسلامي في 72 دولة تدير موجودات بقيمة 1990 مليار دولار أمريكي، كما قارب عدد عملاء البنوك الإسلامية حول العالم 100 مليون عميل، ومع ذلك لا تزال 75.12% من قاعدة العملاء المحتملين للتمويل الإسلامي غير مستغلة حيث لا يزال هذا القطاع قادرا على استيعاب المزيد من المتعاملين عربيا ودوليا."

أولا: واقع التمويل الإسلامي عالميا : شهد سوق التمويل الإسلامي نموا سريعا خلال الفترة (2016 – 2020) ويرجع السبب إلى توسع الإستثمارات في البنية التحتية وإصدارات الصكوك، بالإضافة إلى تبني مفهوم الرقمنة عند تقديم مختلف المنتجات والخدمات المالية والمصرفية. فقد ارتفعت أصول التمويل الإسلامي العالمي بنسبة 10.7% على أساس سنوي وهو أعلى نمو مسجل للصناعة منذ الأزمة المالية العالمية، وتستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي على 48.9% من أصول الصناعة المالية الإسلامية العالمية المقدرة ب2689.2مليار دولار أمريكي عام 2020، وجاءت منطقة جنوب آسيا في المرتبة الثانية بنسبة استحواذ بلغت 24.9، أما حصة منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا (MESA) فقد بلغت 20.3 %، وشكلت حصة أفريقا اصغر نسبة بلغت 1.7% ، في حين توزعت نسبة 4.3 % على باقي الدول الأخرى، ومن المتوقع أن تصل أصول التمويل الإسلامي إلى 3693 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2024.

[1] أمنة خلج ، مرجع سابق ، ص 226-228

الشكل رقم (17) :تطور أصول التمويل الإسلامي خلال الفترة (2016-2024) الوحدة: مليار دولار أمريكي

المصدر: أمنة خلج ، مرجع سابق ، ص 227

الشكل رقم (18): التوزيع الجغرافي لأصول التمويل الإسلامي خلال عام 2020

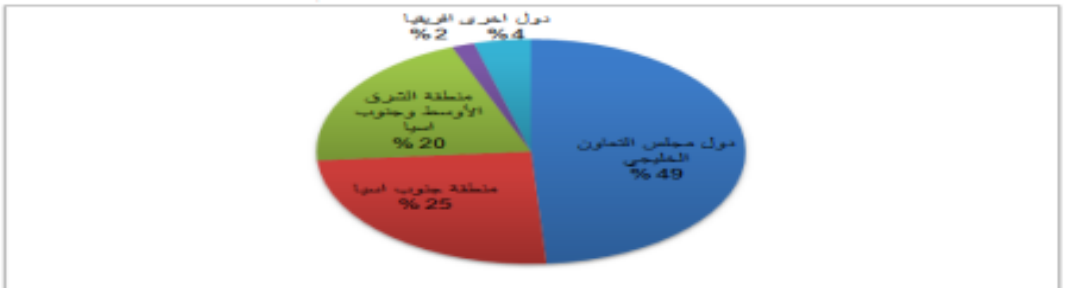

المصدر: أمنة خلج ، مرجع سابق ، ص 227

وتساهم الصناعة المصرفية الإسلامية ب 68% من أصول صناعة التمويل الإسلامي عالميا بما يعادل 1841.8 مليار دولار أمريكي. وبلغت القيمة القائمة للصكوك العالمية 689.5 مليار دولار أمريكي بنسبة مساهمة بلغت 25.6% ، في حين بلغت قيمة مساهمة الصناديق الإسلامية 143.8 مليار دولار أمريكي بنسبة مساهمة بلغت 5.3% وقدرت حصة سوق التكافل العالمي من الصناعة المالية الإسلامية 23.1 مليار دولار أمريكي بنسبة مساهمة 0.9%، اكما هو مبين في الجدول التالي.

الجدول رقم (06): توزيع الأصول الإسلامية العالمية خلال عام 2020

القطاع	نسبة المساهمة %	قيمة المساهمة (مليار دولار أمريكي)
المصرفية الإسلامية	68.3	1841.8
الصكوك	25.6	689.5
الصناديق الإسلامية	5.3	143.8
التكافل	0.9	23.1

المصدر: أمنة خلج ، مرجع سابق ، ص 228

الفرع الثاني: واقع الصناعة المالية و المصرفية الإسلامية في الدول العربية

أحرزت الصناعة المصرفية الإسلامية في الدول العربية تقدما كبيرا من حيث النمو في عدد البنوك وحجم الموجودات منذ نشأتها في منتصف السبعينيات في القرن العشرين الماضي ، حيث تستحوذ على حوالي 68.3 % من إجمالي أصول الصناعة المصرفية الإسلامية العالمية، ونحو ثلث الإصدارات العالمية من الصكوك. وتعد المصرفية الإسلامية ذات أهمية هيكلية محلية في سبع دول عربية، حيث تشكل حصتها في هذه الدول ما لا يقل عن 15% من مجمل الأصول المصرفية. كما تعتبر مؤسسات الصيرفة الإسلامية المتوافقة مع الشريعة في كل من السعودية والإمارات ذات اهمية هيكلية عالمية، حيث تستأثر على نحو 20.4 %,9.3% على التوالي من أصول الصناعة على مستوى العالم."[1]

الفرع الثالث : التحديات التي تقف عائقا أمام الصناعة المصرفية الإسلامية لتحقيق الشمول المالي في الدول العربية[2]

من أهم التحديات التي تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية و تعيق الشمول المالي في الدول العربية تتمثل في :

- ✓ ضعف الشمول الديموغرافي والجغرافي للمؤسسات المالية الإسلامية
- ✓ التعليمات المتعلقة ببازل III وخصوصا نسبة تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر.
- ✓ إشكالية الأمية المالية
- ✓ المالية بين الجنسين

[1] هبة عبد المنعم و كريم زيادي ، المنافسة العربية و الشمول المالي في الدول العربية ، صندوق النقد الدولي ، المارات العربية المتحدة ،2020 ص13

[2] أمنة خلج ، مرجع سابق ، ص 235 -237

خلاصة الفصل

يعد الشمول المالي أحد الأعمدة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، حيث يُقصد به تمكين الأفراد والمشروعات من الوصول إلى مجموعة من الخدمات و المنتجات المالية الرسمية بطريقة ميسّرة، عادلة وآمنة. كونه يهدف إلى إدماج مختلف فئات المجتمع ضمن النظام المالي الرسمي، وخاصة تلك المستبعدة منه بسبب الفقر أو الأمية المالية أو الحواجز ذات الطابع الديني. قد أظهرت الدراسات أن ارتفاع مستويات الشمول المالي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتحقيق التنمية المستدامة وتقليص الفجوة الاجتماعية.

في هذا السياق، كثّفت **الهيئات الدولية** كالبنك الدولي(World Bank) ، وصندوق النقد الدولي (IMF)، ومجموعة العشرين(G20) ، جهودها لتعزيز الشمول المالي، من خلال دعم السياسات الوطنية، وتطوير مؤشرات القياس مثل قاعدة بيانات .**Global Findex** كما أن **الهيئات العربية** كـ"صندوق النقد العربي" و"المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية" أطلقت برامج لتحسين وصول الفئات المستبعدة مالياً إلى الخدمات المالية، خاصة في الدول النامية و العربية.

في هذا السياق، برزت الصناعة المالية الإسلامية كآلية فعّالة لتعزيز الشمول المالي، خصوصًا في المجتمعات الإسلامية التي تتردد في التعامل مع المؤسسات المالية التقليدية بسبب الفوائد الربوية أو ممارسات غير متوافقة مع الشريعة. وتستند هذه الصناعة إلى مبادئ العدالة، تقاسم المخاطر، الربح المشروع، والتمويل القائم على الأصول، ما يجعلها أكثر جذبًا للشرائح غير المشمولة ماليًا.

الفصل الثالث

دور الهندسة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

دراسة حالة بنك البركة الجزائري نمودجا

تمهيد:

برز الشمول المالي كأداة رئيسية لتعزيز التنمية الاقتصادية وتقليص الفجوة بين الفئات الاجتماعية، حيث أطلقت العديد من الحكومات مبادرات لتعزيزه، بدعم من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية. وقد أصبح الشمول المالي عنصرًا محوريًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، نظرًا لارتباطه الوثيق بتعزيز النمو الاقتصادي، وتمكين المرأة، ودعم ريادة الأعمال.

وفي هذا السياق، أولت الجزائر اهتمامًا متزايدًا بقضية الشمول المالي، إدراكًا منها لأهميته في دعم الاستقرارين الاقتصادي والاجتماعي. وقد تبنت السلطات المالية الجزائرية حزمة من الإصلاحات والإجراءات، من بينها تطوير البنية التحتية المالية، وتعزيز انتشار الخدمات المصرفية الرقمية، تحديث الأطر النظمية لتحفيز وتوسيع نطاق التمويل الإسلامي، بالإضافة إلى ترخيص وتوسيع نشاط البنوك الإسلامية و فتح نوافذ إسلامية للبنوك العمومية، بهدف استقطاب شرائح واسعة من المواطنين الذين يرفضون التعامل بالربا .

وهدا ما سنتاوله في هذا الفصل الأخير ، من خلال ثلاث المباحث التالية :

- المبحث الأول: واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر،
- المبحث الثاني: واقع و أفاق الهندسة المالية الإسلامية في الجزائر
- المبحث الثالث: دراسة تطبيقية حول صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك حالة بنك البركة الجزائري نمودجا

المبحث الأول : واقع و تحديات الشمول المالي في الجزائر

عملت الجزائر كغيرها من دول العالم على تبني الشمول المالي كأحد المحاور الأساسية في اجندة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، من خلال توفير الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع، و دعم فرص الوصول إلى التمويل لما لهذا الأمر من أهمية كبيرة في تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وتقليص معدلات الفقر والبطالة، وقد بادرت الحكومة بمختلف أجهزتها النقدية والمالية، للعمل على توفير البيئة الملائمة والبنية التحتية المناسبة لتعزيز مؤشرات الشمول المالي للدولة.[1]

المطلب الأول : الإطار القانوني و التنظيمي لتعزيز الشمول المالي في الجزائر

الفرع الأول : القوانين و التشريعات المنظمة للشمول المالي في الجزائر

تولي السلطات الجزائرية أولوية لمسعى الشمول المالي من خلال جملة من "القوانين والتشريعات " ، كانت المبادرة الأولى سنة 2010 من خلال تعديل قانون النقد والقرض حيث تم الحق في حيازة حساب بنكي، وتلتها جملة من الإجراءات و التدابير في السنوات الأخيرة لتطوير و تعزيز الشمول المالي في الجزائر، وفي ما يلي أهم الإصلاحات و الإجراءات المتخذة : [2]

- صدور الامر 04-10 المعدل والمتمم للأمر 03-10 من قانون النقد والقرض تم بموجبه توجيه البنوك والمؤسسات المالية بتوفير بعض العمليات المصرفية بشكل مجاني واحترام اخلاقيات المهنة.[3]
- المادة 35 مكرر من القانون رقم 13-08 المورخ في 30ديسمبر 2013، والمتضمن قانون المالية لسنة 2014، والتي تنص على ضرورة ان يعمل البنك المركزي على تسهيل تقديم الخدمات البنكية قصد تشجيع الشمول المالي من خلال الانتشار والتواجد المنتظم للبنوك والمؤسسات المالية بغاية تقريبها للمواطنين.[4]

---

[1] .عابد صونية ،مرجع سابق، ص 10

[2] عيوش رتيبة ، بن لكحل محمد أمين ، مرجع سابق ، ص 352.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 اوت 2003، العدد رقم 52، الصادرة بتاريخ: 27 اوت 2003

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون المالية رقم 13-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013، العدد رقم 68، صفحة 21

- التعليمة رقم 01 المؤرخة في 14 فيفري 2018 المتعلقة بتطوير الشمول المالي والتي توجه المسؤولية مباشرة لقطاع البنوك لتفعيل ديناميكية الشمول المالي من خلال التنويع في المنتجات وتوسيع النطاق وتقديم تلك المنتجات بما يتوافق مع احتياجات العملاء والاستفادة من الابتكارات التكنولوجية وسعيا نحو الاستدامة.[1]
- قانون المالية لسنة 2021 في مادته 146 أشار الى وجوب توفير المتعاملين الاقتصاديين لوسائل الدفع الالكتروني ، لتمكين المستهلكين من تسديد مشترياتهم عبر الحساب البنكي أو البريدي بهدف تحفيزهم لاستعمال الخدمات المالية الرقمية وهذا من شانه يحسن من مستويات الشمول المالي.[2]
- قانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 يتضمن القانون النقدي والمصرفي جاء استجابة لكل التحولات الحاصلة دوليا حيث من شأنه أن يضع الارضية المناسبة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر من خلال تطوير الرقمنة واقتصاد المعرفة وتكريس الصيرفة الاسلامية (المادة 64 و71) و اعتماد شبابيك الصيرفة الإسلامية و (المادة 72)و تطوير وسائل الدفع(المادة 74و 75 و76) وتشجيع التمويل الاخضر والتنمية المستدامة وتعزيز حوكمة النظام المصرف وصلاحيات بنك الجزائر اضافة الى ذلك تعزيز الاستقرار المالي(المادة 156).[3]

الفرع الثاني : تعليمات وإجراءات بنك الجزائر لتعزيز الشمول المالي في الجزائر[4]

بهدف تعزيز الشمول المالي الجزائر يعمل بنك الجزائر على تعزيز الشمول المالي بالاستفادة من تجارب بعض الدول التي حققت تقدما بارزا في هذا المجال. وفي هذا السياق قام بنك الجزائر باتخاذ عدة لوائح تنظيمية تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وتعميقه ليستهدف كل فئات الزبائن والمتعاملين. ولعل أهم اللوائح التي صدرت عن بنك الجزائر نظام رقم 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، المؤرخ في 15 مارس 2020 والذي

1 بنك الجزائر، التعليمة رقم 01 المؤرخة في 14 فيفري 2018

2 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون المالية رقم 20-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2020، العدد 83

3الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 يتضمن القانون النقدي والمصرفي ، العدد رقم 43، الصادرة بتاريخ 27 جوان2023

4 أمنة خلج ، مرجع سابق ، ص 272 بتصرف.

كرس المعاملات البنكية الإسلامية كأحد أليات فعالة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر تسمح باستقطاب الأموال المتداولة خارج القنوات الرسمية ،كما سمح بإنشاء شبابك للصيرفة الإسلامية تابعة للبنوك العمومية و الخاصة وذلك استجابة لمطالب شريحة كبيرة من المتعاملين و الأفراد الذين يتحاشون التعامل مع البنوك التقليدية لأسباب عقائدية، كونها بنوكا "ربوية".

كما أصدر التعليمة خلال نفس السنة رقم 02 المؤرخة في 19 جوان 2018، المتعلقة بتدابير تكميلية جديدة في مجال الشمول المالي فيما يتعلق بادخار الأفراد بالعملة الأجنبية، من خلال تحرير عملية فتح حساب بالعملة الصعبة.[1]

وتعزيزا للشمول المالي الرقمي وتشجيعا لاستعمال المنتجات الرقمية أصدر بنك الجزائر في نفس الفترة نظام آخر ينص على مجانية بعض الخدمات المصرفية (بطاقة مصرفية، كشف الحساب السنوي استعمال صراف آلي تزويد التجار بأجهزة الكترونية) وهذا تحفيزا للعملاء على استخدام وسائل الدفع الالكترونية من جهة، ودفع البنوك العاملة على الإبتكار وتقديم منتجات جديدة مسايرة للتطورات التكنولوجية الحديثة من جهة أخرى.

المطلب الثاني : واقع الشمول المالي في الجزائر

تصنف الجزائر ضمن مجموعة الدول ذات مستويات الشول المالي دون المتوسط، فعلى الرغم من الجهود المبذولة لا تزال الجزائر تعاني منذ فترة من زيادة متنامية في معدلات الاقصاء المالي، وهو ما يعكس زيادة في حجم الأموال المتداولة خارج القطاع الرسمي ، والتي قدرها بنك الجزائر سنة 2017 بـ4675 مليار دج أي ما يعادل 33% من الكتلة النقدية المتداولة، حيث دق بنك الجزائر ناقوس الخطر وضرورة تجنيد كل الإمكانيات لامتصاص هذه الأموال واستثمارها، بدل اللجوء للاستدانة من الخارج أو التمويل غير التقليدي[2].

الفرع الاول : منهجية بنك الجزائر في عرض وتحليل مؤشرات الشمول المالي

1 أمنة خلج ، مرجع سابق ، ص 272

2 عيوش رتيبة ، بن لكحل محمد أمين، مرجع سابق ص 352

يجب الإشارة هنا إلى أن بنك الجزائر يعتمد في تقاريره السنوية لقياس الشمول المالي على بعض المؤشرات التي تعد الرئيسية والتي تتلاءم مع النظام المالي والمصرفي في الجزائر، وفق بعدين أساسيين: الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها ، حيث يعتمد على دمج مؤشرات الشمول المالي في محور الوساطة المصرفية في تقاريره السنوية وذلك اعتمادا على تقارير البنوك العمومية والخاصة وما تقدمه مؤسسة العلاقات التلقائية بين البنوك وتجمع النقد الآلي من إحصائيات خاصة بمستوى بعض المؤشرات الرقمية"[1].ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (19) مؤشرات الشمول المالي الرئيسية التي يعتمد عليها بنك الجزائر

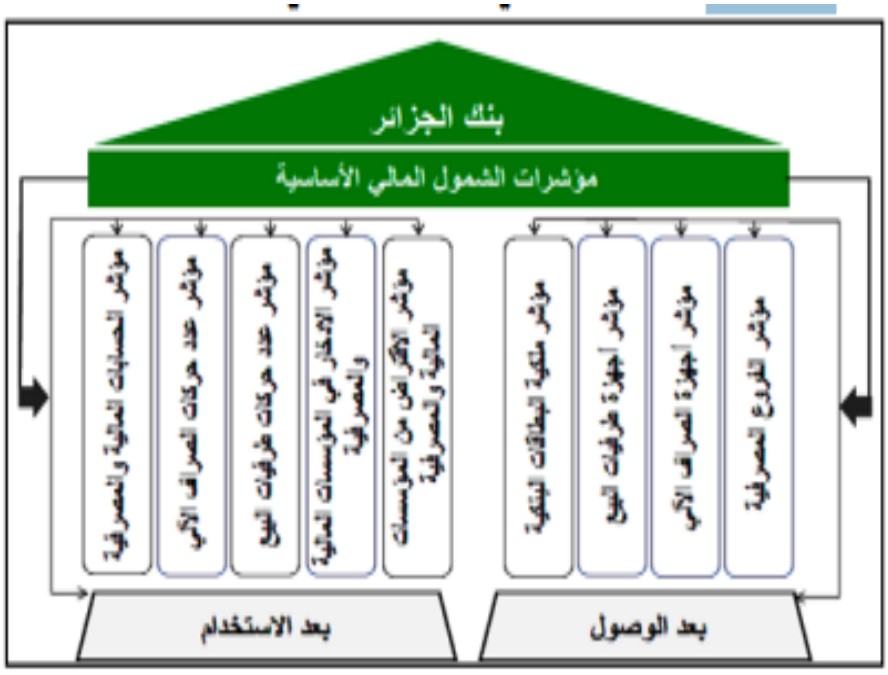

المصدر: أيمن بوزانه ووفاء ،حمدوش، تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2018)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ، المجلد 6 ، العدد 1، 2021، ص 467

[1] أيمن بوزانه ووفاء ،حمدوش، تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2018)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ، المجلد 6 ، العدد 1، 2021، ص 467 و 468

الفرع الثاني : واقع مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

تشير البيانات المستقاة من قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي(Global Findex) ، الصادرة عن البنك الدولي، إلى تحسن ملحوظ في مؤشرات الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة من2011 الى 2021 بمعدل موجب قدره[1] 32,47% ،ما يمثل خطوة إيجابية نحو إدماج فئات أوسع من المجتمع ضمن النظام المالي الرسمي، خاصة مع ما يشهده العالم من تحول رقمي في تقديم الخدمات المالية. ومن أجل تفصيل أكثر نوضح من خلال ما يلي أهم مؤشرات الشمول المالي في الجزائر :

أولا: مؤشرات بعد الوصول للمنتجات و الخدمات المالية و المصرفية في الجزائر

1. مؤشرات الوساطة المصرفية

يتكون القطاع المصرفي الجزائري ، و الذي يشرف عليه بنك الجزائر ، من البنوك وكذا المؤسسات المالية ،حيث أن مجموع البنوك المعتمدة بالجزائر بلغ 20 بنكاً. تتنوع بين بنوك عمومية وخاصة ومختلطة أو فروع لبنوك أجنبية، و(09) مؤسسات مالية. ويجدر الإشارة إلى أن اثنتا عشر (12) من البنوك من أصل 20 بنكًا تقدم منتجات وخدمات تابعة للتمويل الإسلامي؛ (06) ستة بنوك عمومية و (06) ستة بنوك خاصة، منها (02) اثنان متخصصان حصريا في التمويل الإسلامي. كما يوضحه الجدول التالي رقم 08.

في نهاية 2023، ضمت شبكة المصارف في الجزائر 1649 وكالة منها 1249 وكالة تابعة للمصارف العمومية و 400 وكالة تابعة للمصارف الخاصة[2].

[1] د.عابد صونية،مرجع سابق، ص 10

[2] التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2023، ، ص46 ، متاح على الموقع-www.bank-o algeria.dz/stoodroa/2024/08/Rapport-annuel-2023-Ar.pd، تاريخ الاطلاع : 2025/06/24

الجدول رقم (07) : المصارف و المؤسسات المالية الناشطة في الجزائر

	2019	2020	2021	2022	2023
أ) المصارف	**20**	**20**	**19**	**20**	**20**
البنوك العمومية	6	6	6	7	7
البنوك الخاصة	14	14	13	13	13
ب) المؤسسات المالية	**8**	**8**	**8**	**8**	**8**
المؤسسات المالية العمومية	6	6	6	6	6
المؤسسات المالية الخاصة	2	2	2	2	2
ج) المجموع	**28**	**28**	**27**	**28**	**28**

المصدر : التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2023، ، مرجع سابق، ص46 .

الجدول رقم (08) :تطور عدد الوكالات البنكية والمراكز الصكوك البريدية في الجزائر من 2019 الى 2023

	2019	2020	2021	2022	2023
أ) المصارف	**1 568**	**1 578**	**1 602**	**1 624**	**1 649**
منها: الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية	49	53	59	74	**88**
البنوك العمومية	**1 177**	**1 188**	**1 201**	**1 225**	**1 249**
منها: الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية	0	1	2	10	**17**
البنوك الخاصة	**391**	**390**	**401**	**399**	**400**
منها: الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية	49	52	57	64	**71**
ب) المؤسسات المالية	**92**	**96**	**95**	**96**	**97**
المؤسسات المالية العمومية	75	79	77	77	77
المؤسسات المالية الخاصة	17	17	18	19	**20**
ت) مجموع البنوك والمؤسسات المالية	**1 660**	**1 674**	**1 697**	**1 720**	**1 746**
ث) مركز الصكوك البريدية	**3 862**	**3 984**	**4 055**	**4 143**	**4 209**
ج) مجموع البنوك ومركز الصكوك البريدية	**5 430**	**5 562**	**5 657**	**5 767**	**5 858**

المصدر : التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2023، مرجع سابق، ص 47

2. مؤشر الانتشار المصرفي: يعبر هذا المؤشر عن مدى الانتشار الجغرافي للمصرف وذلك من خلال توزيع الوحدات المصرفية على المناطق الجغرافية بمختلف مناطق البلد، إضافة الى سهولة الوصول الى الخدمات المالية من خلال الأجهزة الرقمية.

يعكس هذا المؤشر مستوى الوصول الى مختلف الخدمات المصرفية، وهو مرتبط بمعدلات الشمول المالي والنمو الاقتصادي أيضا، كما هو موضح في الشكل الأتي

الشكل رقم (20) : عدد الفروع البنكية وأجهزة الصراف الالي لكل 100 ألف نسمة خلال الفترة (2015-2023)

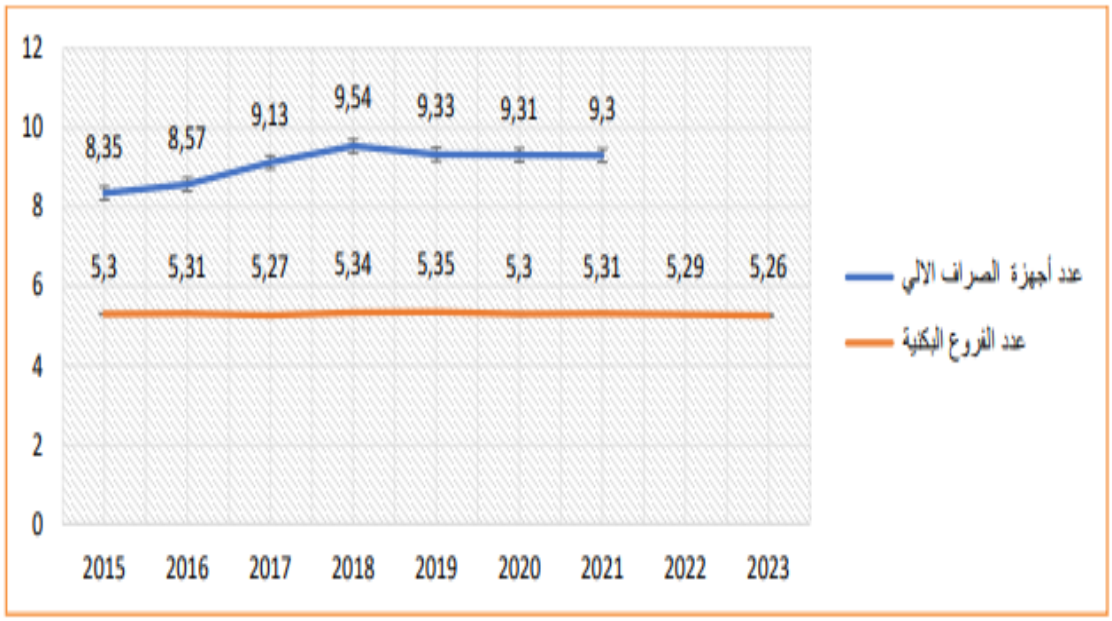

المصدر : عيوش رتيبة ، بن لكحل محمد أمين، مرجع سابق ص 352

1.2تطور عدد الفروع البنكية حسب المناطق الجغرافية في الجزائر للفترة (2015-2023 ّ: كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (09) : عدد الفروع البنكية حسب المنطقة الجغرافية فى الجزائر للفترة 2015-2023

السنوات / المناطق	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
مناطق حضرية	1378	1398	1412	1442	1434	1443	1464	1477	1499
مناطق ريفية	91	90	94	95	100	106	108	113	115
المجموع	1469	1488	1506	1537	1534	1549	1572	1590	1614

المصدر :بنك الجزائر، متاح على الموقعhttps://www.bank-of-algeria.dz/nombre-agences-wilaya / ، تاريخ الاطلاع : 2025/06/24

2.2 تطور عدد أجهزة الصراف الالي تابعة للبنوك للفترة (2015-2023 : كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): عدد أجهزة الصراف الالي تابعة للبنوك للفترة 2015-2023

السنوات / المناطق	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
مناطق حضرية	1243	1289	1333	1365	1313	1481	1573	1649	1499
مناطق ريفية	43	52	54	56	73	83	92	106	115
المجموع	1286	1341	1387	1421	1386	1564	1665	1755	1614

المصدر :بنك الجزائر، متاح على الموقعhttps://www.bank-of-algeria.dz/nombre-agences-wilaya / ، تاريخ الاطلاع : 2025/06/24

3.2 مؤشر ملكية واستخدام البطاقات المصرفية : يقاس الوصول للخدمات المالية بنسبة ملكية بطاقات الدفع والائتمان وكذا استخدامها كما يوضح في الشكل التالي :

الشكل رقم (21) : تطور نسبة ملكية واستخدام الائتمان للأفراد البالغين فوق 15 سنة في الجزائر خلال الفترة 2011-2021

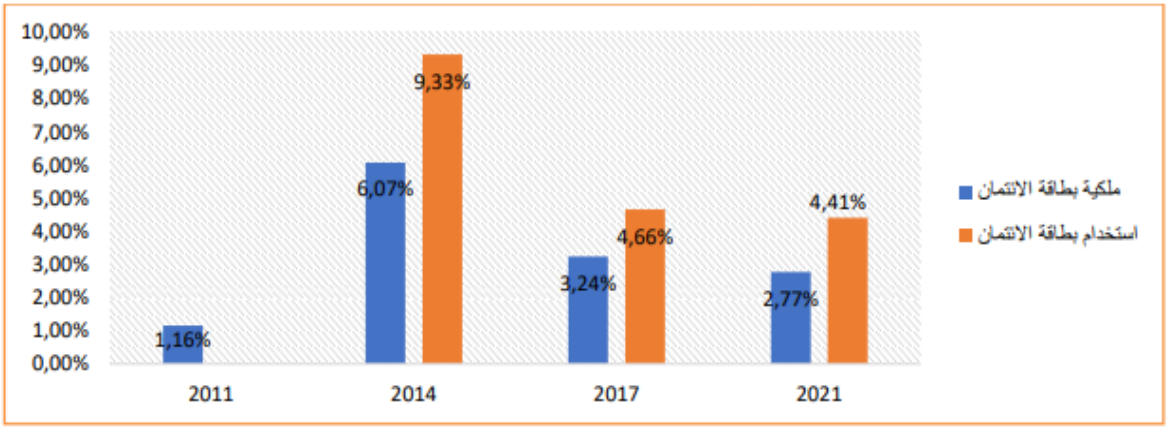

المصدر : عيوش رتيبة ، بن لكحل محمد أمين، مرجع سابق ص 355

الجدول رقم (11): تطور المعاملات باستخدام البطاقات خلال 2022 و 2023

الحجم بملايين العمليات والقيمة بملايير الدّينارات

طبيعة العمليّة	سنة 2022		سنة 2023		معدل النمو	
	الحجم	القيمة	الحجم	القيمة	الحجم	القيمة
السّحب عبر الصراف الآلي*	25,323	415,169	39,623	552,160	٪56,47	٪33,00
الدّفع عبر البطاقات	3,886	24,264	6,796	40,476	٪74,89	٪66,82
بما في ذلك الدفع عبر محطات الدّفع الإلكترونية	2,154	18,578	3,329	27,959	٪54,56	٪50,50
بما في ذلك الدّفع عبر الإنترنت	1,732	5,686	3,467	12,517	٪100,19	٪120,15
إسترداد الدفع عبر محطّات الدّفع الإلكترونيّة والانترنات	0,013	0,130	0,017	0,167	٪35,39	٪28,33
مجموع المعاملات باستعمال البطاقات	29,222	439,563	46,436	592,803	٪58,91	٪34,86

(*) بما في ذلك بريد الجزائر

المصدر : التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2023، مرجع سابق، ص 76.

ثانيا: مؤشرات استخدام للمنتجات و الخدمات المالية و المصرفية في الجزائر

1. مؤشر ملكية الحسابات المالية يعتبر من اهم المؤشرات لقياس مستوى الشمول المالي، كونه يعكس بشكل أفضل واقع الشمول المالي، كما يوضح في الشكل الموالي حسب بيانات البنك الدولي.

الشكل رقم (22) : تطور نسبة امتلاك االأفراد فوق 15 سنة للحسابات مصرفية في الجزائر خلال الفترة من 2011 -2021

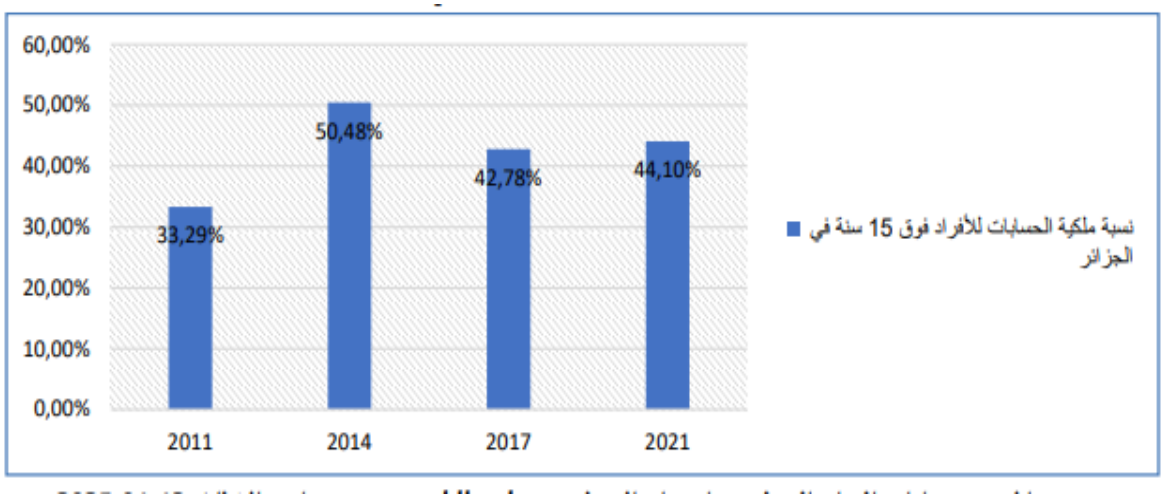

المصدر: عيوش رتيبة ، بن لكحل محمد أمين، مرجع سابق ص 356

2. مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية: يبين الشكل الموالي نسب الاقتراض من المؤسسات المالية للأفراد البالغين في الجزائر فوق 15 سنة في الجزائر، خلال الفترة 2011-2021.

الشكل رقم (23) :نسب الاقتراض من المؤسسات المالية للأفراد البالغين في الجزائر فوق 15 سنة في الجزائر، خلال الفترة 2011-2021.

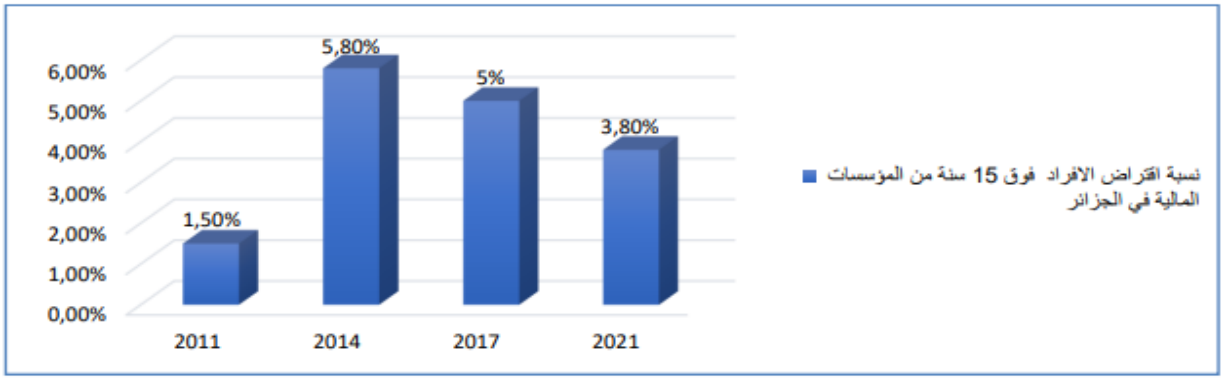

المصدر : نفس المرجع السابق

الفرع الثالث : تحديات و مساعي الجزائر في مجال تعزيز الشمول المالي

أولا: عوائق الشمول المالي في الجزائر

يواجه الشمول المالي في الجزائر عدة عوائق تحول دون تحقيق إدماج مالي شامل ومستدام ، نوضحها كما يلي[1]:

• ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي: حيث توجد نسبة كبيرة من المعاملات المالية تتم خارج النظام المصرفي، حيث يفضل الكثير من الأفراد والشركات التعامل نقداً بدلاً من استخدام البنوك و تجنب الدفع الالكتروني لأسباب ضريبية.[2] بالإضافة إلى ضعف الثقة في النظام المصرفي يدفع العديد من المواطنين إلى تجنب فتح حسابات بنكية أو الحصول على قروض

•ضعف البنية التحتية الخاصة بالخدمات البنكية و المالية : أهم عائق في وجه تحسين مؤشرات الشمول المالي في الجزائر، حيث يبقى التركز المصرفي عالي جدا، ومساعي الدولة في زيادة عدد الوكالات البنكية في السنوات الأخيرة لا تزال ضعيفة و لم ترقى إلى المستوى الكافي.

في هذا السياق ، تحصي بيانات بنك الجزائر وجود وكالة واحدة لكل 26551 شخص، وشباك مصرف في واحد لكل 8228 شخص في سن العمل، في سنة 2022، وكذا الأمر بالنسبة للمراكز البريدية، حيث تسجل مؤسسة بريدية واحدة لكل 3229 شخص عامل.[3]

• ضعف الانتشار المصرفي: حيث ان الخدمة المصرفية غير متاحة لكافة شرائح المجتمع، بإضافة الى ضعف انتشار شبكة الفروع المصرفية في بعض المناطق و غيابها شبه كليا خاصة في المناطق الريفية

• ضعف الثقافة المالية :حيث يوجد نقصا في الوعي المالي لدى الأفراد وعدم إدراكهم لأهمية الخدمات المصرفية الحديثة مثل الدفع الإلكتروني والتوفير والاستثمار، مع غياب برامج فعالة للتثقيف المالي، خاصة في المناطق الريفية.

---

[1] عيوش رتيبة ، بن لكحل محمد أمين، مرجع سابق ص 358 و 359

2 د.عابد صونية،مرجع سابق، ص19

[3] التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2022، ص54 ، متاح على الموقع-https://www.bank-o algeria.dz/stoodroa/2023/11/Rapport-BA-2022-Ar.pd، تاريخ الاطلاع : 2025/06/24

• صعوبة الإجراءات المصرفية وتعقيدها: فالشروط الصارمة لفتح الحسابات المصرفية أو الحصول على القروض تؤدي إلى عزوف الأفراد عن التعامل مع البنوك. كما أن أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة يجدون صعوبة في تقديم الضمانات المطلوبة للحصول على التمويل.

• محدودية انتشار الخدمات المصرفية الرقمية: فرغم التحسن في السنوات الأخيرة لا تزال البنية التحتية للخدمات المصرفية الرقمية مثل الدفع الإلكتروني والمحافظ الرقمية غير منتشرة بشكل كاف، كما أن ضعف استخدام الإنترنت والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول في بعض المناطق يحد من قدرة المواطنين على الوصول إلى الخدمات المالية.

ثانيا : إنجازات الجزائر في مجال تعزيز الشمول المالي

في إطار جهود الجزائر الرامية الى تعزيز الشمول المالي، أشار وزير المالية خلال اليوم الإعلامي المنعقد بتاريخ 04 ماي 2023، تحت عنوان "الشمول المالي والتغيرات المناخية"، إلى أبرز الإنجازات المحققة في هذا المجال، حيث أوضح ضمن عرضه لحصيلة الخدمات البنكية والبريدية لعام 2022، أن عدد الحسابات البنكية المفتوحة قد تجاوز 20 مليون حساب، من بينها 12 مليون حساب ادخار، اضافة الى 27 مليون حساب بريدي جاري، مما يعكس توسعاً ملحوظاً في ولوج المواطنين إلى الخدمات المالية الرسمية.

فيما يخص المؤشرات الخدمات المصرفية و الرقمية، أضاف وزير المالية أن عدد البطاقات المصرفية الصادرة عن البنوك وبريد الجزائر فيزيد عن 14 مليون بطاقة. كما شهدت عمليات الدفع عبر أجهزة الدفع الإلكتروني نمواً ملحوظاً، إذ ارتفعت من 65 ألف عملية في سنة 2016 إلى أكثر من 2 مليون عملية سنة 2022. أما عن عمليات الدفع عبر الإنترنت، فقد انتقلت منذ 7300 عملية سنة 2016 إلى 7،5 ملايين عملية دفع سنة 2022 مع وجود أكثر من 340 تاجر إلكتروني عبر الإنترنت منخرط في نظام الدفع الإلكتروني البنكي[1].

[1] لعزيز فايد ،وزير المالية ، مداخلة خلال يوم إعلامي حول "" الشمول المالي والتغيرات المناخية" بتاريخ 2023/05/04 ، عصرنة وتنويع المنتجات البنكية لتحسين مؤشرات الشمول المالي. تاريخ الاسترداد 412, 2024، من وكالة الأنباء الجزائرية : -22-13-14-04-05-2023-https://www.aps.dz/ar/economie/143281، تاريخ الاطلاع : 2025/06/22

و قد عرف نشاط الدفع الالكتروني عبر الأنترنيت تزايدا سريعا ومعتبرا خلال السنوات الأخيرة، حيث تحصي بيانات "تجمع النقد الآلي" أنه منذ انطلاق الدفع عبر الانترنيت سنة 2016 نتج حوالي 63.634.914 معاملة موزعة الى غاية شهر أفريل 2025 ،كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (12): نشاط الدفع على الأنترنيت خلال الفترة 2016-2025

السنة	هاتف / اتصالات	نقل	تأمين	مصدر فاتورات	خدمة ادارية	خدمات	بيع ممتلكات	رياضة وترفيه	العدد الاجمالي للمعاملات	المبلغ الاجمالي (دج)
2016	6 536	388	51	391	0	0	0	0	7 366	15 009 842,02
2017	87 286	5 677	2 467	12 414	0	0	0	0	107 844	267 993 423,40
2018	138 495	871	6 439	29 722	1 455	0	0	0	176 982	332 592 583,28
2019	141 552	6 292	8 342	38 806	2 432	5 056	0	0	202 480	503 870 361,61
2020 (•)	4 210 284	11 350	4 845	85 676	68 395	213 175	235	0	4 593 960	5 423 727 074,80
2021	6 993 135	72 164	8 372	120 841	155 640	457 726	13 468	0	7 821 346	11 176 475 535,68
2022	7 490 626	195 490	23 571	302 273	153 957	705 114	24 169	152 925	9 048 125	18 151 104 423,96
2023	8 400 869	371 317	36 996	640 485	4 086 659	1 055 672	51 154	708 212	15 351 354	32 196 672 024,03
2024	9 838 682	758 764	61 739	1 447 168	5 248 922	1 386 790	106 219	746 198	19 594 482	51 945 560 351,45

السنة 2025	هاتف / اتصالات	نقل	تأمين	مصدر فاتورات	خدمة ادارية	خدمات	بيع ممتلكات	رياضة وترفيه	العدد الاجمالي للمعاملات	المبلغ الاجمالي (دج)
جانفي	932 758	89 505	15 446	87 739	470 188	275 346	10 214	26 048	1 907 244	5 663 554 805,77
فيفري	795 215	80 738	3 681	16 6203	64 246	259 013	9 589	20 958	1 378 685	4 925 988 594,31
مارس	1 013 479	80 228	3 091	185 852	163 340	247 020	12 654	57 071	1 705 664	5 762 531 560,42
افريل	931 787	97 347	10 947	151 574	235 255	252 257	12 660	47 555	1 739 382	6 584 560 200,21

المصدر : الموقع الرسمي لـــ "تجمع النقد الآلي": أطلع عليه بتاريخ 2025/06/25
https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet

الجدول رقم (13): نشاط الدفع عبر الهاتف خلال الفترة 2016-2025

السنة 2022	العدد الإجمالي لمعاملات الدفع	المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع (دج)	العدد الإجمالي لمعاملات التحويل	المبلغ الإجمالي لمعاملات التحويل (دج)
نوفمبر	2 019 180	1 462 237 873,38	765 550	9 388 682 740,95
ديسمبر	2 165 941	1 491 356 478,36	813 291	10 381 124 624,28
السنة	العدد الإجمالي لمعاملات الدفع	المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع (دج)	العدد الإجمالي لمعاملات التحويل	المبلغ الإجمالي لمعاملات التحويل(دج)
2023	39 283 478	27 855 521 037,78	17 841 108	241 073 627 614,25
2024	58 465 858	43 590 424 114,00	36 236 137	503 679 854 885,90
السنة 2025	العدد الإجمالي لمعاملات الدفع	المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع (دج)	العدد الإجمالي لمعاملات التحويل	المبلغ الإجمالي لمعاملات التحويل (دج)
جانفي	6 369 702	5 276 273 518,35	3 611 466	48 176 893 347,56
فيفري	4 870 175	3 725 956 918,73	3 577 113	49 601 476 544,81
مارس	5 592 044	4 510 264 753,45	3 585 389	50 356 626 040,92
افريل	5 481 458	4 161 577 396,57	3 939 573	51 837 533 070,01

المصدر : الموقع الرسمي لـ "تجمع النقد الآلي": أطلع عليه بتاريخ 2025/06/25
https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet

من خلال الجدول رقم 12 أعلاه نلاحظ أن عدد و قيمة الدفع الإلكتروني عبر الأنترنيت في الجزائر عن طريق البطاقة البنكية و البطاقة الذهبية ، عرفت قفزة نوعية منذ ظهور جائحة كورونا في الجزائر ، و كذا نتيجة لإبرام اتفاقية التشغيل البيني بين كل من مؤسسة بر الجزائر، شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك "SATIM " وتجمع النقد الآلي " GIE Monétique "التي دخلت حيز التنفيذ يوم 5 جانفي 2020 هذه الاتفاقية سمحت لحاملي البطاقات البريدية الذهبية والبطاقات البنكية على حد سواء الاستفادة من الخدمات النقدية التي توفرها الشبابيك الآلية لمكاتب البريد والوكالات البنك عبر التراب الوطني بشكل متكامل وأكثر أمان وفعالية.[1]

[1] د. عابد صونية،مرجع سابق، ص12

كما تم خلال شهر ديسمبر 2021، توقيع اتفاقية إطلاق التشغيل البيني في مجال الدفع الإلكتروني : عبر الإنترنيت بين المؤسسات الثلاثة السابقة ذكرها، فعرف بذلك نشاط الدفع الانترنيت تزايدا متسارعا و ملحوظا بعد ان كان مقتصرا في السنوات الأولى على بعض المجالات فقط الاتصالات النقل التأمين الكهرباء والغاز، والمياه، ليتوسع ويشمل عديد القطاعات الإدارية والخدمية والإنتاجية والترفيهية والرياضية.[1] .

كما يبين الجدول السابق التزايد المتسارع لنشاط الدفع الالكتروني عبر الإنترنيت خلال الفترة المذكورة، كما يسجل قفزة كبيرة في عدد وقيمة هذه الخدمات بعد انضمام بريد الجزائر إلى التجمع النقدي وتحقيق تبادل المعاملات بين البطاقة البنكية والذهبية سنة 2020، حيث وصل عددها ما يقارب 20 مليون عملية سنة 2024 بقيمة حوالي 52 مليار دينار[2].

وبالموازاة مع الدفع عبر الإنترنيت، شهدت عمليات السحب والدفع الالكتروني عبر محطات الدفع وأجهزة الصراف الآلي أيضا تزايدا معتبرا بالعدد والقيمة ،وهو ما يدل على زيادة الثقافة المالية والشمول المالي القطاع النقدي للمجتمع الجزائري، وقد ساعد ذلك ما قامت به الدولة من تحسين للبنية التحتية المالية خلال دعم القطاع المصرفي من بالأجهزة المناسبة، فنسجل تضاعف عدد محطات الدفع الالكتروني بأكثر من 15 مرات خلال الفترة 2016 إلى غاية أفريل 2025 ، و تضاعف عدد أجهزة الصرف الآلي البنكية بثلاث مرات [3].

[1] نفس المرجع السابق بتصرّف.

[2] عن الموقع الرسمي لـ "تجمع النقد الآلي": أطلع عليه بتاريخ 2025/06/25، https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet

[3] عن الموقع الرسمي لـ "تجمع النقد الآلي": أطلع عليه بتاريخ 2025/06/25 https://giemonetique.dz/ar/activite-paiement-sur-tpe/

https://giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm/

ثالثا : جهود و مساعي الجزائر في مجال تعزيز الشمول المالي

تسعى الجزائر لتحقيق مستويات متقدمة من الشمول المالي من خلال استراتيجياتها وسياساتها الهادفة لتوسيع الوصل للخدمات والمنتجات المصرفية و المالية لجميع شرائح المجتمع لاسيما الفئات المحرومة وتقليص الفجوات بين الجنسين وبين ذوي الدخل المنخفض والمرتفع[1].

في هذا السياق الحكومة الجزائرية سطرت عدة برامج إصلاحية جديدة تهدف لتعزيز الشمول المالي مستقبلا، كما جاء في تصريح لوزير المالية السيد العزيز فايد في اليوم الإعلامي حول " الشمول المالي والتغيرات المناخية" نظمته الجمعية المهنية للبنوك و المؤسسات المالية بتاريخ 04 ماي 2023 ، حيث قال " أن مسعى السلطات العمومية لتجسيد الشمول المالي يتم من خلال مضاعفة وتوسيع شبكة الوكالات البنكية الرقمية والجوارية، وتعزيز خدمات الدفع الإلكتروني، وتوفير منتجات إسلامية وكلاسيكية حسب احتياجات المواطنين"[2].

في ذات الصدد، لفت إلى أن الوزارة المالية، أقرت عددا من الإجراءات التدابير ، نلخص أهمها فيما يلي[3]:

- تحيين قانون النقد والقرض الجزائري والذي سيسمح بإطلاق العملة الرقمية الوطنية وفتح وكالات بنك خارج البلاد لمرافقة المستثمرين في نشاط التصدير
- إصلاحات تمويلية وجبائية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة
- تحسين البنية التحتية المالية من خلال زيادة عدد الوكالات البنكية وأجهزة الصراف الآلي ومحطات الدفع الالكتروني
- فتح منصات رقمية للمستثمرين لتسهيل الحصول على التمويل اللازم، منها منصة التمويل التساهمي
- تشجيع التجارة الإلكترونية
- الانفتاح على المالية الإسلامية
- التحضير لإطلاق جيل جديد من البنوك الرقمية

[1] فلاق صليحة ،سوداني نادية ، حمدي معمر ،مرجع سابق ، ص 283

[2] لعزيز فايد ، وزير المالية ؛ مداخلة خلال يوم إعلامي حول "" الشمول المالي والتغيرات المناخية"

[3] نفس المرجع السابق

و يجدر الإشارة أن الجزائر سعت ولازالت تسعى لتحسين قاعدة الشمول المالي من خلال رقمنة القطاع المالي، ويتجلى ذلك في تطور أرقام وإحصائيات كل من الدفع الإلكتروني، عمليات الهاتف المحمول ، التجارة الإلكترونية، وإصدار البطاقات البريدية والمصرفية كما توضيحها سالفا، حيث يعد تشجيع الدفع الإلكتروني في التعاملات الجارية بين الأعوان الاقتصاديين من النقاط الأساسية في مخططات الدو الجزائرية الرامية إلى تعزيز الشمول المالي وتخفيف تداول السيولة النقدية، علاوة على امتصاص المعروض النقد المسجل في القطاع غير الرسمي.

المبحث الثاني : واقع و أفاق الهندسة المالية الاسلامية في الجزائر:

تعتبر تجربة المصارف الإسلامية في الجزائر تجربة حديثة نسبيا حيث دخلت هذه الصناعة المتخصصة في الجزائر مع بداية التسعينات كنتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي مست القطاع المالي و المصرفي حيث قام القانون 90/10 قانون النقد و القرض بإصدار مواد تسمح للبنوك الخاصة و الأجنبية العمل في الجزائر ،حيث تم فتح الأبواب لأول مرة بدخول مصرف إسلامي في الجزائر و ذلك في20ماي 1991هو مصرف البركة الجزائري ، ثم مصرف ثاني و هو مصرف السلام الذي تم اعتماده في سنة 2008 متزامنا مع الازمة المالية العالمية ، و الذي عمل على توفير مختلف الخدمات المالية لأفراد المجتمع ، إلى جانب عدد محدود من النوافذ الإسلامية المفتوحة ضمن البنوك التقليدية العمومية و الخاصة. ورغم أن حصة أصول الصيرفة الإسلامية لا تتجاوز 3% من إجمالي السوق المصرفية الجزائرية، إلا أن الجزائر تمتلك من المقومات ما يؤهلها لأن تكون من بين الدول الرائدة في هذا المجال1.

وفي سنة 2020 إثر أزمة شح السيولة في الاقتصاد الجزائري ومن أجل استقطاب الكتلة النقدية الموجودة خارج الاقتصاد الرسمي، قررت الجزائر الانفتاح على المالية الإسلامية، عن طريق السماح للبنوك العمومية بفتح نوافذ للصيرفة الإسلامية وقد دخلت حيز الخدمة فعليا ابتداء من سنة 2021.

[1] أمنة خلج ،مرجع سابق، ص 265، بتصرف

المطلب الأول : نشأة و تطور الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

لقد مر على تجربة الصيرفة الاسلامية في الجزائر ما يزيد عن ثلاث العقود من الزمن ، منذ صدور القانون المتعلق بالنقد والقرض رقم 90 - 10 الصادر بتاريخ 1990/04/14، و الذي سمح لأول مرة بإنشاء بنوك خاصة وطنية و فروع للبنوك أجنبية في الجزائر خاضعة لقواعد القانون الجزائري.

من بين هذه المصارف ظهر "بنك البركة الجزائري وهو عبارة عن مصرف خاص ثمرة شراكة جزائرية سعودية، يقدم خدمات مصرفية متنوعة (مصرف شامل)، خاضعة لقواعد الشريعة الاسلامية، وقد تأسس 70 بتاريخ 06 ديسمبر 1990 أي بعد أشهر قليلة من صدور قانون النقد والقرض، وقد باشر نشاطه فعليا في سبتمبر 1991 برأسمال قدره 500 مليار دج آنذاك، باعتباره اول مصرف خاص ذو طبيعة اسلامية في الجزائر.

وبعد عدة سنوات منح بنك الجزائر في ديسمبر 2008 الاعتماد لبنك جديد في هذا المجال، هو " مصرف السلام" وهو ثمرة تعاون جزائري اماراتي بدأ في مزاولة نشاطه فعليا بتاريخ 20/10/2008، مستهدفا الريادة في مجال الصيرفة الاسلامية، من خلال تقديم خدمات مصرفية مبتكرة وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية، ليصبح بذلك ثاني مصرف اسلامي في الجزائر واكبر مصرف خاص حينها برأسمال قدر بـ 72 مليار دج (100 مليون دولار)[1]. مصرفين اسلاميين وحيدين في الجزائر ، لكن من دون أن تكون لهما أرضية قانونية خاصة بهما، حيث كانت تخضع للنصوص القطاع المصرفي التقليدي بوجه عام و لم تكن تتلاءم مع عمل المصارف الاسلامية[2]، تلاها ظهور نافذة إسلامية في بنك تقليدي أجنبي خاص هو بنك الخليج (رأسمال قطري) انطلقت خدماتها منذ سنة 2009 [3].

[1] بن علية، بن عيسى، وقرش، عبد القادر. "الصيرفة الإسلامية كشكل من أشكال الصيرفة الشاملة في المصارف الخاصة في الجزائر – مع الإشارة لبنك البركة الجزائري"، مجلة الدفاتير الاقتصادية ،المجلد 08، العدد 02، 2018، ص 267.

[2] بن عثمان، بشير، وزينب، كريم. "أسس عمليات الصيرفة الإسلامية على ضوء المنظومة القانونية الجديدة (تنظيم 20-02، التعليمة 20-03)"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 9، العدد 1، جانفي 2023، ص 338

[3] أ.حمزة شودار، الصناعة المالية الإسلامية في الجزائريين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية دراسة استقصائية لواقع وتطورات الصناعة المالية الإسلامية في العالم، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير ، العدد رقم 15 (2025) ، ص 350.

و بعدها ظهرت النوافذ الإسلامية مختصة في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية خلال 2020،حيث تم إطلاق الشبابيك الإسلامية في 8 البنوك العمومية و الخاصة على اثر صدور نظام رقم 20-02،وبعد حصولها على المطابقة الشرعية من الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية 2022.[1] والبداية كانت من البنك الوطني الجزائري شهر أوت 2020.

و نلخص مراحل تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر في الجدول التالي:

الجدول رقم (14) : مراحل تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر

السنة	المؤشرات
1990	إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية ومقرها مملكة البحرين، بموجب اتفاقية التأسيس بتاريخ 1992/02/26في الجزائر.
1991	تأسيس أول بنك إسلامي في الجزائر(بنك البركة) في 1991/05/20.
2000	تأسيس أول شركة تأمين تكافلي في الجزائر(البركة والأمان سابقا، سلامة للتأمينات حاليا) في2000/03/26.
2003	طبقت الحكومة الجزائرية الصيرفة الإسلامية بشكل محدود عبر صندوق الزكاة(مؤسسة عمومية) التابع لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف الذي أطلق سنة2003. ومول هذا الصندوق مشاريع مؤسسات صغيرة ومتوسطة لفئة الشباب، بدون أية فوائد، ورافقه حينها شعار "أعطه المال ليصبح مزكيا هو الآخر".
2006	تأسيس بنك إسلامي في الجزائر (السلام) في شهر2006/06. إعتماد شركة تأمين إسلامي من قبل وزارة المالية عام 2006 وهي شركة مساهمة ومعظم أسهمها مملوكة لشركة إماراتية.
2013	تم تأسيس بنك الخليج الجزائر AGB في 15 ديسمبر 2003، من خلال مساهمة ثلاث بنوك رائدة في السوق(بنك برقان، وبنك الكويت والأردن، وبنك تونس الدولي)، ويقدم البنك حلولا للتمويل التقليدي والإسلامي. ففي عام 2013، كانت 22% من التمويلات الممنوحة وفق التمويل الإسلامي.
2018	توسع نوافذ إسلامية في بنوك عمومية أي أن تجربة ستعمم على جميع البنوك العمومية الأخرى التي بدأت تدرس فتح نوافذ للمعاملات المتطابقة مع الشريعة الإسلامية، وتقديم منتجات مصرفية تنافسية مع البنوك الإسلامية المعتمدة.
2019	النظام 02/18 المتعلق بالمالية التشاركية الصادر بتاريخ 2019/11/04 وتضمن هذا النظام قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من قبل البنوك والمؤسسات المالية.
2020	النظام 02/20 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، حيث ألغى هذا النظام، النظام 02/18 بموجب المادة 23 من النظام.

المصدر : أمنة خلج ،مرجع سابق، ص 266، بتصرف.

[1] حدباوي أسماء، مرجع سابق، ص 813، بتصرف

بالإضافة إلى انشاء عدة شركات التامين التكافلي في الجزائر ، و التي تقدم خدمات التأمين التكافلي وفق الضوابط الشرعية ، و كانت بداية مع شركة "سلامة للتأمينات الجزائر " التي تم اعتمادها سنة 2006 بعد استحواذها على شركة "البركة والأمان للتأمين وإعادة التأمين" المعتمدة سنة 2000، و تعتبر الشركة احدى الفروع التابعة للشركة السلام[1].

المطلب الثاني : الاطار القانوني و التشريعي المنظم للصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر

إن المتتبع للقوانين المنظمة للعمل المصرفي في الجزائر والصادرة قبل سنة 2018، لا يجد أي إشارة لمفهوم المصرفية الإسلامية ، إذ لم ينص قانون النقد والقرض رقم 90-10 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 ، ولا الأوامر المعدلة له المتعلقة بالأمر رقم 3-11 الخاص بالنقد والقرض الصادر بتاريخ 26 أوت 2003م، وكذلك الأمر رقم 10 المؤرخ في 26 أوت 2010م والمتعلق بالنقد والقرض.

و قد كانت انطلاقة مع النظام رقم 18-02المؤرخ في 04-11-2018 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية[2] ،غير ان مصيره كان الإلغاء بمقتضى النظام 20-2002 المؤرخ في 15 مارس 2020،والذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية[3] . اذ يعتبر هذا النظام أبرز نص قانوني وواضح ينظم الصيرفة الإسلامية في الجزائر جاء بنظرة أعم و أشمل و أكثر وضوحا عن النظام السابق واضعا حد لتلك الأوضاع ومصححا المسار من خلال مواده التي بلغت 24 مادة وتممته التعليمة 20-03 بـ 60 مادة كلها تعني بمنتجات الصيرفة الاسلامية وأليات

[1] بلحية يمينة، موفق سهام، حماش نادية، " مكانة الصناعة المالية الاسلامية في الجزائر"، مجلة المنهل الإقتصادي، المجلد الأول، العدد الثاني، ديسمبر 2018 ، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الوادي، ص 152.

[2] النظام رقم 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 ، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 73، الصادر بتاريخ 09 ديسمبر 2018. (ملغى

[3] – النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 ، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 16 مؤرخة في 24 مارس 2020.

تنفيذها[1]. و في الأخير قانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 يتضمن القانون النقدي والمصرفي.

وبصرف النظر عن أهمية الصيرفة الإسلامية والتي كثيرا ما تكون سببًا لتبنّي التشريعات لها، يمكن إرجاع تبني الجزائر لنصوص تخصُّ الصيرفة الإسلامية إلى عاملين[2]:

1. استقطاب السيولة الموجودة في السوق الموازية، أي حثُّ الناس التي تحتفظ بالأموال بنفسها على الادّخار لدى البنوك، وهو المعلن ويكثر الحديث عنه بشكل يوحي بأن الصيرفة الإسلامية ما وجدت إلا لهذا الغرض، وهذا خلاف الحقيقة.
2. وجود مطالبات مجتمعية بتكريس هذا النوع من التعاملات المتَّفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لعدم رغبة المطالبين التعامل بصيغ تقليدية لما فيها من الربا.

الفرع الاول: النظام رقم 18-02 المتعلق بالصيرفة التشاركية في الجزائر[3]

أولا: مضمون النظام رقم 18-02

النظام تحت رقم 18-02 المؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق لـ 04 نوفمبر 2018 الذي جاء تحت عنوان قواعد ممارسة العمليات الصيرفة المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، ويعتبر هذا النظام أول نص قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية في الجزائر وكخطوة أولى إيجابية يستبشر بها، حيث تضمن هذا النظام اثنتا عشرة 12 مادة، حيث جاء في مضمونها ما يلي[4] :

في مفهوم هذا النظام تعد عمليات مصرفية متعلقة بالصيرفة التشاركية كل العمليات التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية التي تندرج ضمن فئات العمليات المذكورة في المواد 66 إلى 69 من الأمر

[1] بن حوحو، ميلود ، "قراءة في أحكام النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، "*المجلة الجزائرية لقانون الأعمال*، العدد الأول، جوان 2020، ص 92،بتصرف

[2] نفس المرجع السابق ، ص 85

[3] بن جباس، ياسمين .واقع ومتطلبات تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر: دراسة حالة البنكين البركة والسلام خلال الفترة 2008-2021، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص مالية وبنوك، جامعة يحي فارس – المدية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم المالية والمحاسبة، ، السنة الجامعية 2023 -2024 ، ص 49 و50، بتصرف

[4] المواد 1-12 ، النظام 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 الذي يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية. الجريدة الرسمية رقم 73، 9 ديسمبر 2018، ص ص: 20-22

رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية سنة 1424هـ الموافق لـ 26 أوت سنة 2003م والمتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم، والمتمثلة في عمليات تلقي الأموال وعمليات توظيف الأموال وعمليات التمويل والاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد وتخص هذه العمليات على الخصوص فئات المنتجات التالية : المرابحة المشاركة؛ المضاربة؛ الإجارة؛الاستصناع؛ السلم؛ وكذا الودائع في حسابات الاستثمار وتخضع منتجات الصيرفة التشاركية هذه لأحكام المادة النظام رقم 13-01 المؤرخ في 26 جمادى الأولى سنة 1434هـ الموافق لـ 8 أفريل سنة 2013م الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية[1].

ثانيا : بعض اهداف النظام 18-02

ولقد جاء النظام 18-02 بتقديم مصطلح النوافذ الاسلامية تحت اسم شباك المالية التشاركية الذي عرفها على انها دائرة ضمن مصرف معتمد او مؤسسة مالية معتدة تهدف الى تطبيق وتحديد القواعد على المنتجات الصيرفة الاسلامية المسماة التشاركية التي لا يترتب عنها فوائد سواء في تحصيل او التسديد[2].و كذا تحديد شروط الحصول على ترخيص ويقدم مسبقا من طرف البنك المركزي للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة والراغبة الى القيام بالعمليات المتعلقة بالصيرفة التشاركية.

الفرع الثاني: النظام رقم 20-2002 المتعلق بالصيرفة الإسلامية في الجزائر[3]

قام البنك المركزي الجزائري بإصدار النظام 20/02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق ل 15 مارس 2020، المتعلق بالعمليات المصرفية الإسلامية والقواعد وقواعد ممارستها من طرف المصارف والمؤسسات المالية وكذلك شروط الترخيص المسبق من قبل البنك المركزي.

[1] مخلوفي، طارق .*متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008* .أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص مالية وبنوك، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2019-2020، ص 307

[2] مخلوفي طارق، مرجع سابق، ص307

[3] بن جباس، ياسمين ، مرجع سابق، ص 53 و 54

أولا: مضمون النظام 20-02

1. قراءة عامة في مواد النظام 20-02

تضمن هذا النظام اربعة و عشرون (24) مادة ، حيث جاء في مضمونها ما يلي[1]:

- يهدف هذا النظام إلى تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة عليها، وشروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وكذا شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر .

- تعد في مفهوم هذا النظام عملية بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية، كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد، ويجب على هذه العمليات أن تكون مطابقة للأحكام المشار إليها في المواد 66 إلى 69 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية سنة 1424هـ الموافق لـ 26 أوت سنة 2003م والمتعلق بالنقد والقرض،المعدل والمتمم.

- يجب على البنوك والمؤسسات المالية التي ترغب في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية، أن تحوز على وجه الخصوص، على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية وأن تمتثل بصرامة للشروط المتعلقة بإعداد وآجال إرسال التقارير التنظيمية.

- تخص العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية المنتجات الآتية: المرابحة المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم الاستصناع حسابات الودائع الودائع في حسابات الاستثمار.

-نجد ان كل عملية مصرفية لها علاقة بالصيرفة الإسلامية اي خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية وان لا يترتب عنها تحصيل او تسديد الفوائد، وتكون مطابقة لأحكام المشار اليها في المواد من 66 الى 69 من الامر 03/11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم[2].

2.العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وفقا لنظام 20-02

ان المصارف الإسلامية تم انشاؤها اساسا من اجل توفير عمليات مصرفية تدخل في إطار الصيرفة الإسلامية وذلك بتوفير ادوات تمويلية تم وفق الشريعة الإسلامية[3]. ولقد حددت المادة 04 من النظام

---

[1] مخلوفي طارق، مرجع سابق ، ص 311

[2] – المادة 02 من النظام 20-2012 الصادر في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها في البنوكوالمؤسسات المالية، الصادر عن بنك الجزائر.

[3] العناني، محمد، وحوفاني، أسماء" .مدى التزام نظام الصيرفة الإسلامية في الجزائر بمبادئ العمل المصرفي الإسلامي: دراسة تحليلية للنظام 20-02"، *مجلة التكامل الاقتصادي*، المجلد 08، العدد 02، 2020، ص. 131.

20-02 السابق ذكره أعلاه، ثمانية عمليات مصرفية تعمل وفق الشريعة الإسلامية وهي المرابحة المشاركة المضاربة ،الإجارة، السلم، الاستصناع وحساب الودائع والودائع في حسابات الاستثمار[1].
وقد تم تخصيص من خلال هذا النظام مجموعة من المواد من05 الى 12لإعطاء مفهوم لكل عملية من هاته العمليات وهذا الذي كان غير منصوص عليه في احكام النظام السابق الملغى 18-02 المؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق لـ 04 نوفمبر 2018 [2]

كما نصت المادة 11 والمادة 12 من النظام 20-2002 على حسابات الودائع وحسابات الاستثمار حيث عرفت المادة 12 من النظام ما يلي: حسابات الودائع على انها حسابات يقوم بموجبها الافراد او الاشخاص المعنوية بإيداعها لدى المصرف مع الالتزام بإرجاع هذه الاموال عند طلبها من طرف اصحابها وفق الشروط المتفق عليها[3]. اما حسابات الاستثمار وفقا للمادة 12 فهي اموال ودائع يقوم بتوظيفها المصرف لأجل في التمويلات الإسلامية من اجل تحقيق ربح وهذا بالاتفاق مع المودع لهاته الودائع[4] .

3. الترخيص وشهادة المطابقة

حيث نصت المادة 13 من النظام 200-02 على ان المنتجات الصيرفة الإسلامي لابد ان تخضع الى ترخيص مسبق يتم طلبه لدى البنك المركزي، وقبل الحصول على هذا الترخيص يجب ان تحصل على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة ، والتي تسلم من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية وهذا ما جاءت به المادة 14من هذا النظام.[5]

[1] بن حوحو، ميلود" .قراءة في أحكام النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، والتعليمة 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020، المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية"، *المجلة الجزائرية لقانون الأعمال*، العدد الأول، 2020، ص. 84، بتصرف

[2] بن عثمان، بشير، وكريم، زينب" .أسس عمليات الصيرفة الإسلامية على ضوء المنظومة القانونية الجديدة (تنظيم 20-02، التعليمة 20-03)"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 01، جانفي 2023، ص. 342.

[3] المادة 11 من النظام 20-02 ، مرجع سابق

[4] المادة 12 من النظام 20-02 ، مرجع سابق

[5] بن جباس، ياسمين ، مرجع سابق، ص 79

بالإضافة لذلك ، جاءت المادة 17 من هذا النظام 20-02 بالتعريف الشبابيك المصرفية الإسلامية والتي اشترط عليها ان تكون مستقله ماليا ومحاسبيا عن باقي فروع المصرف او المؤسسة المالية ويتم ضمان استقلالية هذه الشبابيك من خلال هيكل تنظيمي ومستخدمين مخصصين من اجل ذلك.

الفرع الثالث : التعليمة رقم 03-20 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات هو الخصائص التقنية لتنفيذها من قبل المصارف والمؤسسات المالية.[1]

لتسريع تنفيذ النظام 20-02 من قبل بنك الجزائر وتكريس ما جاء فيه وتوفير البيئة القانونية التي يعمل فيها قام بإصدار التعليمة رقم 03-2020.

ولقد جاءت هذه التعليمة لتعطي شرح تفصيلي لما ورد في النظام 20-02، وذلك بإعطاء تعريف للمنتجات الصيرف الإسلامية وتحديد الطرق والاجراءات والخصائص التقنية التي تعتمدها المصارف والمؤسسات المالية لتنفيذها، حيث تضمنت 60 مادة وركزت في تفصيل المادة 04من النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المعرف للعمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وتحديد شروط تطبيقها من قبل المصارف والمؤسسات المالية وتحديد الاجراءات التقنية من اجل تنفيذها.

- اكدت التعليمة من خلال المادة 02 على ضرورة الحصول على شهادة مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية من قبل المصارف هو المؤسسات المالية قبل تقديم طلب الترخيص المسبق لدى البنك المركزي[2].

الفرع الرابع : قانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 يتضمن القانون النقدي والمصرفي

يُعد القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 بمثابة الإطار القانوني الجديد المنظم للنشاط البنكي والمالي في الجزائر، حيث نصّت المادة 166 منه صراحة على إلغاء الأمر رقم

[1] بن جباس، ياسمين ، مرجع سابق، ص 61

2 المادة 2 من التعليمة رقم 03-20 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات هو الخصائص التقنية لتنفيذها من قبل المصارف والمؤسسات المالية

03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتضمن قانون النقد والقرض [1]، مما يُمثل قطيعة مع المرحلة السابقة ويؤسس لمرحلة ثالثة من الإصلاحات النقدية والمصرفية في البلاد[2].

جاء هذا القانون في 167مادة موزعة على تسعة أبواب، وشكّل نقلة نوعية في هيكلة القطاع المصرفي، لا سيما من خلال تكريسه لمكانة الصيرفة الإسلامية، حيث تم التنصيص عليها ضمن أحكام المادتين 68 و71، كما تم اعتماد شبابيك الصيرفة الإسلامية ضمن الإطار التنظيمي الجديد، (المادة 72)، نذكرها بالتفصيل كما صاغها القانون المذكور أعلاه :

المادة 68 : تتضمن العمليات المصرفية تلقي أموال من الجمهور وعمليات القرض والعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وكذا وضع جميع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل.[3]

المادة 71 : تعتبر في مفهوم هذا القانون، عملية مصرفية متعلقة بالصيرفة الإسلامية كل عملية تقوم بها البنوك أو الشبابيك الإسلامية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية[4].

المادة 72 : تُمارس العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من طرف[5] :

أ) بنك أو مؤسسة مالية معتمدة لممارسة بصفة مهنتها الاعتيادية، عمليات مصرفية متعلقة بالصيرفة الإسلامية حصرا.

يخضع اعتماد المصارف والمؤسسات المالية التي ترغب في ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية حصرا، لأحكام المواد من 89 إلى 104 من هذا القانون

[1] طيبي، آمال" .الشروط القانونية لتسويق المنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية"، *مجلة الحقوق والعلوم السياسية – جامعة خنشلة(RDSP)* ، المجلد 12، العدد 01، السنة 2025، ص.144 ، بتصرف

[2] رنان، مختار" .الجيل الثالث من الإصلاحات النقدية والمصرفية في الجزائر: قراءة في مضمون القانون 23-09"، *مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة*، المجلد 06، العدد 01، 2023، ص 286

[3] المادة 68، القانون رقم 23-2009 المتضمن القانون النقدي والمصرفي، المؤرخ في 21/06/2023 ، ج. ر. عدد ،43، المؤرخة في 27/06/2023، ص.13.

[4] المادة 71، نفس القانون

[5] المادة 72، نفس القانون

ب) بنك أو مؤسسة مالية من خلال هيكل يسمى "شباك" يُخصص حصرياً للعمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية. يجب أن يكون "الشباك" مستقلاً مالياً ومحاسبيا و إدارياً عن الهياكل الأخرى للبنك المؤسسة المالية.

المادة 73 : يتطلب تسويق المنتجات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية الحصول مسبقًا على شهادة المطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية صادرة عن الهيئة الشرعية للإفتاء في مجال المالية الإسلامية، وموافقة بنك الجزائر[1].

المطلب الثالث : واقع و أفاق الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

أولا : واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

حسب بيانات بنك الجزائر، تحصي الساحة المصرفية حاليا اثنتا عشر(12) بنكا من أصل عشرون (20) بنك في الجزائر،تقدم منتجات وخدمات للتمويل الإسلامي، ستة (06) بنوك عمومية و ستة (06) بنوك خاصة ، منها اثنان (02) متخصصان حصريا في التمويل الإسلامي (بنك البركة الجزائري ، مصرف السلام). على مستوى إجمالي وكالات البنوك، نجد 89 وكالة مخصصة حصريًا للتمويل الإسلامي نهاية سنة 2023 مقابل 75 وكالة مع نهاية سنة 2022. من جهتها خصصت البنوك العمومية 18 وكالة للتمويل الإسلامي مع نهاية سنة 2023، بينما وصل عدد وكالات البنوك الخاصة 71 وكالة، منها 58 وكالة تابعة للبنوك الإسلامية[2]. كما هو الموضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (15) : تطور القطاع المصرفي الإسلامي (وكالات) خلال ل الفترة 2019-2023

	2019	2020	2021	2022	2023
أ) المصارف	**1 568**	**1 578**	**1 602**	**1 624**	**1 649**
منها: الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية	49	53	59	74	**88**
البنوك العمومية	**1 177**	**1 188**	**1 201**	**1 225**	**1 249**
منها: الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية	0	1	2	10	**17**
البنوك الخاصة	**391**	**390**	**401**	**399**	**400**
منها: الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية	49	52	57	64	**71**

المصدر : التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2023، ص 46 ، مرجع سابق

[1] المادة 73، نفس القانون

[2] التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2023، مرجع سابق، ص 46.

وقد حققت مؤشرات الصيرفة الاسلامية نموا لا بأس به، حيث سجل تزايدا ملحوظا في حجم الودائع الإسلامية خلال السنوات الثلاث 2021 إلى 2023، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (16): تطور ودائع التمويل الإسلامي في الجزائر

	2020	2021	2022	نهاية جوان 2023
قيمة إجمالي الودائع (مليار دينار)	340	442.1	546.7	623,83
نسبة التغير%		30	23.6	%14.11

المصدر : د.عابد صونية،مرجع سابق، ص 17

وتشكل حسابات الاستثمارية نسبة 53,3% من إجمالي الودائع، حيث بلغت قيمتها 291,2 مليار دينار في ديسمبر2022، بزيادة قدرت .27% عن نهاية سنة 2021 التي سجلت 229,3 مليار دينار في ديسمبر 2021 بنسبة ارتفاع عن السنة السابقة لها بـــ 29,6. وتجدر الإشارة إلى أن النسبة العظمى من هذه الودائع يتم تحصيلها من البنوك الخاصة (97,6% من إجمالي الودائع و 73.3% من إجمال ودائع التمويل الإسلامي يستحوذ عليها المصرفان المتخصصان في الصيرفة الإسلامية وهما " بنك البركة و بنك السلام.[1]

و حسب ما نشرته وكالة الأنباء الجزائرية (APS)بتاريخ21مارس 2025، أوضح رئيس لجنة المالية الإسلامية بالجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية، السيد سفيان مزاري أن الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر قد سجلت منذ انطلاقها سنة 2020 وإلى غاية اليوم قفزة نوعية من خلال مايلي [2]:

- إجمالي الودائع التي استقطبتها الصيرفة الإسلامية منذ انطلاقها في عام 2020 تجاوز900مليار دينار جزائري، مسجّلة معدل نمو سنوي يتراوح بين 25% إلى 30%، وتُشكل غالبًا مدخرات استثمارية

[1] د. عابد صونية ،مرجع سابق، ص 17

[2] وكالة الانباء الجزائرية، "مزاري: صيرفة إسلامية: ارتفاع إجمالي الودائع إلى أكثر من 900 مليار دج نشر بتاريخ 14 ماي 2025، متاح عبر: الموقع https://www.aps.dz/ar/economie/180157-900: ، تم الاطلاع بتاريخ 2025/06/27، بتصرف

- فيما يخص جانب التمويل، فقد بلغت التمويلات الإسلامية الممنوحة أزيد من 600 مليار دج، حيث تم توجيه 70%منها لفائدة المؤسسات، في حين استفاد الأفراد من النسبة المتبقية، لاقتناء منتجات استهلاكية محلية وعقارات.
- حصة الصيرفة الاسلامية ارتفعت الى نحو 6 بالمائة من السوق المصرفي الوطني
- الساحة البنكية الوطنية تضم حاليا 12 بنكًا معتمدا يعمل في الصيرفة الاسلامية، من بينها بنكين متخصصين بالكامل في هذا النظام، إلى جانب 10 بنوك تقليدية تتيح هذه الخدمات عبر نوافذ إسلامية.

و عرف نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر منذ صدور الإطار التنظيمي لهذا النشاط، تطوراً مستمراً، حيث ارتفعت التعاملات بنسبة 25% خلال السنوات الخمس الأخيرة، وفقا للمتحدث.[1]

ثانيا : أفاق الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

أكد مهنيون في المالية والبنوك أن التحولات الكبيرة التي يشهدها النظام البيئي للصيرفة الاسلامية بالجزائر في السنوات الأخيرة تفتح الباب لمزيد من التطور، لا سيما مع ترقب إطلاق الصكوك السيادية كصيغة جديدة وبديلة للتمويل والتي كرسها قانون المالية للسنة2025 ،في إطار تعزيز أدوات التمويل الإسلامي.

و أبرزوا خلال ندوة نقاش نظمتها جمعية خريجي معهد تمويل التنمية للمغرب العربي (إيفيداس) بتاريخ 2025/03/20،بشكل خاص الفرص التي ستتيحها عملية اطلاق الصكوك السيادية من جهة كأداة لدى المؤسسات المالية التقليدية والاسلامية في توظيف فوائضها المالية, وفي تحريك عجلة الاستثمار في البنى التحتية والتنمية عموما من جهة ثانية.

في هذا الصدد، أوضح سفيان مزاري، رئيس قسم الصيرفة الاسلامية بالقرض الشعبي الجزائري وعضو بالجمعية، أن إطلاق الصكوك السيادية من قبل الخزينة العمومية سيأتي في اطار استكمال بناء النظام البيئي للصيرفة الاسلامية بالجزائر, مضيفا أنه سيتم في مرحلة لاحقة اطلاق صكوك مؤسساتية

[1] ".موقع أوراس .(14 ماي 2025)، " تمويلات بالمليارات وقفزة بـ 25%.. الصيرفة الإسلامية تفرض مكانتها في الجزائر"، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/06/27على الموقع : تمويلات بالمليارات وقفزة بـ 25%.. https://www.awras.com/

(sukuks-corporate) بوصفها أدوات مالية تطلقها مؤسسات خاصة لصالح المستثمرين لتمويل مشاريع مختلفة.

واوضح المتحدث انه مع بدء العمل بالصكوك الاسلامية, سيكون الاكتتاب فيها مفتوحا سواء للمؤسسات المالية الاسلامية أو التقليدية أو المؤسسات الاقتصادية الاخرى أو حتى للجمهور في حالة الاكتتاب العام, لافتا الى ان هذه الاداة التمويلية تكرس "لنمط مبتكر في مجال التمويل وكذا للشفافية و الحوكمة في اطار تمويل و انجاز المشاريع الهيكلية المختلفة".

من جهته أكد هشام القاسمي الحسني, مدير التوجيه ببنك السلام الجزائر, على أهمية الفرص التي توفرها الصكوك الاسلامية كأدوات تمويل جديدة في الجزائر و بمختلف انماطها ،لافتا الى انها تأتي في "اطار التطور الطبيعي الذي تعرفه الصناعة المالية الاسلامية في البلاد"، وأوضح المتدخل أن الصكوك الاسلامية ومن خلال مختلف التجارب الدولية في هذا المجال تأتي في صيغ متعددة على غرار صكوك الإجارة و المشاركة و المرابحة و المضاربة و السلم و صكوك الاستصناع.[1]

في مقاله المنشور على موقع الاقتصاد الإسلامي، قدم الأستاذ ناصر حيدر قراءة تحليلية للمادة 174 من قانون المالية الجزائري لسنة 2025، و التي تنص على انه " يسمح للخزينة العمومية إصدار سندات تسمى الصكوك السيادية تمثل حقوق الانتفاع للأصول التي تنتمي الأملاك الدولة موجه لأشخاص الطبعيين والمعنويين من أجل المشاركة في تمويل المنشآت / أو التجهيزات العمومية ذات الطابع التجاري للدولة" ، و كذا مادة 132 منه التي تنص على إعفاء هذه الصكوك من الضريبة على الدخل والضريبة على أرباح الشركات ورسوم التسجيل والرسم العقاري لمدة خمس سنوات.

و قد اعتبر ان هذا المشروع على أنه بمثابة لبنة أولى لنظام قانوني شامل ينظم إصدار الصكوك السيادية ويهدف إلى توفير " أدوات رئيسية للصناعة المالية الإسلامية التي تقدم حلولا وبدائل مثيرة للاهتمام لتلبية احتياجات الدولة لتمويل المشاريع والبنوك الإسلامية وتأمينات التكافل لاستثمار سيولتها".

[1] وكالة الانباء الجزائرية (21مارس 2025)، "النظام البيئي للصيرفة الاسلامية بالجزائر مقبل على مزيد من التطور مع إطلاق الصكوك"؛ تم الاطلاع بتاريخ 2025/06/27، بتصرف على الموقع :https://www.aps.dz/ar/economie/177450-2025-03-21-11-22-00

كما أشار ان هذا النص خطوة محورية نحو تطوير البنية القانونية للصكوك في الجزائر، مؤكداً انسجامها مع أحكام القانون المدني والمبادئ الشرعية، لاسيما ما أقرته المجامع الفقهية الدولية بشأن تصكيك المنافع.

في هذا الصدد أوضح أن الهيكلة التي تنوي وزارة المالية اعتمادها لإصدار أول صكوك سيادية في تاريخ البلاد تقوم على تصكيك حق الانتفاع بأملاك مملوكة للدولة واستئجار ذلك الحق من حملة الصكوك لمدة محددة ودفع أقساط إيجار لهم ثم استرجاع ملكية الحق بعد انتهاء مدة الإيجار بعدما يسترجع المستثمرون رأسمالهم والأرباح المقررة لهم.[1]

ثالثا : أهمية الصناعة المالية الإسلامية في رفع الشمول المالي في الجزائر2

في ضوء اعتماد صيغ التمويل الإسلامي على مبدأ المشاركة في تحمل المخاطر، إلى جانب ميزة التنوع والشمول، فإن التمويل الإسلامي يعتبر مناسب لمختلف أنواع المشاريع الاقتصادية خاصة منها الصغيرة والمتناهية الصغر والمؤسسات الناشئة. وهي الفئات الاستثمارية التي تعول عليها الجزائر في السنوات الأخيرة لتحسين مؤشرات الاقتصاد الوطني وتقليص البطالة في فئة الشباب خاصة منهم خريجي الجامعات ومعاهد التكوين.

يقدم التمويل الإسلامي حلا لفئة عريضة من المجتمع التي تتحاشى التعامل مع المصارف التقليدية لأسباب دينية وبذلك تساهم الصيرفة الإسلامية في زيادة عدد الحسابات المصرفية وأيضا في استقطاب الكتلة النقدية المتداولة خارج الدائرة المصرفية، يضاف الى ذلك يوفر آليات وأدوات مناسبة لصغار المدخرين وذوي الدخول الضعيفة، لاستثمار مدخراتهم وتنميتها، والاستفادة من الخدمات المالية، وأهم هذه الصيغ الصكوك السيادية الإسلامية كصيغة جديدة وبديلة للتمويل والتي كرسها قانون المالية للسنة 2025 ، و التي تعمل الدولة على إطلاقهما مستقبلا.

---

[1] أ. حيدر، ناصر.(24 ديسمبر2024) " قراءة في المادة 174 من قانون المالية لسنة 2025: مقاربة فقهية وقانونية لإصدار الصكوك السيادية في الجزائر." موقع الاقتصاد الإسلامي. تم الاطلاع عليه بتاريخ 27 يونيو 2025، من https://islamic-economics.net/قراءة-في-المادة-174-من-قانون-المالية-لسنة-202/

[2] د. عابد صونية ،مرجع سابق، ص 18، بتصرف

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية حول صيغة اجارة منتهية بالتمليك كما تطبقها بنك البركة الجزائري (وكالة مستغانم 206)

يعتبر بنك البركة الجزائري رائد الصيرفة الإسلامية في الجزائر، حيث يتمتع بخبرة تفوق ثلاثين عاماً التمويل الإسلامي ، يقترح باقة واسعة من المنتجات البنكية ، متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية1، مصادق عليها من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لديه.2 ، من أشهرها و أكثر شيوعا "الاجارة المنتهية بالتملك" ، احدى أبرز أدوات الهندسة المالية الإسلامية حديثة نسبيا التي يقدمها البنك ، حيث تجسد تكاملاً بين الضوابط الشرعية والكفاءة المالية.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز اهمية عقد الإجارة المنتهية بالتمليك في مجال التمويل الإسلامي ونخص ذكر في حالة تمويل عقاري للأفراد ومهنيين ومؤسسات ، فهي من أهم الصيغ الإسلامية المستحدثة في مجال الإجارة الشرعية ، وقد تم اعتماد على تطبيقها لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك خاصة مع تزايد حاجة المشروعات إلي مصادر تمويلية أكثر مرونة واستجابة لمتطلبات نموها وتوسعها، إذ يمكن التمويل بالإجارة هذه المشاريع من الحصول المعدات اللازمة عن طريق استئجارها من المؤجر بنكا كان أو شركة تأجير، هذا الأخير يقوم بشرائها من رد لهذا الهدف وفقا لشروط ومواصفات المستأجر في حالة الإجارة التمويلية. ويعد بنك البركة من بين البنوك سلامية الجزائرية التي أخذت العمل بهذه الصيغة في معاملاتها واستثماراتها[3].

---

[1] أحكام المادة 2 من القانون الأساسي للبنك البركة الجزائري

[2] بنك البركة الجزائري، ندوة البركة،" المصرفية الإسلامية من التأسيس الى التمكين و تحدياتها المستقبلية – بنك البركة نموذجا "، الموقع الرسمي ،تم الاطلاع 2025/06/27،متاح على : https://www.albaraka-bank.dz/%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA/?lang=ar

[3] عليش، ف.، عروس، أ.، وفرقاني، س .(2020) .تمويل القرض العقاري في البنوك الإسلامية: دراسة حالة إجارة منتهية بالتمليك (بنك البركة الجزائري – وكالة البليدة) .مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة ISSN: 2602-7860، المجلد 03 ،(العدد 02)، ص. 163.

المطلب الأول: لمحة عن بنك البركة الجزائري

الفرع الأول: تقديم بنك البركة الجزائري و أهم خصائصه

أولا: تقديم البنك البركة الجزائري

تأسس بنك البركة الجزائري بتاريخ 12/16/ 1990بعد أشهر قليلة من صدور قانون النقد والقرض 90-10، كثمرة تعاون سعودي جزائري ، و هو أحد الفروع التي تنتمي للمجموعة البركة المصرفية السعودية ومقرها البحرين*، بدأ نشاطه فعليا بتاريخ05/20/ 1991 برأسمال مختلط عام وخاص قدره 500 مليون دينار جزائري، و تم رفع رأس ماله تدريجيا حيث وصل سنة 2009 الى 10 مليار دج ليرتفع الى حدود مبلغ 15 مليار دينار جزائري في 2017 ليصل الى 20 مليار دينار جزائري سنة 2020 ، موزعة بين مجموعة البركة المصرفية (البحرين) بنسبة 56%، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية"BADR"(الجزائر) بنسبة 44%[1]، و ذلك بهدف تقديم خدمات مصرفية متنوعة (مصرف شامل)، خاضعة لقواعد و أحكام الشريعة الإسلامية.

ثانيا : خصائص بنك البركة الجزائري

حيث يتميز بمجموعة من الخصائص نذكر منها[2]

1 – بنك إسلامي له طابع استثماري وتجاري:

حيث يقوم المصرف البركة بأعماله وفقا ما نصت عليه أحكام الشريعة الإسلامية[3]، وهو يعتبر مصرف تجاري وفق القانون الجزائري من خلال القيام بجميع الوظائف التقليدية للمصرف من قبول الودائع والقيام بتوفير كل أنواع التمويل من جهة ومن جهة ثانية يعتبر مصرفا استثماريا وهذا حسب المادة الثالثة من قانونها الأساسي وهذا من خلال قيامه بالأنشطة الاستثمارية حسب مفهوم مصرف الاعمال.

*تأسست مجموعة البركة المصرفية (ABG) سنة 2002م في البحرين بالمشاركة بين مساهمة صالح عبد الله كامل بنسبة 50%، وشركة دلة القابضة بنسبة 45%، وهي بنك له تعاملات في سوق الأوراق المالية في بورصة البحرين ودبي يقدم خدمات التجزئة المصرفية والاستثمارية من خلال شبكة مصرفية واسعة تضم عدة بنوك في 12 دولة بأكثر من 250 فرع وهي: البنك الإسلامي الأردني بنك البركة الإسلامي البحرين بنك البركة – سوريا، بنك البركة – مصر، بنك البركة – لبنان، بنك البركة تونس، بنك البركة الجزائر، بنك البركة السوداني بنك البركة الإسلامي– باكستان، بنك البركة التركي للمشاركة، بنك البركة المحدود – جنوب إفريقيا، مكتب تمثيلي إندونيسيا

[1] المادة 7 من القانون الأساسي تعديلي لبنك البركة الجزائري ، عقد رفع رأسمال البنك محرر من طرف الأستاذ بن فرحات محمد الموثق بتاريخ 17 ديسمبر 2020

[2] بن جباس، ياسمين ، مرجع سابق، ص 79

[3] أحكام المادة 2 من القانون الأساسي للبنك البركة الجزائري

2-مصرف مختلط :

مصرف البركة الجزائري هو مصرف مختلط في راس ماله بين شركة خاصة عربية شركة البركة القابضة الدولية والبنك العمومي BADR ، كما هو مصرف مختلط بين القطاعين العام والخاص.

3 -مصرف موجود في بيئة مصرفية تقليدية

ان اعتمادات البنك المركزي مبنية على أسس تقليدية فالبيئة التي يعمل فيها مصرف البركة هي بيئة قائمة على أساس ربوي وهذا يجعله يشكل استثناء عن القاعدة العامة للنظام المصرفي الجزائري التقليدي القائم على مبدأ الربا .

الفرع الثاني : مراحل تطور بنك البركة الجزائري

شهد البنك عدة مراحل هامة في تاريخه، منها تحقيق الاستقرار المالي، والريادة في مجال التمويل الاستهلاكي، وزيادة رأس ماله عدة مرات أحسن مصرف إسلامي في الجزائر لعدة مرات . نخلصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (17) :أهم المراحل التاريخية لبنك البركة الجزائر

1991	تأسيس بنك البركة الجزائري.
1994	الاستقرار والتوازن المالي للبنك.
2000	المرتبة الأولى بين البنوك ذات الرأس المال الخاص.
2002	إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين والأفراد.
2006	زيادة رأسمال البنك إلى 2،5 مليار دينار جزائري.
2009	زيادة ثانية لرأسمال البنك إلى 10 مليار دينار جزائري.
2012	تفعيل أول منظومة بنكية شاملة و مركزية متطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية.
2012	فوزه بجائزة "أفضل بنك إسلامي" لسنة 2012م ضمن سياق الجوائز السنوية التي تمنحها مجلة "جلوبال فاينانس" المتخصصة في مجال البنوك والتمويل لمؤسسات التمويل العالمية .

2016	الريادة في مجال التمويل الاستهلاكي على مستوى القطر الجزائري.
2017	زيادة ثالثة لرأسمال البنك إلى 15 مليار دينار جزائري.
2018	أحسن مصرف إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي، أحسن من حيث المردودية
2020	زيادة رابعة لرأسمال البنك إلى 20 مليار دينار جزائري.

المصدر : من اعداد الطالب اعتماد اعلى الموقع الرسمي لبنك البركة ، رابط : https://www.albaraka-bank.com/%d8%b9%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%a8%d9%86%d9%83/ تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/06/03. ، و استندا على عقد رفع رأسمال البنك محرر من طرف الموثق بتاريخ 17 ديسمبر 2020

الفرع الثالث : أهداف بنك البركة الجزائري ،

يهدف بنك البركة الجزائري إلى تلبية الاحتياجات الاقتصادية عبر تقديم خدمات مصرفية وتمويلية واستثمارية متكاملة، تُدار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال تطبيق صيغ تمويل شرعية تواكب متطلبات الأفراد والمؤسسات، و تتمثل فيما يلي[1]:

1. توفير خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بعيداً عن المعاملات الربوية، بما يعزز ثقة العملاء في النظام المصرفي الإسلامي
2. تحقيق ربح حلال من خلال استقطاب الموارد وتشغيلها بالطرق الإسلامية الصحيحة وبأفضل العوائد، بما يتفق مع ظروف العصر ويراعي القواعد الاستثماري السليمة
3. **تعبئة الموارد المالية من الأفراد والمؤسسات** وتوظيفها في مشاريع استثمارية منتجة تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
4. **دعم وتمويل القطاعات الاقتصادية الحيوية**، مثل العقار، الصناعة، التجارة، والخدمات، من خلال صيغ تمويل إسلامية كالمضاربة، المرابحة، والإجارة
5. تعزيز الشمول المالي من خلال تمكين الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل والخدمات المالية الملائمة.
6. **المساهمة في تطوير سوق الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، من خلال الابتكار في المنتجات وتوسيع شبكة الفروع والخدمات الرقمية.

[1] وثائق بنك البركة الجزائري

7. **تحقيق الربحية المستدامة** في إطار الالتزام بالأخلاق الإسلامية والمسؤولية الاجتماعية، بما يحقق التوازن بين العوائد الاقتصادية والبعد القيم

المطلب الثاني: الخدمات المصرفية و التمويلية التي يقدمها بنك البركة الجزائري

يقدم بنك البركة الجزائري خدمات مصرفية متنوعة تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية، تشمل الحسابات البنكية، وخدمات التمويل والاستثمار. ويعتمد البنك على صيغ تمويل شرعية متنوعة ، لتلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات. ويستهدف بذلك فئات المجتمع الراغبة في التعاملات الخالية من الفوائد الربوية ، كما هو مبين في الجدولين التاليين :

الجدول رقم (18) : الخدمات المصرفية المقدمة من طرف بنك البركة الجزائر

		تمويل الاستثمار	التمويل بالاعتماد التجاري، التمويل الكلاسيكي للاستثمارات الزراعية، استصناع، مشاركة، سلم
		التزام بالتوقيع	كفالة اعادة التسبيق، كفالة حسن التنفيذ، كفالة مناقصة
	التمويل الدولي	الضمانات الدولية	ضمانات التصدير، ضمانات الاستيراد
		تسديد النفقات	الاستيراد، التحويل الخرء التسليمة المستندية للتصدير، الاعتماد المستندي للتصدير والاستيراد
فئة المهنيين	اعمال المصرف اليومية	النقد الآلي	بطاقة التسديد والدفع، بطاقة سحب البركة
		المساعدة	الاستشارة
	الادخار والايداع	الادخار	دفتر الادخار
		الايداع	حساب الودائع غير المخصصة
	التمويلات الاستغلال والاستثمار والتزام بالتوقيع	العقار	تمويل شراء عقار جديد، تمويل البناء الذاتي أشغال توسيع مسكنا أشغال تهيئة شراء عقار مستخدم
		التجهيزات	تمويل شراء معدات مهنية
		السيارات	تمويل شراء سيارة سياحية ونفعية
	الدولي	الضمانات الدولية	ضمانات التصدير والاستيراد
		تسديد التدفقات	نقس التمويل لسوق المؤسسات
فئة الافراد	اعمال المصرف اليومية	حسابات الودائع، الخدمات، النقد الآلي، المساعدة	
	الادخار والايداع	الادخار، الايداع	
	التمويلات	العقار	تمويل شراء عقار جديد، تمويل بناء الذاتي اشغال توسيع مسكن، اشغال تهيئة شراء عقار مستخدم

المصدر: الوثائق الداخلية للبنك ، الموقع الرسمي لبنك البركة ، رابط : https://www.albaraka-bank.dz/%d8%a7%d9%84%d8%a8%d8%b1%d9%83%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d8%b2%d8%a7%d8%a6%d8%b1/?lang=ar تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/06/28 ،

الجدول رقم (19) : صيغ التمويل المعتمدة من طرف مصرف البركة للمؤسسات ، المهنيين و الأفراد

نوع التمويل	اسم العملية التمويلية	المفهوم الاسلامي لها
تمويل الاستغلال	تمويل المواد الاولية ونصف المصنعة	المرابحة / السلم
	تمويل السلع الموجهة لإعادة البيع	المرابحة / السلم
	تمويل الذمم	المرابحة / السلم
	تمويل ما قبل التصدير	المرابحة / السلم
تمويل الاستثمارات	التمويل التقليدي للاستثمارات	المرابحة / السلم / الاستصناع
	التمويل التأجيري	الاجارة
تمويل السيارات	تمويل السيارات السياحية	مرابحة
	تمويل السيارات النفعية	المرابحة/ الاجارة
تمويل التجهيزات	تمويل التجهيزات المهنية	المرابحة/ الاجارة
التمويل العقاري	تمويل السكن الجديد	المرابحة/ الاجارة
	تمويل السكن القديم	المرابحة/ الاجارة
	تمويل البناء الذاتي للسكن	المرابحة/ الاجارة
	تمويل الوسع	استصناع
	تمويل الاصلاحات المنزلية	استصناع

المصـــدر: مـــن اعـــداد الطالـــب اعتمـــاد علـــى الموقـــع الرســـمي لبنـــك البركـــة ، رابـــط : https://www.albaraka-bank.dz/%d8%a7%d9%84%d8%a8%d8%b1%d9%83%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d8%b2%d8%a7%d8%a6%d8%b1/?lang=ar تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/06/28

الشكل رقم (24): أهم المؤشرات المالية لبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2019-2023

المصدر : عن الموقع:
https://www.thebankerdatabase.com/index.cfm/banks/1110/Al-Baraka-Bank-Algeria?utm_source=chatgpt.com،

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/06/28

المطلب الثالث : النظام الهيكلي لبنك البركة الجزائري و فروعه عبر التراب الوطني

أولا : الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري

تم اعتماد هيكل تنظيمي جديد للبنك يُلغي ويعوض الهيكل السابق، وذلك في إطار إعادة تنظيم الهيكل العام للبنك، وقد جاء هذا الهيكل وفقًا للشكل التالي:

الشكل رقم(25) : الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري

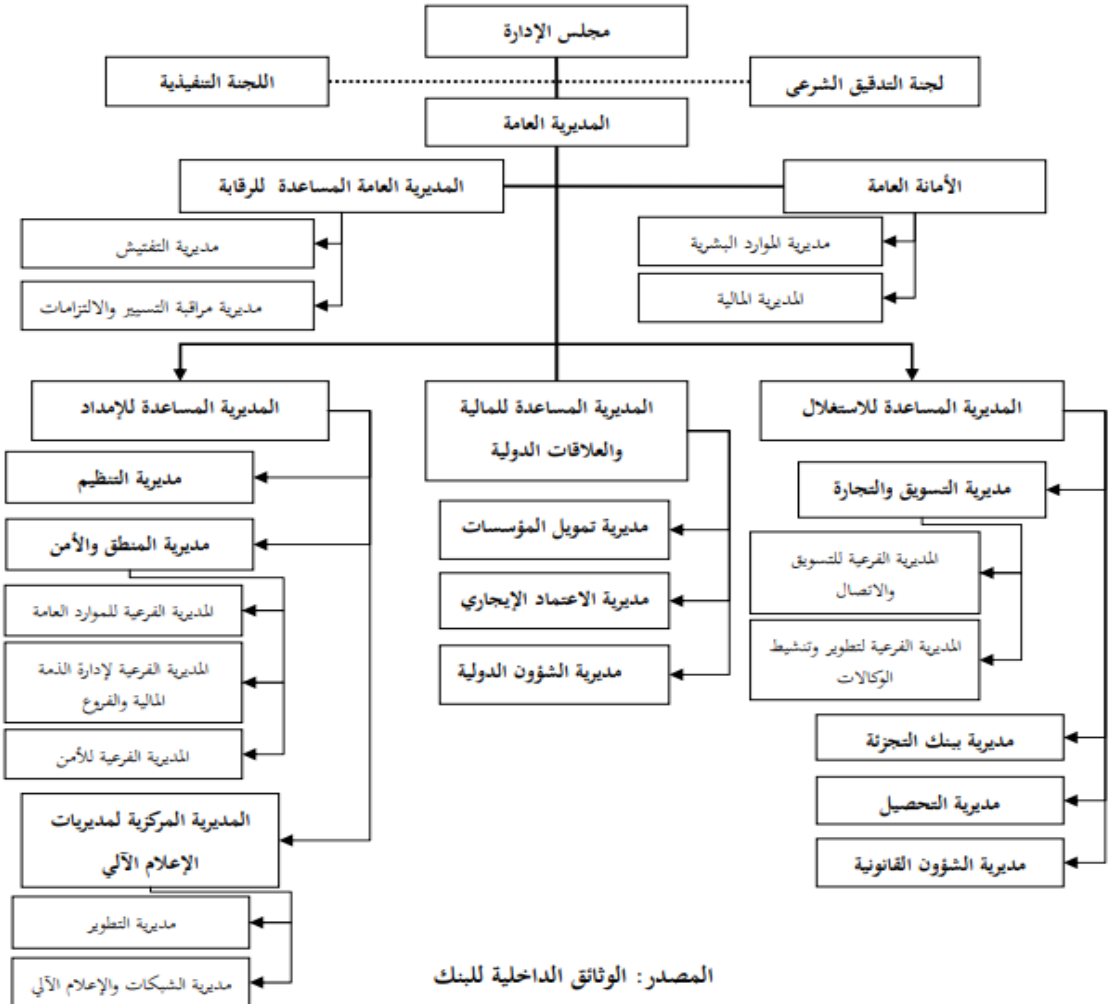

المصدر: الوثائق الداخلية للبنك

المصدر: الوثائق الداخلية لبنك البركة الجزائري

ثانيا : فروع بنك البركة الجزائري عبر التراب الوطني

يمتلك بنك البركة الجزائري حاليا شبكة فروع منتشرة عبر التراب الوطني وصلت إلى 34 فرع موزع عبر ربوع الوطن[1]، بنسبة مساهمة 1.5% من السوق المصرفية الجزائرية[2]، كما هو موضح في الشكل الأتي:

الشكل رقم(26) : فروع بنك البركة الجزائري عبر التراب الوطني

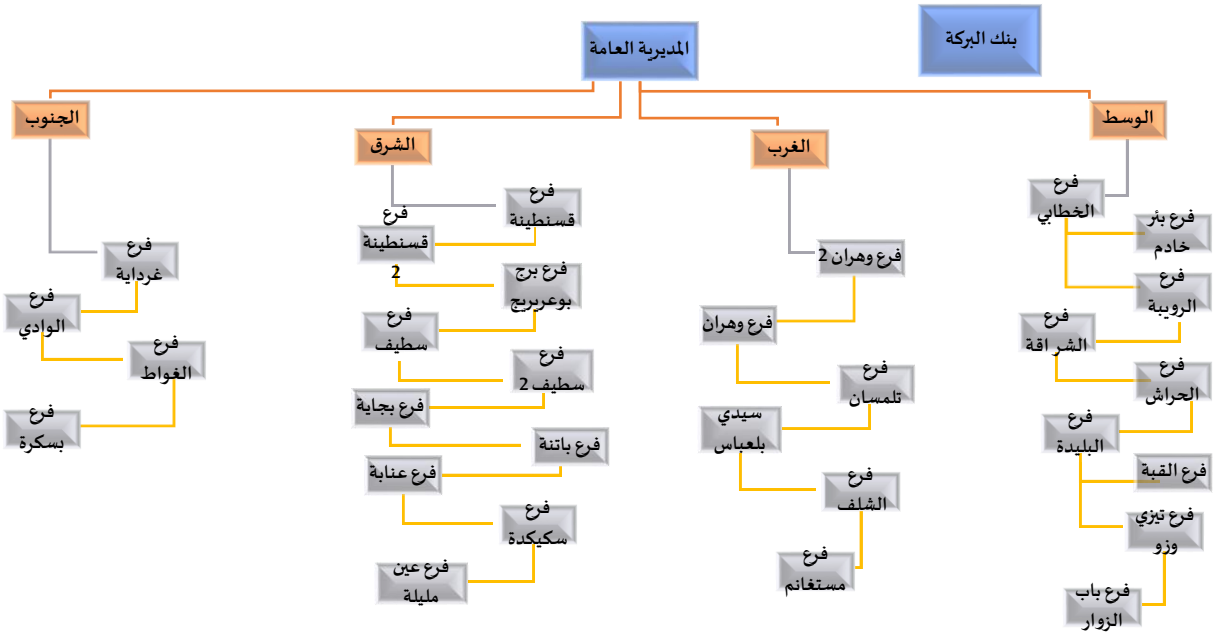

المصدر: عابي عبد النور، "أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على الرقابة في البنوك الإسلامية: دراسة حالة بنك البركة الجزائري" ،مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي الشعبة: العلوم المالية و المحاسبية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس، السنة الدراسية 2020 - 2021 ، ص 89

[1] بنك البركة الجزائري، "فروعنا البنكية ومراكز الخدمة"، الموقع الإلكتروني الرسمي، تم الاطلاع في 27 يونيو 2025، https://www.albaraka-bank.dz/%d9%81%d8%b1%d9%88%d8%b9%d9%86%d8%a7-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%84%d8%a8%d9%86%d9%83%d9%8a%d8%a9-%d9%88-gab/?lang=ar.

[2] نفس المرجع السابق ، ص 293

المطلب الرابع : دراسة تحليلية لصيغة التمويل عن طريق اجارة منتهية بالتمليك للأفراد بوكالة مستغانم

الفرع الأول : نشأة و مهام كالة مستغانم.

أولا: نشأة كالة مستغانم "بنك البركة"

تأسست وكالة مستغانم لبنك البركة الجزائري في 2015 الواقعة بمنطقة حضارية 3، قطعة رقم F06/FO، صلامندر، بلدية وولاية مستغانم ، و باشرت نشاطها الفعلي بتاريخ 01 مارس 2015. وقد تم افتتاح الوكالة تحت إشراف السيد كاشير، المدير الحالي للوكالة ونائب المدير ، إضافة إلى حضوري بصفتي رئيس مصلحة الالتزامات، إلى جانب خمسة موظفين آخرين.

ثانيا : الهيكل التنظيمي للوكالة مستغانم

-مدير الوكالة : يتولى مسؤولية التسيير العام لنشاط الوكالة ومتابعة أداء ها التجاري ، كما يُمثل البنك ويُشرف على مراقبة و متابعة العمليات المصرفية المنفذة ، وتسيير الموارد المالية والبشرية

-نائب المدير : يُكلف بالأعمال الإدارية ، ويتولى مهام المدير عند غيابه، مما يضمن استمرارية العمل وفق الأهداف **-المصالح الرئيسية في الوكالة:**

- **مصلحة الإلتزامات :** مسؤولة عن تنفيذ سياسة البنك في ما يخص تمويل مشاريع الاستغلال والاستثمار لصالح المؤسسات و المهنيين، و كذا التمويل العقاري و الاستهلاكي للأفراد
- **مصلحة الصندوق والمحفظة :**تتكفل بالعمليات النقدية وحفظ الأصول.
- **مصلحة التجارة الخارجية :**مختصة بالعمليات المصرفية الدولية.

ثالثا : الخدمات المصرفية و التمويلية التي تقدمها وكالة مستغانم

1) الخدمات المصرفية :

- **فتح الحسابات البنكية :** (جارية، توفير، واستثمار بصيغ شرعية كالمضاربة).
- **وسائل الدفع:** (بطاقات الدفع، إصدار الصكوك، تحويلات مالية داخلية وخارجية).
- **الإيداع والاستثمار:** (شهادات استثمار، ودائع استثمارية، إدارة السيولة).
- **الخدمات المصرفية الإلكترونية:** (منصة رقمية، رسائلSMS ، تتبع الحسابات إلكترونيًا).
- **الاستشارات والخدمات المساندة:** (كشوف حساب، متابعة العمليات البنكية).

2) المنتجات التمويلية:

تقدم وكالة بنك البركة مستغانم باقة متنوعة من الخدمات التمويلية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تشمل تمويل الأفراد، المهنيين، والمؤسسات. ترتكز هذه الخدمات على صيغ تمويلية إسلامية مثل:

- الإجارة المنتهية بالتمليك :لتمويل اقتناء السكنات أو السيارات أو التجهيزات.
- المرابحة :لشراء السلع الاستهلاكية أو المواد الخام أو الآلات.
- المشاركة والمضاربة :لتمويل المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة.
- الاستصناع :لتمويل عمليات البناء أو تجهيز المشاريع وفق طلب مسبق.

وتمتاز هذه الخدمات بمرونتها، وإمكانية تكييفها وفق احتياجات الزبائن وقدراتهم المالية، مع الحرص على احترام الضوابط الشرعية من خلال الرقابة الدائمة من الهيئة الشرعية للبنك.

الفرع الثاني : أساسيات تطبيق صيغة التمويل بالأجارة منتهية بالتمليك "للأفراد" ببنك البركة

تعد الإجارة المنتهية بالتمليك في بنك البركة الجزائري من أهم صيغ تمويلية إسلامية تاتي في المرتبة الثانية بعد الصيغة المرابحة، تسمح للأفراد اقناء منزلا من عند أحد المرقين العقارين أو أحد الخواص ، من خلال عقود إيجار تتضمن وعداً بالتمليك في نهاية مدة الإيجار أو أثناءها ، تهدف هذه الصيغة إلى تيسير امتلاك العقار للأفراد بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية

أولا : مفهوم الاجارة منتهية بالتمليك

1.تعريف الاجارة منتهية بالتمليك

مفهوم الإجارة المنتهية بالتمليك : هو عقد إيجار الأصول المنقولة و غير المنقولة مقرون بوعد بالبيع لفائدة المستأجر، و يتعلق الأمر بتقنية تمويل حديثة النشأة نسبيا ، حيث يتدخل في هذه العملية ثلاثة أطراف أساسيين هم: – مورد (البائع) الأصل،– المؤجر البنك أو المؤسسة التي تشتري الأصل لغرض تأجيره لعميله،– المستأجر الذي يؤجر الأصل الذي يحتفظ بحق الاختيار في الشراء النهائي بموجب عقد التأجير.

و من التعريف السابق[1]، يستنتج أن حق ملكية الأصل يرجع للبنك خلال طول مدة العقد، غير أن حق الاستغلال يعود للمستأجر .

عند انتهاء مدة العقد يمنح للمستأجر أحد الخيارات الثلاث الآتية:

- العميل ملزم باقتناء الأصل (عقد ايجار تمليكي)
- العميل له الخيار ما بين إعادة استئجار الأصل أو إعادته الى البنك (عقد الاجارة)
- يستأجر العميل مرة أخرى الأصل ا المؤجر.

الشكل رقم(27) : صيغة التمويل بالإجارة

المصدر : بنك البركة الجزائري، "الاجارة"، الموقع الإلكتروني الرسمي،تم الاطلاع في 28 يونيو 2025، https://www.albaraka-bank.dz/%

2.أنواع الإجارة المطبقة في البنوك الإسلامية[2]

تعتمد البنوك الإسلامية في نشاطها التمويلي على صيغ متعددة، من أبرزها الإجارة التمويلية و والإجارة التمويلية و التي تعرف كذلك بالأجارة المنتهية بالتمليك ، و تعرف هذه الأخيرة من أبرز صيغ التمويل المعتمدة ، حيث تقوم ي البنوك في عملية الإجارة بشراء ما يرغب فيه المتعاملون للأصل محل العقد (منقولة و غير منقولة)،سواء كان عقاراًت ذو الاستعمال سواء السكني او التجاري ، أو

[1] بنك البركة الجزائري، "الأجارة"، الموقع الإلكتروني الرسمي، تم الاطلاع في 28 يونيو 2025، https://www.albaraka-bank.dz/%

[2] عليش، فطيمة، عروس، أمينة، وفرقاني، سومية. "تمويل القرض العقاري في البنوك الإسلامية: دراسة حالة إجارة منتهية بالتمليك (بنك البركة الجزائري وكالة البليدة)"،*مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة*، المجلد 03، العدد 02، 2020، ص ISSN: 2602-7860170 ، بتصرف

معدات صناعية ، معدات طبية ، أو وسائل النقل ، و تأجر لهم مقابل أقساط شهرية أو دورية محددة ولمدة زمنية متفق عليها. كما يُمنحهم إمكانية تمليكهم له اذا طلبوا ذلك سواء خلال مدة الايجار او عند نهايتها في نهاية العقد الحق في تملّك الأصل أو إرجاعه للبنك، وهو ما يُضفي مرونة وتدرجاً على العملية التمويلية.

وقد تتخذ عملية التمليك في نهاية العقد عدة صور، منها ما يُنهي العقد بتمليك تلقائي،أو بعقد مستقل للبيع أو الهبة، أو بوعد سابق بالتمليك، أو بإعطاء المستأجر خيار التملك أو الإرجاع أو الاستمرار.

وتختلف هذه الصيغ حسب درجة الالتزام وطريقة نقل الملكية بما يتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية

ثالثا: شروط مطابقة مختلف عمليات التمويل بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك للشريعة الإسلامية[1]

- يجب أن يكون موضوع التأجير معروفا ومقبولا من الطرفين (استعمالالأصل المؤجر)
- يجب أن تكون عملية التأجير على أصول دائمة.
- الأصل المؤجر بما فيه التوابع اللازمة لاستعماله يجب أن يسلم لمستخدمه على الحالة الذي أجر من أجله.
- مدة التأجير، آجال التسديد ، مبلغ الإيجارات ، يجب أن تحدد و تعرف عند التوقيع على عقد التأجير
- يمكن تسديد الإيجارات مسبقا ، لأجل أو بأجزاء و هذا حسب اتفاق الطرفين. باتفاق الطرفين يمكن مراجعة الإيجارات ، مدة التأجير و كل البنود الأخرى للعقد.
- إن تلف أو انخفاض قيمة الأصل المؤجر لسبب خارج عن نطاق المستعمل لا يحمل هذا الأخير المسؤولية و عواقبها ، إلا إذا تم التأكد أنه لم يأخذ الاحتياطات اللازمة للحفاظ على الأصل
- يقع على عاتق البنك إجراء كل أشغال الصيانة و الإصلاح اللازمة لإبقاء الأصل المؤجر على حالة تأدية الخدمة التي استؤجر من اجلها، وهذا ما لم يوجد اتفاق مخالف لذلك ، كما يتحمل كل التكاليف الايجارية الواردة في عقد التأجير
- يضمن المستعمل صيانة الأصل المؤجر ، مع تحمل كل التكاليف الايجارية التي تظهر بعد تاريخ التأجير

[1] الطيب لحيلح، وفضيلة بارش، "الإجارة المنتهية بالتمليك في البنوك الإسلامية: دراسة حالة بنك البركة الجزائري"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، مقال علمي محكّم، 2018، ص 204

خامسا : الشروط الأهلية :

1- أن يكون مقيما أو غير مقيم جزائري الجنسية.
2- أن يكون موظفًا يتم تثبيته في المنصب بعقد غير محدد المدة (خبرة مهنية لا تقل عن 6 أشهر)؛ أو تاجرًا أو محترفًا أو متقاعدًا أو معيلًا
3- حمل قرار التخصيص الصادر من الشركة الوطنية للترويج العقاري أو مطور عقاري خاص معتمد من الدولة أو شهادة حجز في حالة البيع على االمخططة
4- إثبات دخل ثابت أقل من أو يساوي ستة (06) أضعاف الحد الأدنى الوطني للأجور(SNMG) ؛
5- إثبات دخل ثابت أكبر من أو يساوي ستة (06) أضعاف الحد الأدنى الوطني للأجور المضمون (SNMG)وأقل من أو يساوي اثني عشر (12) ضعفًا من الحد الأدنى الوطني للأجور،
6- أن يبلغ من العمر 70 عامًا في آخر موعد نهائي؛
7- الحصول على الحد الأدنى من بنسبة 10% من سعر العقار.

الفرع الثالث : الإجراءات العملية لتطبيق صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك للافراد (التأمين التاجيري).

يقوم بنك البركة الجزائري بتوفير صيغة التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك للأفراد المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ، تتراوح فيه حصة التمويل من البنك أقصاها إلى 90 من المائة من ثمن الشراء ، و مساهمة الزبون ب10 بالمائة كهامش الجدية[1] حسب قرار المجمع الفقهي المتعلق بهذه الصيغة، لأجل اقناء مترلا جديدا جاهزا أو قيد الإنجاز (البيع عى المخطط "VSP") من عند أحد المرقين العقارين ، أو مسكن قديم من أحد الخواص ،

يتم تطبيق هذه الصيغة على أساس أن بنك البركة الجزائري يقوم باقتناء العقار الذي يرغب فيه العميل الذي تتوفر فيه الشروط الأهلية المطلوبة باسم المؤسسة[2]، ثم يؤجّره له بناءً على عقد إجارة محدد المدة

[1] المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية ، المعيار الشرعي رقم 8، فإن" هامش الجدية "هو مبلغ نقدي يقدمه العميل ليعبِّر عن جدية طلبه ويغطي التعويض عن الضرر إذا نكّل بوعد

[2] انظر الشروط الأهلية، بنك البركة الجزائري، "الأجارة"، الموقع الإلكتروني الرسمي، تم الاطلاع في 28 يونيو 2025 على:
https://www.albaraka-bank.dz/%d8%af%d8%a7%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%a8%d8%b1%d9%83%d8%a9-%d9%8a%d8%b3%d8%b1/?lang=ar

والشروط تحت التسمية " عقد تأجير عقاري منتهي بالتمليك " ، لفترة محددة مقابل دفعات إيجارية، مع منحه وعداً بتمليكه إياه في حالة تسديد كلي للأقساط المقررة أو نهاية المدة.

و لا تنتقل الملكية إلى العميل إلا بعد تسديد كل الأقساط المقررة وإبرام عقد التمليك النهائي" مستقل"، سواء عن طريق البيع الرمزي أو الهبة، بما ينسجم مع الضوابط التي أقرّها مجمع الفقه الإسلامي الدولي بضرورة الفصل بين عقدي الإجارة والتمليك.

يجدر للأشارة ، تقترح صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك في بنك البركة الجزائري، ضمن منتج "دار البركة يسير " المخصص لتمويلات العقارية للأفراد.[1]

وتتمثل الإجراءات العملية لتطبيق صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك للأفراد لأجل اقتناء العقار على مستوى وكالة مستغانم ، ، وفقا للمراحل التالية :

1. يقدم العميل (المستأجر) للبنك طلب التمويل لأجل شراء العقار موضوع التمويل ويقوم باختيار العقار الذي يريد اقتناءه ويتفاوض مع البائع أو المرقي العقاري في حالة اقتناء مسكن جاهز، أو في طور الإنجاز حول شروط الشراء
2. بعد دراسة ملف التمويل من هيئات البنك المختصة(مديرية التمويل العقاري) على مستوى المديرية العامة ، و بعد الحصول على الموافقة ، يقوم المكلف بالزبائن على مستوى وكالة مستغانم باستخراج رخصة التمويل من نظام المعلومات "GED" ، ليسلمها لرئيس مصلحة الالتزامات من أجل اطلاع

[1] منتج "دار البركة يسير"،يعد أحد العروض التمويلية التي يقدمها بنك البركة الجزائري ، **و أهم ميزاته و خصائصه تتمثل في ما يلي :**

- **الصيغة الشرعية** :الإجارة المنتهية بالتمليك (التأجير مع الوعد بالتمليك).
- الهدف :تمويل اقتناء مسكن جاهز، اقتناء العقارات والسكنات الجاهزة أو في طور الإنجاز في اطار البيع على المخطط
- **العملاء المستفيدون** :الأفراد (موظفون، مهنيون، متقاعدون).
- **مدة التمويل** :تصل إلى 25 سنة حسب الشروط.
- **الضمانات** : تملك العقار باسم البنك ، تأمين تكافلي.،تعهد بالاقتطاع

على تفاصيلها و معرفة ما يخص مبلغ و مدة التمويل الممنوحة و كذا الضمانات و الشروط التي أقرتها" لجنة المديرية العامة للتمويل " ، ليقوم بتسليمها للمدير الوكالة من أجل التوقيع عليها ،

3. يتولى المكلف بالدراسات تبليغ المستفيد بإشعار كتابي يفيد منحه رخصة التمويل ، ليقوم بعدها اجراء عملية فتح حساب جاري لصالح المستفيد ، على ان يقوم بتسديد مبلغ مساهمة شخصية محددة سالفا في الرخصة باعتبارها الهامش الجدية ،

4. تتولى المكلفة بالشؤون القانونية بتحصيل عقد الاجارة وفق نموذج البنك بعد تحريره من طرف الموثق و كذا الضمانات و الشروط ، و ارسالها لمديرية الشؤون القانونية من أجل دراسة هذه الضمانات.

5. بعد تحصيل كافة الضمانات الشخصية و العينية المطلوبة و كذا عقود التامين المبينة في رخصة التمويل ، يتم تعبئة التمويل ، وتسليم ثمن الشراء للموثق بواسطة شيك بنكي تحت مسوولية الذي تسند اليه مهمة تحرير عقد بيع العقار نهاءي لصالح البنك ،، مع ضرورة تحصيل إشهاد منه على أن العقد قد تم توقيعه و أنه يتعهد بتسجيله و شهره. بمديرية الضرائب المختصة إقليميا

6. يبرم عقد التملك (شراء العقار) بين مدير الوكالة للبنك (المشتري) مع البائع بحضور الموثق ،

7. يبرم عقد إجارة المنتهية بالتمليك بين البنك والعميل " عقد تأجير عقاري منتهي بالتمليك" يتضمن مبلغ الأقساط الشهرية، مدة السداد ، وشروط الانتفاع. يوكل البنك العميل للقيام باستلام المفاتيح و العقار من المرقي العقاري أو البائع نيابة عنه، والقيام بكل الإجراءات الإدارية المتعلقة بالانتفاع بالعين المؤجرة

8. يبدأ البنك بتأجير العقار للعميل مقابل دفعات إيجارية محددة.، و يبدا سريان تنفيذها على اثر امضاء عقد الاجارة من طرف العميل ،

9. يجب ان يكون تحرير تاريخ عقد الاحارة التي تم امضاءه سابقا ، الا بعد تاريخ فعلي لتسليم مفاتيح العقار اثباتا لملكية القار لصلح البنك ، استنادا للإجراءات البنك المعمول بها و بأخص ان يكون مطابق للضوابط و الأحكام الشرعية المتعلقة بهذه الصيغة

10. تُحتسب الدفعات الإيجارية وفقًا لفترة العقد، وتراعي ثمن شراء الأصل، وقيمته، وهامش ربح مناسب للبنك.

11. يبقى البنك مالكًا للأصل طيلة فترة التأجير، ولا تنتقل الملكية للعميل إلا بعد سداد كامل الأقساط.
12. ينتهي عقد الإجارة "عقد الإجارة المنتهية بالتمليك للأفراد" بتسديد كافة الإيجارات المتفق عليها في أجلها او خلال فترة السداد ، و يتنازل البنك لصالح العميل على العقار مقابل قيمته المتبقية،
13. في نهاية مدة الإجارة، يُبرم عقد مستقل لنقل الملكية،

الشكل رقم(28) : الخطوات العملية للإجارة المنتهية بالتمليك

الشكل رقم 37 : الخطوات العملية لاجارة المنتهية بالتمليك

المصدر : لحيلح، الطيب، وبارش، فضيلة. "الإجارة المنتهية بالتمليك في البنوك الإسلامية: دراسة حالة بنك البركة الجزائري"، مجلة علمية محكّمة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2018،

الجدول رقم (20) : طور نسبة تمويلات بصيغة اجارة منتهية بالتمليك الممنوحة للأفراد لشراء العقار خلال الفترة 2015-2025 :

السنة	مبلغ تمويلات اجارة
2015	13 150 000,00
2016	33 797 049,00
2017	12 185 049,12
2018	11 591 541,21
2019	48 125 907,90
2020	21 731 736,00
2021	35 467 702,24
2022	113 109 032,06
2023	53 976 193,00
2024	22 030 556,00
2025	23 520 757,00
مجموع	**388 685 523,53**

الشكل رقم (29) : تطور نسبة التمويلات بصيغة اجارة منتهية بالتمليك خلال الفترة : 2015-2025

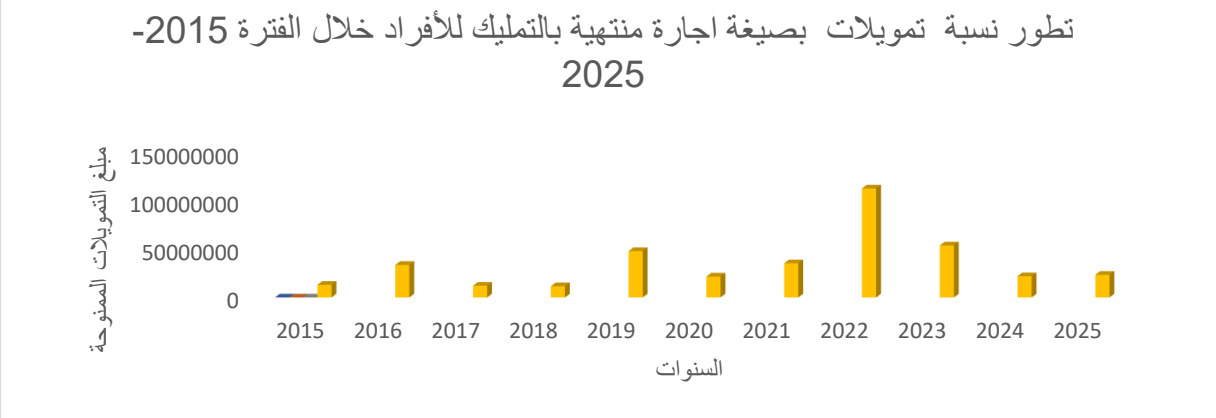

الشكل رقم (30) : عدد المستفيدين من التمويلات بصيغة اجارة منتهية بالتمليك خلال الفترة : 2015-2025

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الوثائق الداخلية لبنك البركة الجزائري

الجدول رقم (21) : يوضح بعض الاجراءات و المنتجات المخالفة لمبدأ المشاركة في الربح و الخسارة في بنك البركة الجزائري

الجدول رقم (01) يوضح بعض الإجراءات والمنتجات المخالفة لمبدأ المشاركة في الربح والخسارة في بنك البركة الجزائري

المخالفة	رأي الفقهاء
تحميل المستأجر مسؤولية عدم مطابقة الاصول المنقولة للمواصفات وكل نزاع قد ينشأ بخصوص الأصول المنقولة مع البائع الأول باعتباره متعديا أو مقصرا في أداء الوكالة	إن ضمان العين المؤجرة يكون على المالك لا على المستأجر، وبذلك يتحمل المؤجر ما يلحق العين من غير ناشئ من تعد المستأجر أو تفريطه
إلزام المستأجر بالتكفل بالصيانة الدورية للأصول المنقولة وبإجراء الاصلاحات الضرورية لها أثناء تنفيذ العقد	تكون نفقات الصيانة غير التشغيلية على المؤجر لا على المستأجر طوال مدة الإجارة
توكيل المستأجر بتأمين الأصول المنقولة وتجديد التأمين طيلة مدة الايجار ضد كافة المخاطر	يجب أن يكون التأمين تعاونيا إسلامياً لا تجارياً، وأن يتحمله المالك المؤجر وليس المستأجر
فرض غرامة تأخير على العميل في حالة تأخره عن الدفع	إذا تأخر المشتري المدين في دفع الأقساط عن الموعد المحدد فلا يجوز إلزامه أي زيادة على الدين بشرط سابق أو بدون شرط، لأن ذلك ربا محرم
يعتبر العميل المسؤول الوحيد فيما يخص نوعية ومواصفات البضاعة محل عقد المرابحة، ويلتزم بعدم الرجوع على المصرف بخصوص أي عيب أو خلل في هذه السلع	تقع مسؤولية التلف قبل التسليم على المأمور، وتبعة الرد بالعيب الخفي ونحوه من موجبات الرد بعد التسليم، وتوافرت شروط البيع وانتفت موانعه
يلتزم العميل بتأمين السلع محل العقد (المرابحة) ضد كافة المخاطر مع إعطاء المصرف الحق في ان يحل محله في قبض أي تعويضات في حالة حدوث أي حادث	التأمين على سلعة المرابحة مسؤولية المؤسسة في مرحلة التملك، وتقوم بهذا الإجراء على حسابها باعتبارها مالكة للسلعة وتتحمل المخاطر المترتبة على ذلك

المصدر : مختار بونقاب، دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي دراسة حالة بنك البركة الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ،العدد 05 ، ديسمبر 2016، ص 56

خلاصة الفصل:

تعتبر الإجارة المنتهية بالتمليك، صيغة تمويلية حديثة نسبيا ذات أهمية كبيرة[1] ، تتماشى مع الضوابط الشرعية وبعيد عن الربا هذه الصيغة ، حيث تستخدم هذه الصيغة المميزة كثيرا من طرف بنك البركة الجزائري و تأتي في المرتبة الثانية بعد المرابحة تمويل استثمارات عملائه ، كما تعتبر من صيغ التمويل المتوسطة و الطويلة المدى لأجل تمويل الأصول و الاستثمارات (المنقولة وغير المنقولة) للموسسات ، المهنيين و كذلك الافراد لحل اقتناء عقار او شقة ، استجابة لزيادة الإقبال الأفراد على التمويل العقاري ، وهدا ما يسمح لتعزيز الشمول المالي التي تطمح لها الجزائرفي سياستها النقدية و المالية.

وتتجلى أهمية هذه الصيغة في تمكين المتعاملين من الانتفاع بالأصول دون الحاجة إلى شرائها نقداً، مع إمكانية تملّكها لاحقاً إما بسعر رمزي أو عن طريق هبة، وذلك بحسب ما يُنص عليه في العقد. وتستند هذه الصيغة إلى تحقيق التوازن بين تمويل حاجات الزبون وتحقيق هامش ربح مشروع للبنك يعادل في كثير من الأحيان الأرباح المتوقعة من صيغ أخرى كالمرابحة،

كم للتأجير مزايا و إيجابيات كثيرة ، حيث تتيح لهم تجديد معداتهم قديمة وبالتالي الاستفادة من آخر التطورات التكنولوجية. من ناحية أخرى ، يمنح لهم ميزة عدم تجميد أموالهم على المدى المتوسط و الطويل في حالة اقتناء عن طريق التمويل الذاتي أو عن طريق تمويل استثماري.الميزة الثانية لهذه الصيغة تكمن في قوة الضمان التي تقدمه هذه الصيغة للبنك بوصفه المالك القانوني للعقار المؤجر بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين

[1] بنك البركة الجزائري، "الأجارة"، الموقع الإلكتروني الرسمي، تم الاطلاع في 28 يونيو 2025، https://www.albaraka-bank.dz/%

خاتمة عامة

الخاتمة

تُعد الهندسة المالية الإسلامية أحد أهم الوسائل الابتكارية لتطوير أدوات مالية شرعية تستجيب لاحتياجات فئات واسعة من المجتمع، وتسهم في إدماجها في المنظومة المصرفية الرسمية، خاصة في البلدان الإسلامية كحال الجزائر، التي لا يزال فيها الشمول المالي يعرف نسباً منخفضة مقارنة بالمعدلات العالمية.

وقد تناولت هذه الدراسة – من خلال الشق النظري والتطبيقي – دور الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق هذا الهدف، مع التركيز على تطبيق صيغة تمويل الإجارة المنتهية بالتمليك في بنك البركة الجزائري، كأحد أهم نماذج التمويل الإسلامي التي تجمع بين التمليك التدريجي والمنفعة المباشرة.

تُبرز هذه الدراسة أن منتجات الصيرفة الإسلامية ببنك البركة الجزائري تلعب دوراً محورياً في تعزيز الشمول المالي، من خلال توفير حلول تمويلية تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتستجيب لاحتياجات الأفراد والمؤسسات على حد سواء. ويُعد تمويل الإجارة المنتهية بالتمليك أحد أبرز هذه الصيغ، لما يتيحه من إمكانية تملك الأصول المنقولة وغير المنقولة بطريقة شرعية وميسّرة، مما يُساهم في إدماج فئات واسعة من المجتمع، كانت سابقاً خارج النظام المالي التقليدي، خاصة تلك التي تفضل التعاملات المتوافقة مع الشريعة. ويعكس الإقبال المتزايد على هذه المنتجات مدى تطور الوعي المالي لدى الجزائريين، ورغبتهم في الولوج إلى خدمات مصرفية أخلاقية، تُحقق لهم الاستقرار المالي والاقتصادي، وتُعزز من تكافؤ الفرص داخل المنظومة المصرفية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن هذه الصيغة تلقى قبولاً متزايداً من طرف العملاء، خاصة من ذوي الدخل المتوسط والراغبين في امتلاك أصول مثل السكن أو المركبات بطريقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، ما يعكس الدور الحيوي للهندسة المالية في تعزيز الشمول المالي وتوسيع قاعدة المستفيدين.

أولاً: النتائج

أ- النتائج النظرية:

- أن الهندسة المالية الإسلامية توفر حلولاً مالية مبتكرة تتماشى مع أحكام الشريعة وتلبي الحاجات التمويلية المعاصرة.
- من خلال توظيف صيغ كالإجارة المنتهية بالتمليك، يتمكن الأفراد من تحقيق أهدافهم التمويلية دون الوقوع في الربا أو العقود المحرمة.
- الشمول المالي في بيئة إسلامية لا يمكن أن يتحقق إلا عبر تفعيل منتجات متوافقة شرعاً تحترم الخصوصية الدينية والثقافية.

ب- النتائج التطبيقية (من واقع الدراسة الميدانية):

- تطبيق صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك في بنك البركة الجزائري أثبت جدواه وفاعليته في تمويل الأفراد والمؤسسات.
- من خلال المقابلات وتحليل البيانات، تبين أن هذه الصيغة ساعدت على تمكين عدد كبير من العملاء من الحصول على أصول ثابتة كالسيارات والمساكن.
- رغم فعاليتها، لا تزال هناك بعض التحديات من حيث التوثيق، وضمانات التأمين، والتكلفة الكلية مقارنة بالمنتجات التقليدية.

ثانياً: التوصيات

بالاستناد إلى نتائج الدراسة التطبيقية حول صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك الموجهة للأفراد، ووفقاً للخبرة المهنية التي راكمتها بصفتي رئيس مصلحة التمويلات بوكالة بنك البركة – مستغانم، والتي تمتد لأكثر من خمس عشرة سنة في مجال الصيرفة الإسلامية، يمكن تقديم التوصيات التالية بصيغة أكاديمية منظمة:

1. إنشاء مركز بحث علمي تابع لبنك البركة الجزائري، يتولى دراسة وتطوير صيغ تمويلية مبتكرة تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، بما يلائم احتياجات السوق الجزائرية ويساهم في توسيع نطاق المنتجات المالية الإسلامية.
2. تعزيز الشراكة مع الباحثين والفقهاء من خلال فتح المجال أمامهم للاطلاع على آليات العمل التمويلي داخل البنك، بهدف تحفيز البحث العلمي، تطوير الصيغ التمويلية، وتحيين الفتاوى ذات الصلة برفع الإشكالات الشرعية المرتبطة ببعض العقود المعتمدة.
3. تطوير الكفاءات البشرية عبر تقديم برامج تكوين وتأطير مستمرة ورفيعة المستوى لفائدة موظفي البنك، قصد تمكينهم من شرح وتبسيط الصيغ الإسلامية للزبائن بطريقة مقنعة، بما يعزز ثقة العملاء ويزيد من تنوع استعمال المنتجات المالية الإسلامية.
4. تعزيز التوعية المالية للعملاء من خلال إنشاء نوافذ أو مراكز داخلية مخصصة لتقديم شروحات مبسطة وعلمية حول مختلف الصيغ التمويلية الإسلامية، مما يوسع آفاق الزبائن ويمكنهم من اتخاذ قرارات تمويلية واستثمارية مبنية على دراية وفهم شامل.
5. تشجيع الابتكار وتطبيق أدوات الهندسة المالية الإسلامية لتطوير منتجات تمويلية جديدة تتجاوز النمط التقليدي، مع التركيز على ملاءمة هذه الأدوات لخصوصيات الاقتصاد الجزائري، خاصة في ظل الطلب المتزايد على التمويل الإسلامي.

ثالثاً: آفاق الدراسة

استناداً إلى هذه الدراسة، يمكن التطلع مستقبلاً إلى إجراء أبحاث أكثر تخصصاً حول تحسين نماذج تطبيق التمويلات الإسلامية في الجزائر، مع التركيز على تطوير مؤشرات أداء لقياس أثر هذه الصيغ على الشمول المالي. كما يُقترح إعداد دليل عملي محلي مستند إلى معايير هيئة الأيوفي، يُوجه تصميم وتطبيق منتجات التمويل الإسلامي في الجزائر، مما من شأنه رفع جودة الأداء المالي وزيادة الثقة العامة في هذه البدائل الشرعية.

قائمة المراجع و المصادر

المراجع باللغة العربية

- **القرآن الكريم (برواية ورش) .**

أولا : الكتب

1- عبد الكريم قندوز(2008) ، الهندسة المالية الاسلامية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان.

2- الدكتور فايز حسن الأشقر ادارة الهندسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية (دولة مجلس التعاون الخليجي نموذجا) ديسمبر 2001

3- السويلم سامي بن ابراهيم التحوط في التمويل الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة الأولى، 2007،

4- د سامي إبراهيم السويلم ، "صناعة الهندسة المالية: نظرات في المنهج الإسلامي "، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للاستثمارنسخة منقحة أفريل 2004 .

5- مرضي بن مشوح العتري، " فقه الهندسة المالية الإسلامية » دراسة تأصيلية تطبيقية" ، الطبعة الأولى، 2015،

6- كتاب البيوع، باب إذا أراد بيع تمر بتمر خير منه ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2001،

7- حافظ عبد الرحمان ، 2005 ، نظرية الغرر في البيوع – دار السلام – القاهرة – مصر الطبعة

8- كتاب البيوع ، باب النهي عن بيع الحصاة و البيع

9- أشرف محمد دوابه "الصكوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق،" ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، 1430م،

10- السويلم سامي بن إبراهيم، "مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي"، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2011،

ثانيا : الأطروحات و المذكرات

1- رديف مصطفى، "الهندسة المالية الإسلامية في ظل المالية الربوية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي جامعة الجيلالي ليابس بسيدي بلعباس، السنة الجامعية : 2015/2014

2- آمال لعمش دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية، مذكرة ماجيستر في الدراسات المالية والمحاسبية المعمقة، جامعة سطيف، 2012،

3- بوشلاغم نور الدين "الهندسة المالية الإسلامية كآلية لتطوير صناعة المنتجات المالية " دراسة لنماذج مالية إسلامية مبتكرة،"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم في العلوم الاقتصادية جامعة وهران 2، السنة الدراسية 2018-2019 ،

4- حنان عبدلي "دور الهندسة المالية في تحقيق كفاءة الأسواق المالية في ظل التوجه العالمي نحو الصناعة المالية الإسلامية" دراسة عينة من الأسواق المالية الناشئة أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: تحليل اقتصادي كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03 2017-2018،

5- عبد الكريم قندوز، "صناعة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية" ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات تحضير شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 2007

6- ولد عوالي أمنة دور الشمول المالي في تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة الجزائر – أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية الموسة جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، السنة الجامعية : 2023/2022

7- أمنة خلج "دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمىول المالي في الدول العربية بالإشارة إلى حالة الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية ،تخصص مالية وتأمينات، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، السنة الجامعية :2023/2022،

8- أمنة خلج "دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالإشارة إلى حالة الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية ،تخصص مالية وتأمينات، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، السنة الجامعية :2023/2022،

9- بن جباس، ياسمين. واقع ومتطلبات تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر: دراسة حالة البنكين البركة والسلام خلال الفترة 2008-2021، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص مالية وبنوك، جامعة يحي فارس - المدية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم المالية والمحاسبة، ، السنة الجامعية 2023 -2024 ،

10- مخلوفي، طارق. متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص مالية وبنوك، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2019-2020،

ثالثا : المقالات العلمية :

1- سعاد يوسفاوي عبد السلام مخلوفي دور الهندسة المالية الاسلامية في ابتكار منتجات مالية إسلامية"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 01 مارس 2017،.

2- هناء محمد هلال الحنيطي "دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمات المالية"، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي

3- د سليمان ناصر، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، يومي 5 و 6 ماي 2014م

4- خنيوة-محمد-الأمين وحنان علي موسى " منتجات الهندسة-المالية-الإسلامية الواقع والتحديات ومناهج التطوير-https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/03_.pdf

5- عطيل هارون ،مصطفاوي محمد أمين «الشمول المالي و مؤشرات قياسيه العالمية و المحلية"، مجلة الاقتصاد و التنمية، المجلد:08 العدد01: (2020

6- مفيدة الأحسن " ، كريم بيشاري، رفيق الأحسن واقع الشمول المالي في الجزائر (واقع وتحديات) دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر من 2011 الى 2021 مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 12 / العدد 02 ديسمبر (2023)،

7- سعاد بوشلوش تحديات الشمول المالي في الجزائر ومتطلبات تطويره ،المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، جامعة بومرداس (الجزائر) المجلد 05 العدد 02 السنة: 2022،

8- د. كركار مليكة، "الشمول المالي : هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر" ،مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد رقم 10 العدد3 (2019) ،

9- حدباوي أسماء، " دور الصيرفة الاسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر 2011-2021" ، مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد17 العدد 1 (2023)،

10- بن زاوي هاجر، طلال زغبة ، "أثر تطور الشمول المالي على النمو الاقتصادي " ، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 18 العدد 03 (2024) ،

11- صبري الفران ووليد بن طلحة،" الشمول المالي الرقمي" ، موجز سياسات العدد 17 ، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة ،ديسمبر 2020،

12- حمدي شريف الجيلالي دلالي الحبيب واقع و إستراتيجيات الشمول المالي بالدول العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مجلة بحوث الاقتصاد و المانجمنت المجلد 04 العدد 01 ،

13- هارون عطيل . محمد أمين مصطفاي ، الشمول المالي ومؤشرات قياسه العالمية والمحلية، مجلة الاقتصاد و التمنية

14- عيوش رتيبة ، بن لكحل محمد أمين ، "تحليل واقع الشمول المالي في الجزائر من خلال مؤشرات الشمول المالي للفترة 2015-2023 ، مجلس المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية ، المجلد 09 ، العدد01)2025

15- د.عابد صونية، الرقمنة والصيرفة الإسلامية آليتين لتعزيز الشمول المالي في الجزائر ، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي: رقمنة الخدمات المصرفية وتسويقها دوليا ضمن متطلبات تحقيق الشمول المالي في دول شمال إفريقيا ، جامعة العربي التبسي ـــ تبسة ـــ يوم 1 جويلية 2024،

16- فلاق صليحة ،سوداني نادية ، حمدي معمر ، تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة المعيار ، المجلد 12، العدد 1(2021)،

17- نواري لعلاوي ، خليل عبد القادر ، مساهمة النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي بالجزائر ، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث و الدراسات، المجلد 10، العدد 02 ديسمبر (2021)،

18- أيمن بوزانه ووفاء ،حمدوش، تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2018)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ، المجلد 6 ، العدد 1، 2021،

19- بن علية، بن عيسى، وقرش، عبد القادر. "الصيرفة الإسلامية كشكل من أشكال الصيرفة الشاملة في المصارف الخاصة في الجزائر – مع الإشارة لبنك البركة الجزائري"، مجلة الدفاتير الاقتصادية ،المجلد 08، العدد 02، 2018،

20- بن عثمان، بشير، وزينب، كريم. "أسس عمليات الصيرفة الإسلامية على ضوء المنظومة القانونية الجديدة (تنظيم 20-02، التعليمة 20-03)"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 9، العدد 1، جانفي 2023،

21- أ.حمزة شودار، الصناعة المالية الإسلامية في الجزائريين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية دراسة استقصائية لواقع وتطورات الصناعة المالية الإسلامية في العالم، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير ، العدد رقم 15 (2025) .

22- بلحية يمينة، موفق سهام، حماش نادية، " مكانة الصناعة المالية الاسلامية في الجزائر"، مجلة المنهل الإقتصادي، المجلد الأول، العدد الثاني، ديسمبر 2018 ، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الوادي،.

23- بن حوحو، ميلود ، "قراءة في أحكام النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية،." المجلة الجزائرية لقانون الأعمال، العدد الأول، جوان 2020،

24- العناني، محمد، وحوفاني، أسماء. "مدى التزام نظام الصيرفة الإسلامية في الجزائر بمبادئ العمل المصرفي الإسلامي: دراسة تحليلية للنظام 20-02"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 02، 2020،

25- بن حوحو، ميلود. "قراءة في أحكام النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، والتعليمة 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020، المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية"، المجلة الجزائرية لقانون الأعمال، العدد الأول، 2020،

26- بن عثمان، بشير، وكريم، زينب. "أسس عمليات الصيرفة الإسلامية على ضوء المنظومة القانونية الجديدة (تنظيم 20-02، التعليمة 20-03)"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 01، جانفي 2023

27- طيبي، آمال. "الشروط القانونية لتسويق المنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية – جامعة خنشلة(RDSP) ، المجلد 12، العدد 01، السنة 2025،

28- رنان، مختار. "الجيل الثالث من الإصلاحات النقدية والمصرفية في الجزائر: قراءة في مضمون القانون 23-09"، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 06، العدد 01، 2023،

29- عليش، ف.، عروس، أ.، وفرقاني، س. (2020). تمويل القرض العقاري في البنوك الإسلامية: دراسة حالة إجارة منتهية بالتمليك (بنك البركة الجزائري – وكالة البليدة). مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة2602-7860 :ISSN ، المجلد 03 ،(العدد 02)،

30- أ. حيدر، ناصر.(24 ديسمبر(2024 " قراءة في المادة 174 من قانون المالية لسنة 2025: مقاربة فقهية وقانونية لإصدار الصكوك السيادية في الجزائر." موقع الاقتصاد الإسلامي. تم الاطلاع عليه بتاريخ 27 يونيو 2025، من/https://islamic-economics.net/قراءة-في-المادة-174-من-قانون-المالية-لسنة-202/

رابعا : الملتقيات و الندوات :

1- بلعور سليمات، مداخلة بعنوان "خصائص الهندسة المالية الإسلامية" الملتقى الوطني الثاني حول واقع الهندسة المالية و افاق تطبيقها في الجزئر ، جامعة أدرار 28 -29 أكتوبر 2014

2- بن عطية سفيان الشارف ومكاوي الحبيب، "دور منتجات الهندسة المالية الإسلامية في تنشيط فعالية أسواق المال الإسلامية"، المؤتمر الدولي الأول حول الأسواق المالية الناشئة بين رؤى تقليدية ومستقبل إسلامي، جامعة سكيكدة، الجزائر، 7-8 أفريل 2015،

3- القرار رقم 65 (3/7) الصادر عن مجمع الفقه الإسلامي في مؤتمره السابع بجدة حول عقد الاستصناع ، 9-14 ماي 1992

4- عبد الستار أبو غدة ضوابط وتطوير المشتقات المالية في العمل المالي (العربون - السلم - تداول الديون) ورقة مقدمة للمؤتمر الثامن للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية يومي 18/19 ماي 2009

5- د عابد صونية،" الرقمنة والصيرفة الإسلامية: آليتين لتعزيز الشمول المالي في الجزائر}، مداخلة في الملتقى الدولي: رقمنة الخدمات المصرفية وتسويقها دوليا ضمن متطلبات تحقيق الشمول المالي في دول شمال إفريقيا ، تنظيم جامعة العربي التبسي ـــ تبسة

6- لعزيز فايد ،وزير المالية ، مداخلة خلال يوم إعلامي حول " "الشـــمول المـــالي والتغـــيرات المناخيـــة" بتاريخ 2023/05/04 ، عصرنة وتنويع المنتجات البنكية لتحسين مؤشرات الشمول المالي.

خامسا : التقارير

1- صندوق النقد العربي، التقرير السنوي لمبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية 2022 ،

2- بنك الجزائر التقرير السنوي 2022-2023

3- بنك البركة التقرير السنوي 2022-2023

سادسا : المجلات العلمية :

1- عبد الحميد عبد الرحيم الساعاتي ، "نحو مشتقات مالية إسلامية لإدارة المخاطر التجارية"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية،1999 المجلد 11،.

2- يوسف عبدالفتاح المرصفي الخيارات في العقود في الفقه الإسلامي "منشورات مجلة البحوث الفقهية المعاصرة

سابعا : القوانين و التنظيمات:

قانون 1990-10 المتعلق بالقرض والنقد، المؤرخ في 1990/04/14، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16 بتاريخ 1990/04/14.

1- قانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 يتضـــمن القـــانون النقـــدي والمصـــرفي ، الجريـــدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 43، الصادرة بتاريخ 27 جوان2023

2- قانون المالية رقم 13-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013، الجريـــدة الرسميـــة للجمهوريـــة الجزائريـــة العدد رقم 68

3- قانون المالية رقم 20-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2020، الجريـــدة الرسميـــة للجمهوريـــة الجزائريـــة العدد 83،

4- القانون الأساسي للبنك البركة الجزائري

5- نظام بنك الجزائر رقم 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 ، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 73، الصادر بتاريخ 09 ديسمبر 2018.

6- نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 16 مؤرخة في 24 مارس 2020.

7- نظام بنك الجزائر رقم 18 -02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 الذي يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية. الجريدة الرسمية رقم 73، 9 ديسمبر 2018

8- تعليمة بنك الجزائر رقم 01 المؤرخة في 14 فيفري 2018

9- تعليمة بنك الجزائر رقم 03-20 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات هو الخصائص التقنية لتنفيذها من قبل المصارف والمؤسسات المالية

10-ورقة العمل حول الشمول المالي، بنك الجزائر 2015 متاحة على الموقع-https://www.bank-of algeria.dz/pdf/.

المراجع باللغة الأجنبية

الكتب

1-Finnerty (1988), financial engineering in corporate finance an overview, financial management, vol17, no4, p14.

2-Kamel Eddine Bouatouata 2006, l'ingénierie financière ou l'application de l'art l'ingénieur a l'univers de la finance,Alger, Edition Grand - Alger Livres,

التقارير :

1-The World Bank, Global Financial Development: Financial Inclusion, Washington DC, 2014, p 5.

2-CGA PandMonetary Fund, financial inclusion measurementin the arab world)) workingworking, p1, January 2017

3- GPFI (2020), "G20 2020 Financial Inclusion Action Plan", Global Partnership and Financial Inclusion, Octobre 2020.

المواقع الإلكترونية

- أحمد محمد محمود نصار ، 2005 ، "التكييف الفقهي للعقود المالية المستجدة و تطبيقاتها على نماذج التمويل الإسلامية المعاصرة"، البنك الإسلامي الأردني ، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي ، ص 3 متوفرة على الرابطhttp://iefpedia.com/arab/?p2614

- د. محمد البلتاجي، "الضوابط الشرعية للعمل المصرفي الإسلامي"، http://www.bltagi.com/dawabet eltamweel.htm

- عن الموقع https://indiacsr.in/a-brief-history-of-financial-inclusion/

- موقع مجموعة البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview..

- موقع مجموعة البنك الدولي مرجع سابق

- https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex [1]

- الموقع الرسمي لـ "تجمع النقد الآلي": أطلع عليه بتاريخ 2025/06/25، https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet

- الموقع الرسمي لـ "تجمع النقد الآلي": أطلع عليه بتاريخ 2025/06/25 https://giemonetique.dz/ar/activite-paiement-sur-tpe/

- وكالة الانباء الجزائرية، "مزاري: صيرفة إسلامية: ارتفاع إجمالي الودائع إلى أكثر من 900 مليار دج نشر بتاريخ 14 ماي 2025، متاح عبر: الموقع : https://www.aps.dz/ar/economie/180157-

- ".موقع أوراس .(14 ماي 2025)، " تمويلات بالمليارات وقفزة بـ 25%.. الصيرفة الإسلامية تفرض مكانتها في الجزائر"، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/06/27على الموقع : تمويلات بالمليارات وقفزة بـ 25 //https://www.awras.com%..

- وكالة الانباء الجزائرية (21مارس 2025)، "النظام البيئي للصيرفة الاسلامية بالجزائر مقبل على مزيد من التطور مع إطلاق الصكوك"؛ تم الاطلاع بتاريخ 2025/06/27، بتصرف على الموقع : https://www.aps.dz/ar/economie/177450-2025-03-21-11-22-00

- بنك البركة الجزائري، ندوة البركة،" المصرفية الإسلامية من التأسيس الى التمكين و تحدياتها المستقبلية – بنك البركة نموذجا "، الموقع الرسمي ،تم الاطلاع 2025/06/27،متاح على/https://www.albaraka-bank.dz :

- بنك البركة الجزائري، "فروعنا البنكية ومراكز الخدمة"، الموقع الإلكتروني الرسمي، تم الاطلاع في 27 يونيو 2025

- بنك البركة الجزائري، "الأجارة"، الموقع الإلكتروني الرسمي، تم الاطلاع في 28 يونيو 2025، https://www.albaraka-bank.dz/%

- بنك البركة الجزائري، "الأجارة"، الموقع الإلكتروني الرسمي، تم الاطلاع في 28 يونيو 2025، https://www.albaraka-bank.dz/%

- الشروط الأهلية، بنك البركة الجزائري، "الأجارة"، الموقع الإلكتروني الرسمي، تم الاطلاع في 28 يونيو 2025 على: https://www.albaraka-bank.dz/%d8%af%d8%a7%d8%b1-

الملاحق

الملحق 01

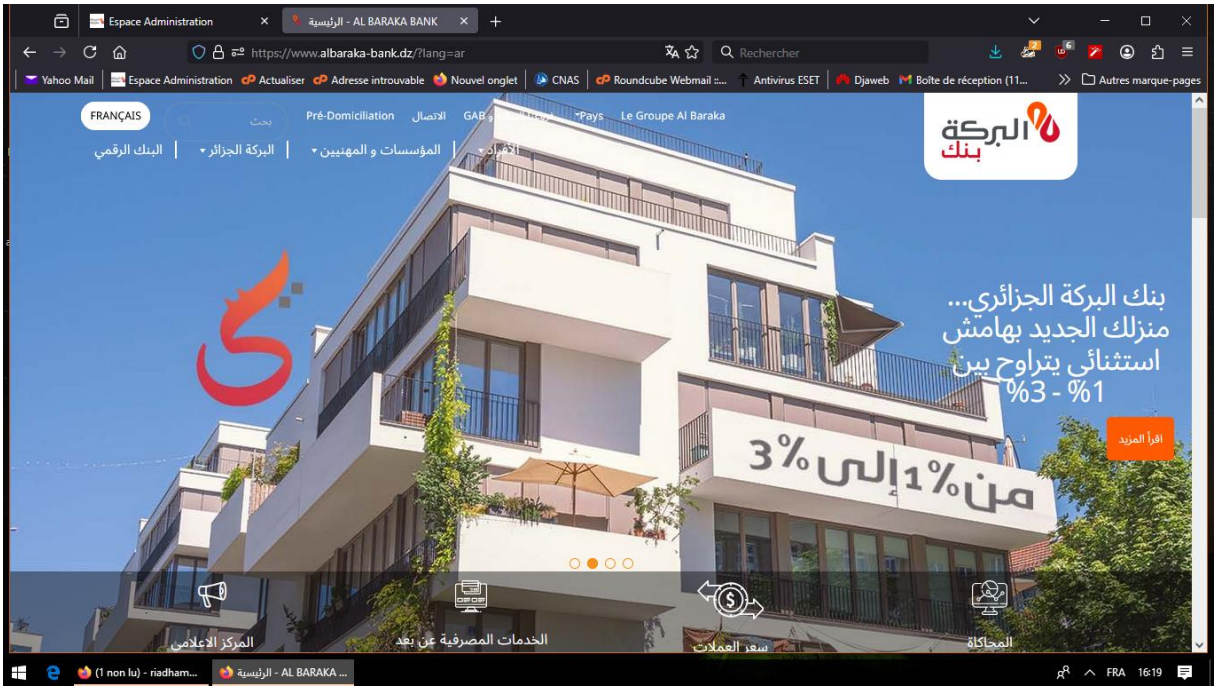
Espace Administration
الرئيسية - AL BARAKA BANK
https://www.albaraka-bank.dz/?lang=ar
Rechercher
Yahoo Mail
Espace Administration
Actualiser
Adresse introuvable
Nouvel onglet
CNAS
Roundcube Webmail :...
Antivirus ESET
Djaweb
Boîte de réception (11...
Autres marque-pages
FRANÇAIS
Pré-Domiciliation
الاتصال
Pays
Le Groupe Al Baraka
البنك الرقمي
البركة الجزائر
المؤسسات و المهنيين
البركة بنك
بنك البركة الجزائري...
منزلك الجديد بهامش
استثنائي يتراوح بين
1% - 3%
اقرأ المزيد
من 1% إلى 3%
المركز الاعلامي
الخدمات المصرفية عن بعد
سعر العملات
المحاكاة
(1 non lu) - riadham...
الرئيسية - AL BARAKA ...
FRA
16:19

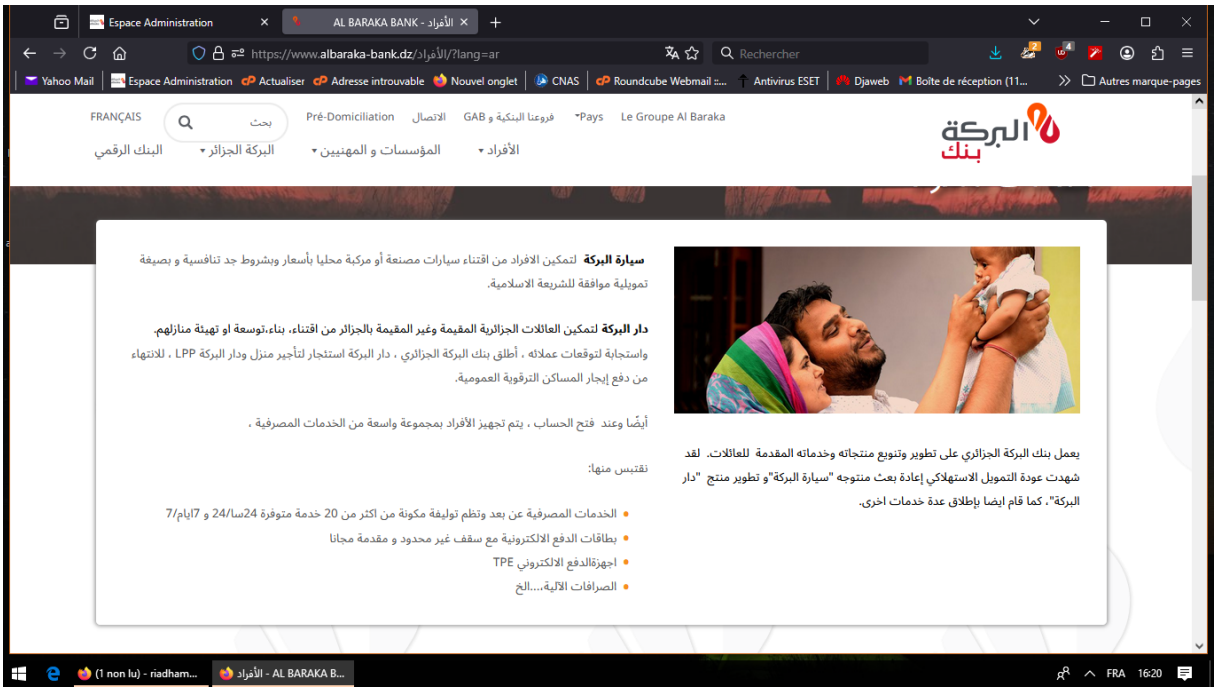
Espace Administration
AL BARAKA BANK - الأفراد
https://www.albaraka-bank.dz/الأفراد/?lang=ar
Rechercher
Yahoo Mail
Espace Administration
Actualiser
Adresse introuvable
Nouvel onglet
CNAS
Roundcube Webmail :...
Antivirus ESET
Djaweb
Boîte de réception (11...
Autres marque-pages
FRANÇAIS
بحث
Pré-Domiciliation
الاتصال
GAB فروعنا البنكية و
Pays
Le Groupe Al Baraka
البنك الرقمي
البركة الجزائر
المؤسسات و المهنيين
الأفراد
البركة بنك
سيارة البركة لتمكين الافراد من اقتناء سيارات مصنعة أو مركبة محليا بأسعار وبشروط جد تنافسية و بصيغة تمويلية موافقة للشريعة الاسلامية.
دار البركة لتمكين العائلات الجزائرية المقيمة وغير المقيمة بالجزائر من اقتناء، بناء،توسعة او تهيئة منازلهم.
واستجابة لتوقعات عملائه ، أطلق بنك البركة الجزائري ، دار البركة استئجار لتأجير منزل ودار البركة LPP ، للانتهاء من دفع إيجار المساكن الترقوية العمومية.
أيضًا وعند فتح الحساب ، يتم تجهيز الأفراد بمجموعة واسعة من الخدمات المصرفية ،
نقتبس منها:
الخدمات المصرفية عن بعد وتظم توليفة مكونة من اكثر من 20 خدمة متوفرة 24سا/24 و 7ايام/7
بطاقات الدفع الالكترونية مع سقف غير محدود و مقدمة مجانا
اجهزةالدفع الالكتروني TPE
الصرافات الآلية....الخ
يعمل بنك البركة الجزائري على تطوير وتنويع منتجاته وخدماته المقدمة للعائلات. لقد شهدت عودة التمويل الاستهلاكي إعادة بعث منتوجه "سيارة البركة"و تطوير منتج "دار البركة"، كما قام ايضا بإطلاق عدة خدمات اخرى.
(1 non lu) - riadham...
الأفراد - AL BARAKA B...
FRA
16:20

الملحق 02

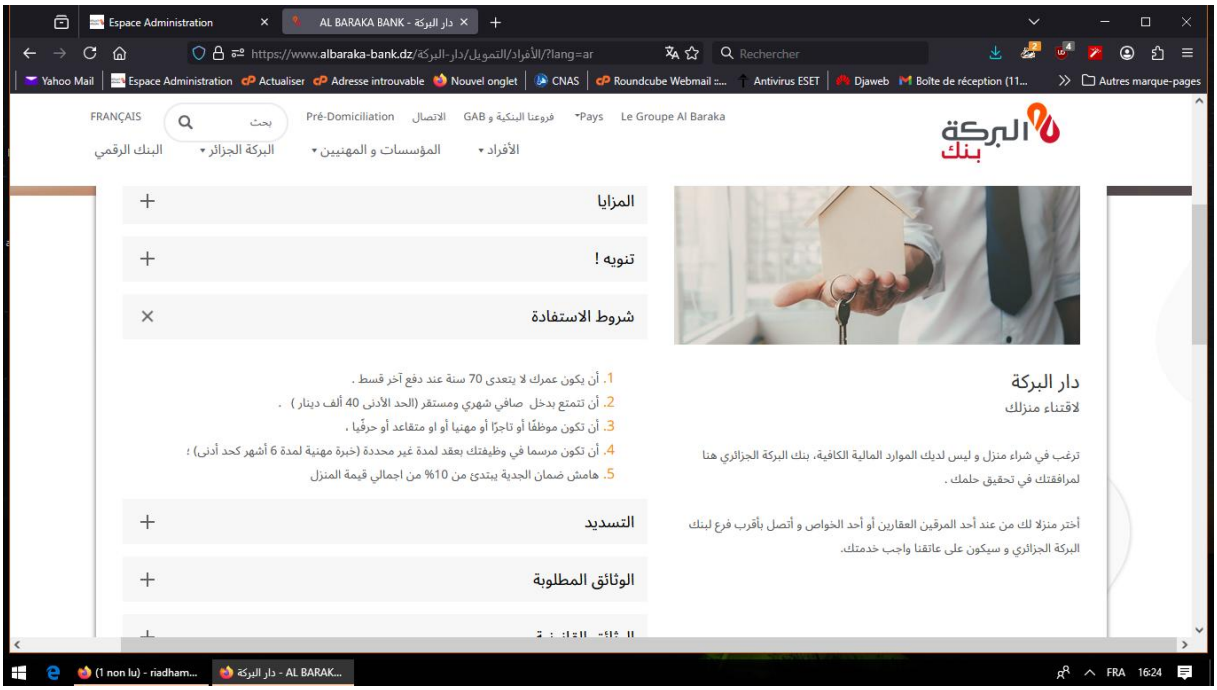

الملحق 03

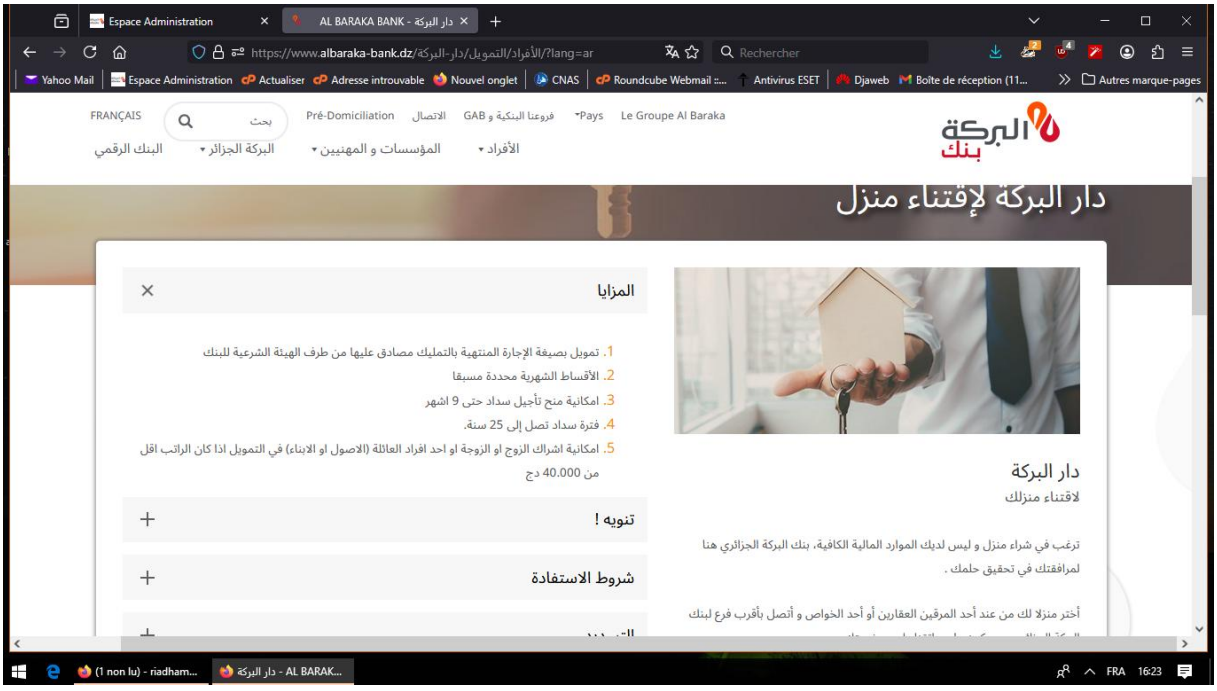

الملحق04

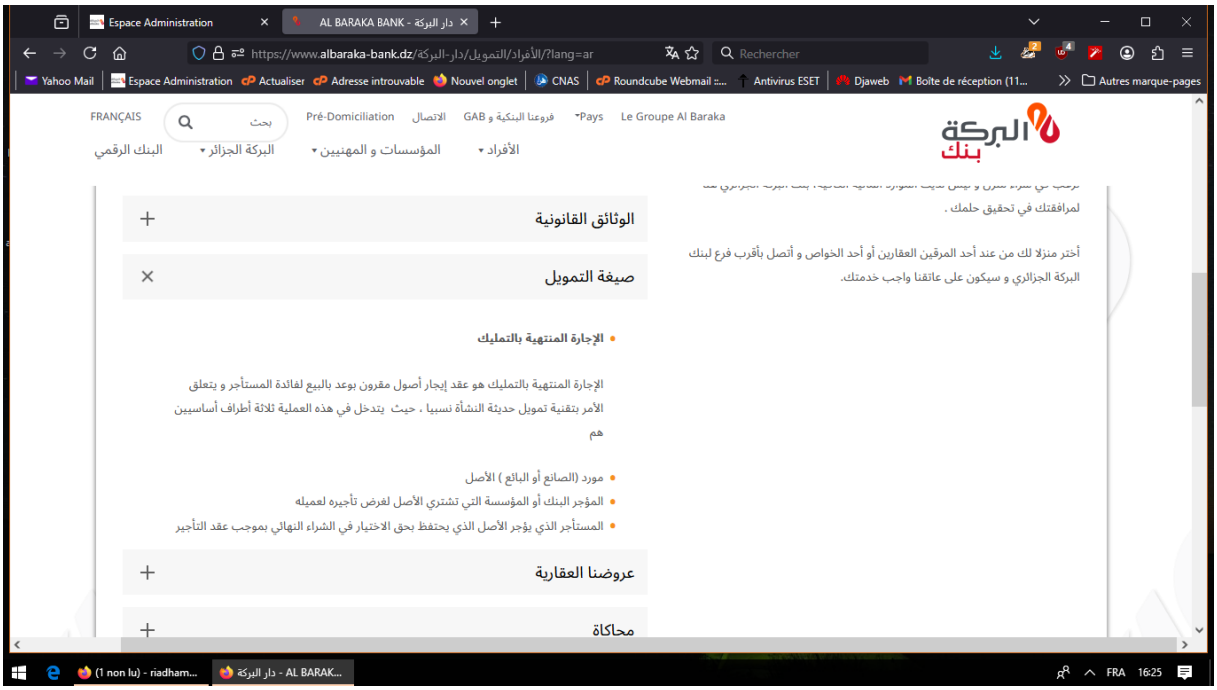
Espace Administration
AL BARAKA BANK - دار البركة
https://www.albaraka-bank.dz/الأفراد/التمويل/دار-البركة/?lang=ar
Rechercher
Yahoo Mail
Espace Administration
Actualiser
Adresse introuvable
Nouvel onglet
CNAS
Roundcube Webmail :...
Antivirus ESET
Djaweb
Boîte de réception (11...
Autres marque-pages
FRANÇAIS
بحث
Pré-Domiciliation
الاتصال
GAB فروعنا البنكية و
Pays
Le Groupe Al Baraka
البنك الرقمي
البركة الجزائر
المؤسسات و المهنيين
الأفراد
البركة بنك
لمرافقتك في تحقيق حلمك .
أختر منزلا لك من عند أحد المرقين العقارين أو أحد الخواص و أتصل بأقرب فرع لبنك البركة الجزائري و سيكون على عاتقنا واجب خدمتك.
الوثائق القانونية
صيغة التمويل
الإجارة المنتهية بالتمليك
الإجارة المنتهية بالتمليك هو عقد إيجار أصول مقرون بوعد بالبيع لفائدة المستأجر و يتعلق الأمر بتقنية تمويل حديثة النشأة نسبيا ، حيث يتدخل في هذه العملية ثلاثة أطراف أساسيين هم
مورد (الصانع أو البائع) الأصل
المؤجر البنك أو المؤسسة التي تشتري الأصل لغرض تأجيره لعميله
المستأجر الذي يؤجر الأصل الذي يحتفظ بحق الاختيار في الشراء النهائي بموجب عقد التأجير
عروضنا العقارية
محاكاة
(1 non lu) - riadham...
دار البركة - AL BARAK...
FRA
16:25

الملحق 05

alBaraka	**SIMULATION MOURABAHA CONSOMMATION**

البركة

Nom & prénom :	ALBARAKA BANQUE ALGERIE
Prix d'achat	11 000 000,00
Salaire du client	206 150,00
Salaire du conjoint	0,00
Total salaire	206 150,00
Durée	300,00
Autres financements en cours	0,00
Financement possible	9 900 000,00
Avance client	1 100 000,00
Prix de vente	23 048 037,98
Mensualité	73 160,13
Marge bancaire	12 048 037,98
Total échéances à remb	21 948 037,98

Conditions de financement :

* Biens à Financer : Produits en Algérie (Renault - Hyundai)
* Taux de marge annuel :7,5 %
* Durée de remboursement : Jusqu'à 60 mois pour les véhicules et 48 mois autres biens
* Apport minimum : 10 %
* Revenu minimum : DA/ **40 000,00**
* Age limite : 70 ans au remboursement de la dernière échéance
* **Frais de gestion du compte DA/1785,00 par année indivisible**

Souscription à une assurance invalidité décès

Documents à fournir :

1- Demande de financement selon modèle Banque
2- Facture proforma au nom de la Banque pour compte du client
3- Relevé de compte bancaire ou CCP des six derniers mois
4- Les trois dernières fiches de paie ou pension de retraite selon le cas
5- Attestation de travail
6- Chèque barré
7- Copie de la carte d immatriculation à la sécurité sociale ou équivalent

Cas de conjoit, celui ci doit joindre les documents cités au points 3,4,5,6,7

IL y a lieu de prévoir le dossier d'ouverture de compte

1 - Copie d'une pièce d'identité en cours de validité
2 - Acte de naissance
3 - Certificat de résidence
4 - Une photos d'identité
5 - Deux timbres fiscaux de 20 DA

الملحق 06

DECISION COMITE DE FINANCEMENT

Agence 206 Mostaghanem
Relation 440741 [redacted]
N° Application 1823
DECISION COMITE Accord
COMITE 6-Comité DGA Fincement Particuliers

CONDITIONS ET GARANTIES

****PV CF DIRECTION GENERALE DU 02/06/2025****

Accord pour un financement net sous forme LOCATION VENTE de 10.235.587,50 DA ,dont 335.587,50 DA représentant l' assurances MRH & CAT-NAT, avec un loyer payable d'avance de 1.225.450 DA,dont 125.450 DA représente les Frais de notaire, sur une durée de 300 Mois, au taux de marge de 6,75% HT/An

GARANTIES EXIGEES:
-Appartement de type F5 situé(e) au (à)Cité 800 logements,Tigditt,Bt B,N°72,RDC,N°42,MOSTAGANEM au nom de la Banque, dont la valeur doit couvrir 110% de nos engagements....11.000.000 DA
-Assurance décès-Invalidité couvrant toute la durée de financement et payable en une seule fois avant le déblocage des fonds par la Banque à supprimer si le client possède une résidence principale conformément au CDG 96/11.....10.235.587,50 DA
-Assurance MRH & CAT NAT.....11.000.000 DA
CONDITIONS :
-Taux de Marge : 6,75%HT/An
-Durée de remboursement 300 Mois
-Mode de remboursement Mensuel
-Prévoir dans le contrat de financement la variabilité du taux de marge en fonction des conditions de Banque
-Versement d'un loyer payable d'avance de 1 225 450 DA représentant la part d'autofinancement. dont 125 450 DA représente les frais de notaire
-Le montant de financement est de 10 235 587,50 DA dont 335 587,5 DA représentant l'assurance MRH & CAT NAT sur 300 mois
-Les frais de notaire, d'enregistrement et taxes sont à la charge du client
-Expertise préalable du bien immobilier à acquérir , par nos experts de la SATEC IMMO. L'expertise doit intègrer l'état du bâti. Les biens vétustes ne doivent pas faire l'objet de financement.
-Expertise, avant la mobilisation du financement, du bien à acquérir par la SATEC, . L'expertise doit être fait sur place par la SATEC, et doit obéir aux exigences d'une expertise fiable. Toute ambiguité ou non conformité doit être signalée à la DRB et au comité.
-Les clefs doivent êtres remises au client par le Directeur d'Agence, en présence du notaire, et contre établissement d'un PV de remise des clefs
-Ordre permanent donné par le bénéficiaire de débiter son compte du montant des échéances -Date limite de mise en œuvre de l'autorisation : 6 Mois après la date de l'autorisation
-Le client doit obligatoirement souscrire au module SMS BANKING ,
-Exiger au préalable un contact et une adresse en algerie
-L'opération est à effectuer sous contrôle de la DAJC

DETAILS AUTORISATION

Type autorisation Nouvelle
Réf_existante_facilite
Forme de financement Ijara immobilier
Montant 11,461,037.50 DA
Date expiration de l'offre 03/12/2025
Type utilisation Ponctuelle

DETAILS DES LIMITES

N° Lgn	Classe produit	Montant	Marge ann	Date échéance
1	Direct-Ijara Retail non epargnant	11,461,037.50	6.75	03/06/2050

الملحق 07

alBaraka

Agence : Mostaghanem

Code Agence : 206

Adresse : Zun III, Coopérative El-Mordjane, Ilot F06/F01 , Most.

Tél : 021 64 36 65

Echéancier de remboursement consolidé

جـــــــدول الاســـتحـــقـــاق الاجمالي

Informations sur le client :

N° CIF : 440741

Nom et prénom ou raison sociale : [redacted]

Adresse : [redacted]

Caractéristiques du financement :

N° de facilité : 1609

Montant de la facilité en DA : 11,461,037.50

Nature du financement : Ijara Immobilier

Date d'autorisation : 23/06/2025

Total utilisé en DA : 11,178,441.00

N° الرقم	Date d'échéance تاريخ الاستحقاق	Loyer (HT) الأجرة خ.الضريبة	Montant TVA مبلغ الضريبة	Loyer (TTC) الأجرة المستحقة	Loyers restants مبلغ الأجرالمتبقية
1	24/06/2025	1,100,000.00	0.00	1,100,000.00	20,723,488.60
2	25/06/2025	125,450.00	0.00	125,450.00	20,598,038.60
3	30/07/2025	73,060.92	0.00	73,060.92	20,524,977.68
4	30/08/2025	73,060.92	0.00	73,060.92	20,451,916.76
5	30/09/2025	73,060.92	0.00	73,060.92	20,378,855.84
6	30/10/2025	73,060.92	0.00	73,060.92	20,305,794.92
7	30/11/2025	73,060.92	0.00	73,060.92	20,232,734.00
8	30/12/2025	73,060.92	0.00	73,060.92	20,159,673.08
9	30/01/2026	73,060.92	0.00	73,060.92	20,086,612.16
10	28/02/2026	73,060.92	0.00	73,060.92	20,013,551.24
11	30/03/2026	73,060.92	0.00	73,060.92	19,940,490.32
12	30/04/2026	73,060.92	0.00	73,060.92	19,867,429.40
13	30/05/2026	73,060.92	0.00	73,060.92	19,794,368.48
14	30/06/2026	73,060.88	0.00	73,060.88	19,721,307.60
15	30/07/2026	68,476.76	0.00	68,476.76	19,652,830.84
16	30/08/2026	68,476.76	0.00	68,476.76	19,584,354.08
17	30/09/2026	68,476.76	0.00	68,476.76	19,515,877.32
18	30/10/2026	68,476.76	0.00	68,476.76	19,447,400.56
19	30/11/2026	68,476.76	0.00	68,476.76	19,378,923.80
20	30/12/2026	68,476.76	0.00	68,476.76	19,310,447.04
21	30/01/2027	68,476.76	0.00	68,476.76	19,241,970.28
22	28/02/2027	68,476.76	0.00	68,476.76	19,173,493.52
23	30/03/2027	68,476.76	0.00	68,476.76	19,105,016.76
24	30/04/2027	68,476.76	0.00	68,476.76	19,036,540.00
25	30/05/2027	68,476.76	0.00	68,476.76	18,968,063.24
26	30/06/2027	68,476.76	0.00	68,476.76	18,899,586.48
27	30/07/2027	68,476.76	0.00	68,476.76	18,831,109.72
28	30/08/2027	68,476.76	0.00	68,476.76	18,762,632.96
29	30/09/2027	68,476.76	0.00	68,476.76	18,694,156.20
30	30/10/2027	68,476.76	0.00	68,476.76	18,625,679.44
31	30/11/2027	68,476.76	0.00	68,476.76	18,557,202.68
32	30/12/2027	68,476.76	0.00	68,476.76	18,488,725.92
33	30/01/2028	68,476.76	0.00	68,476.76	18,420,249.16
34	29/02/2028	68,476.76	0.00	68,476.76	18,351,772.40

Scanné avec CamScanner

الملخص

تناولت هذه الدراسة دور الهندسة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، من خلال التركيز على أليات تطبيق صيغة تمويل الإجارة المنتهية بالتمليك في بنك البركة الجزائري باعتبارها نموذج رائد في الصيرفة الاسلامية في الجزائر و لديها تجربة ثرية تفوق ثلاثين سنة . وقد أظهرت النتائج أن هذه الصيغة توفر بديلاً شرعياً وفعالاً لتمويل الأصول المنقولة و غير المنقولة وتوسيع قاعدة العملاء، ما يسهم في دمج فئات جديدة ضمن المنظومة المصرفية، ويؤكد أهمية الابتكار المالي الشرعي في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كلمات مفتاحية "الهندسة المالية الإسلامية، الشمول المالي، الإجارة المنتهية بالتمليك، بنك البركة، التمويل الإسلامي، المنتجات المصرفية الشرعية، مستغانم، البنوك الإسلامية.

Abstract:

This study examined the role of Islamic financial engineering in promoting financial inclusion in Algeria, focusing on the mechanisms of applying the Ijara Muntahia Bittamleek (leasing ending with ownership) financing model at Al Baraka Bank Algeria, which is considered a leading model in Islamic banking in the country, with a rich experience spanning over thirty years. The findings revealed that this financing method offers a Sharia-compliant and effective alternative for financing both movable and immovable assets, while also contributing to the expansion of the customer base. This, in turn, helps integrate new social segments into the formal financial system and underscores the importance of Sharia-based financial innovation in supporting economic and social development.

Keywords:

Islamic financial engineering, financial inclusion, Ijara Muntahia Bittamleek, Al Baraka Bank, Islamic finance, Sharia-compliant products, Mostaganem, Islamic banking.

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

الطالب(ة): عثمان طويل رقم التسجيل الجامعي:270120242399730697

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 102484597 والصادرة بتاريخ: 26 -12 -2016

عن بلدية مستغانم

المسجل بـ**كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير/ قسم العلوم الإقتصادية**

شعبة العلوم الإقتصادية / التخصص إقتصادي نقدي و مالي

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

دور الهندسة المالية الإسلامية في تفعيل الشمول المالي في الجزائر دراسة حالة بنك البركة الجزائري

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات العلمية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث ، وأتحمل المسؤولية الشخصية عن كل المحتوى المتضمن في البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 29-06-2025

إمضاء المعني

* ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.